

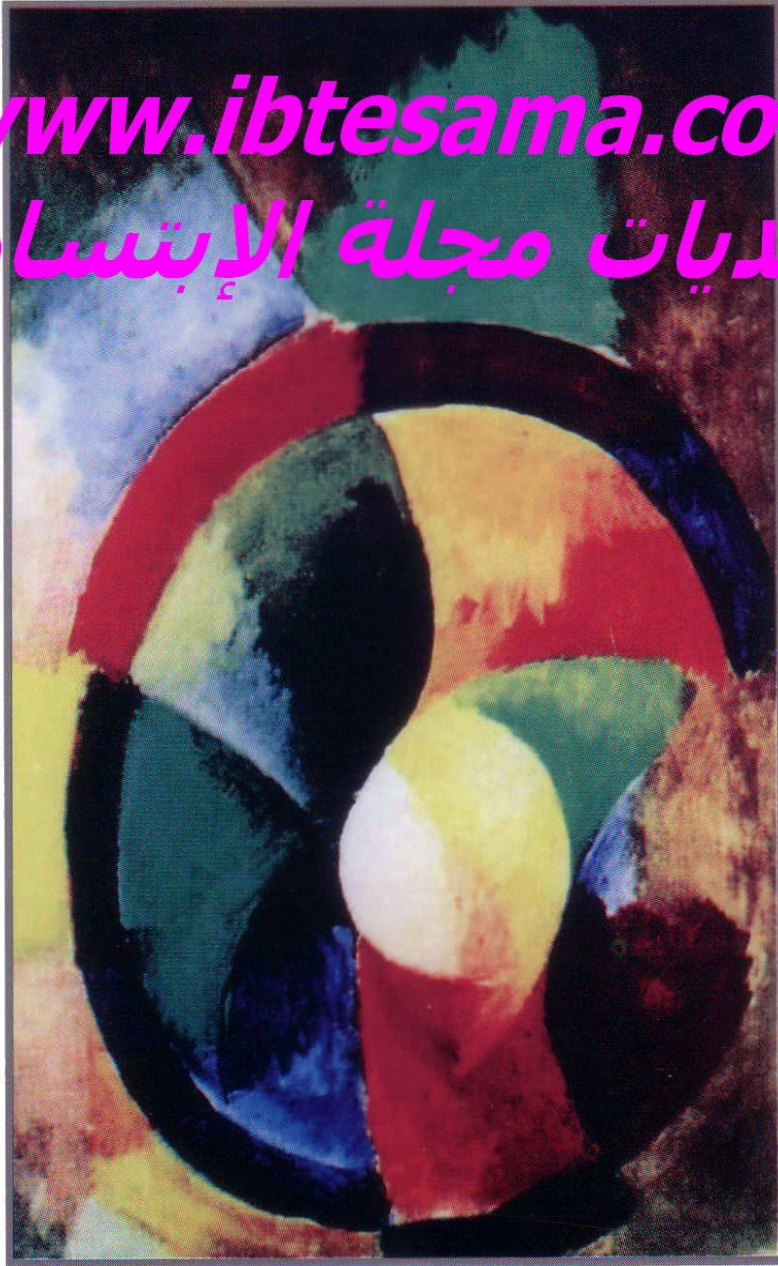
د. محمد سبيلا

نسخة معالجة
وصفحات فردية

للسياسية، بالسياسة

في التشريح السياسي

www.ibtesama.com
منتديات مجلة الإبتسامة



أفريقيا الشرق



www.ibtesama.com

التحويل لصفحات فردية
فريق العمل بقسم
تحميل كتب مجانية

www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

شكرا لمن قام بسحب الكتاب

الطبعة الثانية 2010

© أفريقيا الشرق 2000

حقوق الطبع محفوظة للناشر

المؤلف: د. محمد سبيلا

عنوان الكتاب :

للسياسة، بالسياسة

في التشريع السياسي

رقم الإيداع القانوني: 1228/1999

ردمك : 9981-25-166-6

أفريقيا الشرق - المغرب

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء

• المطبعة: الهاتف: 0522 25 95 04 / 0522 25 98 13

الفاكس: 0522 25 29 20

• مكتب النشر والتصفيف: الهاتف: 0522 29 67 53 / 0522 29 67 54

الفاكس: 0522 48 38 72

• البريد الإلكتروني: Email : africorient@yahoo.fr

د. محمد سبيلا

للممارسة، بالممارسة في التشريع السياسي

أفريقيا الشرق 

تقديم

يعتقد عامة الناس أنهم يمتلكون وعيا سياسيا، ويفتخرون بأنهم «واعون»، وأنه ليس من السهل تضليلهم، وأنهم يعرفون خلفيات الأشياء السياسية، ويقرأون المضامين الكامنة والبعيدة لكل من الخطاب والفعل السياسيين.

لكن للسياسة بدورها فنونها وأساليبها التضليلية الخاصة والمتجددة. وربما كان افتخار الناس «بوعيهم» السياسي هو ذاته تعبيرا عن إحدى آليات الإيهام والتخديع التي تمارسها السياسة على ممارسيها ومستهلكيها ومتلقي خطابها. ومن يدري ؟

إن السياسة، بدون شك، هي إحدى أكثر الممارسات الإنسانية تعقيدا وتشابكا إذ تلتحم وتتغام في الفعل السياسي كل مكونات وأبعاد الواقع الإنساني. ففيها يندغم الواقع بالوهم، والوعي باللاوعي، والمعطي العيني بالمتخيل مثلما تتضافر فيها كل أبعاد وعناصر الواقع الإنساني النفسية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية في وجهها الواقعي واليوتوبي.

الفعل السياسي فعل كلي تتفاعل فيه بشكل رفيع كل تلك الأبعاد وغيرها، لدرجة أن إخراج Mise en scène الفعل السياسي وكيفية تقديمه، ومراحل عرضه، ولغة طرحه أصبحت في حد ذاتها فنا خاصا.

والمحلل السياسي الناجح هو ذلك الذي يراعي في تحليله كل أبعاد الظاهرة السياسية، وذلك لكي يوفق في تشخيص وتقديم صورة مكتملة لها

وكأنه يقوم بتركيب وترميم صورة مفتة، تاركاً لدى المتلقي شعوراً بأنه لم يستكمل استجماع الصورة لأن معطيات سرية أو خاصة قد تكون غابت عنه ، خاصة في هذا العصر الذي يتسم فيه القرار والنقل السياسي بالكثير من السرية إن لم يكن بالكثير من الغنوصية.

ولعل افتراض وجود قدر من المكر والخفاء والدهاء في كل من الخطاب والممارسة هو ما يبرر على الأقل أعمال المبضع النقدي التفكيكي والتشريحي في تناول الظواهر السياسية. فالصورة الناصعة والمجملّة للتحليل قد تكون هي نفسها ضحية شفافية خادعة.

وربما كان النفس الساري في هذه النصوص هو محاولة التفكير في بعض هذه الجوانب الخفية. وهي بالتأكيد كتابات حكمتها ظرفيتها الخاصة ومناسبة نشرها.

أود هنا أن أشكر جريدة «الحياة» اللندنية لسماحها بنشر هذه المقالات لتتمكن فئات أخرى من القراء العرب من الاطلاع عليها.

الفصل الأول في السياسة

السياسة بين صراع المبادئ وصراع المصالح*

يتميز الفهم الحديث للسياسة بالنظر إليها كمجال صراع حول الخيرات والسلط والرموز، صراع يتخذ أشكالاً عديدة، صريحة تارة وخفية تارات أخرى، صراع قد يتركز حول التصورات والرؤى، مروراً عبر الصراع حول اللغة والإيديولوجيا، مثلما قد يكون صراعاً مباشراً سافراً عبر الوسائل والمؤسسات السياسية نفسها. قد يكون هذا الصراع سلمياً، بطيئاً وقد يتحول إلى صراع عنيف ودموي، وذلك عندما يستنفذ أحد الأطراف المتصارعة الوسائل والحلول السلمية القائمة على الحوار والنقاش.

كان المنظّر الاستراتيجي المعروف كلاوزفتر يعرف الحرب بأنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى وبلغة أخرى، ولعل بالإمكان أيضاً القول بأن العكس صحيح تماماً. فالسياسة حرب بوسائل أخرى، وبلغة أخرى، وبطرائق أخرى قوامها الكذب، والخداع، والتمويه، والتضليل، والإيهام. تقول حنة أرنت، الفيلسوفة السياسية المعروفة في دراسة كلاسيكية لها بعنوان «الحقيقة والسياسة»: «لم يكن حسن النية أبداً أحد الفضائل الأساسية. فقد اعتبرت الأكاذيب دوماً وسائل ضرورية ومشروعة لا فقط بالنسبة لمهنة رجل السياسة أو الديماغوجي، بل أيضاً لرجل الدولة نفسه» (H. Arendt La crise de la culture, Galllimard 1972 p 289) فالأكذوبة في السياسة، كما يشهد بذلك كبار محللي الفعل السياسي منذ ماكيافيل، ليست رذيلة، بل هي ربما فضيلة سياسية من الدرجة الأولى لأن

* - نشرت معظم مقالات هذا الكتاب بجريدة «الحياة» اللندنية التي تفضلت بالموافقة على نشرها.

المعيار الأساسي في العمل السياسي هو الفعالية، والغاية هي المصلحة لا انسجام الخطاب والمواقف، وبالأحرى السمة الأخلاقية للخطاب والسلوك.

الفهم الحديث لعلاقة السياسة بالأخلاق يقوم على الفصل بينهما فصلاً واضحاً، فالسياسة، في المقام الأول، هي مجال الصراع حول المكاسب والمصالح الفردية والجماعية، لدرجة يبدو معها أن مقولة مثل «سياسة المبادئ» هي مجرد مفهوم متناقض الحدود كالدائرة المربعة.

في هذا الصراع تأخذ المعيارية الأخلاقية درجة ثانوية، حيث تستثمر الأخلاق غالباً إما لإخراج (Mise en scène) وتقديم الفعل السياسي، أولتزين وتلطيف، وربما تمويه، الصراع السياسي نفسه، كما قد تلجأ إليها الأطراف الضعيفة في الصراع السياسي الذي هو في العمق صراع بين قوى يتوقف فيها مصير الصراع على موازين القوى بين الأطراف.

إلا أننا عندما نقول بأنه لا محل في الصراع السياسي للمعيارية الأخلاقية، فليس المقصود بذلك أن الفاعلين السياسيين كائنات متسببة أخلاقياً، وأنهم وحوش كاسرة بدون رادع إلى غير ذلك من النعوت التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا التصور. ذلك أن من الضروري التمييز إبستمولوجياً بين أخلاقيات الفاعل وأخلاقيات المجال.

فالفاعل يعتقد - على الأقل على مستوى وعيه الواضح - بأنه أخلاقي وملتزم بالقيم والمعايير الأخلاقية، وبأنه لا يحيد عنها، ويفرز لنفسه ما يكفي من التسويغات والتبريرات الذاتية المستمدة من الثقافة أو الدين أو الإيديولوجيا ليبرئ ساحته، ويعلن بأنه متطابق مع نفسه وملتزم بالقيم الأخلاقية في كل لحظات أدائه السياسي. ولا مجال هنا للخوض في إسهامات التحليل النفسي في إبراز العلاقة المعقدة لأشكال التمويه والاستثمارات المختلفة التي يقوم بها الفاعل تجاه المثال الذي يؤمن به، وتكفي الإشارة، كخلاصة لذلك، إلى أن هذا الاستثمار بوجهيه الإيجابي

والسلبي، يظل يراوح بين القصيدة الشعرية الواعية، وعدم القصيدة اللاشعورية غير الواعية بذاتها.

لكن أخلاقيات الفاعل السياسي لا تجري في فراغ، بل تشتغل داخل المجال السياسي الذي تحكمه بدوره أخلاقيات معينة هي أخلاقيات المجال التي هي أقرب ما تكون إلى قواعد اللعبة السياسية.

ونقصد بأخلاقيات المجال مجموعة الضوابط القانونية والمؤسسية التي تؤطر الممارسة السياسية الحديثة. وذلك انطلاقاً من أن التحول الأساسي الذي حدث في العصر الحديث ليس فقط هو انفصال واستقلال السياسة عن الأخلاق والقيم، بل هو أيضاً الانتقال من الأخلاق إلى القانون، أو من الأخلاقية الذاتية القائمة على الضمير والاقتناع الفردي إلى الأخلاقية الموضوعية القائمة على المسؤولية والمؤسسية. لقد امتص القانون العديد من المعايير الأخلاقية وحولها من قيم فردية يلزم بها المجتمع أفرادها إلى قيم اختيارية تضبطها وتؤطرها بنود ومؤسسات جزائية قانونية. فلم يعد الوعي الجماعي، والضمير الفردي هما الضابطين الأساسيين للسلوك الفردي، بل أصبح المجتمع عبر هيئاته القانونية والجزائية هو المكلف بردع الكذب والغش والاحتيال والتزوير والسرقة والزنا وغيرها من السلوكات السلبية عندما يتضرر منها أفراد آخرون. وهكذا تحولت الأخلاق من تعليمات وأوامر قطعية: لا تسرق، لا تزن، لا تغش... إلخ إلى بنود قانونية تحدد صفة الفعل السلبي، وتحدد مقدار العقوبة المرصودة له. وهذا التحول ترك للفرد فضاء حرية أرحب وأكبر، وساهم في إخراج المسؤولية من الضمير الشخصي إلى دائرة المؤسسة الرادعة.

هذا التحول الأخلاقي الكبير، الذي حدث في العصر الحديث من أخلاق الضمير إلى أخلاق المسؤولية، وسع دائرة حرية الأفراد، وأسهم في إحداث نوع من الارتخاء بل من التسيب الأخلاقي لدى العديد من

الفاعلين السياسيين وخاصة في التنظيمات السياسية القائمة في العالم الثالث التي تعتمد ألا تخطط بين انتمائية المناضل وسلوكه الشخصي الذي تعتبره شأنًا خاصاً لا يحق لها التدخل فيه.

إلا أن هذا التسبب ليس ناتجاً فقط عن هذه التحولات البنيوية الكبرى التي حدثت في المجال السياسي الحديث، بل ناتج في جزء منه كذلك عن خصوصيات المجال المحلي الذي يجري فيه الصراع السياسي.

ترجع التحولات الأخلاقية التي طالت المجال السياسي المغربي، بالإضافة إلى العوامل البنيوية الكونية السابقة الذكر، إلى عوامل خاصة تعود في مجملها إلى التحولات التي حدثت في الرقعة السياسية بعد الاستقلال.

شهد المجتمع المغربي منذ دخول الاستعمار سيرورة انخراط تدريجي في سياق أو مخاض الحداثة الكونية. وقد تضاعفت وتائر هذه السيرورة بعد الاستقلال حيث أخذ المجتمع المغربي يتحول بقدر غير قليل من العنف نحو رأسمالية شرسة تخترقه على كافة المستويات بقيمها الاقتصادية القائمة على التنافس والصراع من أجل الكسب والتملك، وعلى إضفاء طابع بضاعي على كل شيء بما في ذلك مجال القيم.

وتأثير تغلغل التقنية في قلب القيم لا يقل قوة عن تأثير الرأسمالية. فلانتشار التقنية والآلة تدريجياً في الحياة العامة والخاصة للمواطن المغربي من حيث أنها تصبح وسائط تتوسط بينه وبين الآخرين، بينه وبين الطبيعة، تأثير ثقافي كبير يتمثل في تحويل كل شيء إلى أدوات ووسائل قابلة للاستعمال، بما في ذلك البشر والقيم النبيلة.

وهكذا يحدث تناغم وتضافر في التأثير بين الرأسمالية والتقنية. فالأولى تحول كل شيء إلى بضاعة، والثانية تحول كل شيء إلى أداة. وبذلك تتحول الرأسمالية والتقنية إلى مؤطر ثقافي يوجه الناس من حيث لا يشعرون نحو

سلوكات وعلاقات قوامها تبادل المصالح والروح البضاعية من جهة والأداتية التسخيرية الانتفاعية من جهة أخرى.

هناك محدد بنيوي كبير آخر أسهم في خلخلة القيم السائدة في المجال السياسي، وهو الاستدماج السياسي التدريجي للمعارضة عبر المسلسل الديمقراطي. فالوجه الآخر لهذا المسلسل يتمثل في الانخراط التدريجي في المؤسسات التمثيلية الذي أسهم في تغيير الرهانات السياسية من حيث أن الوصول إلى هذه المؤسسات أصبح موضع صراع قوى بسبب المكاسب التي توفرها للفاعل السياسي سواء من حيث الأجور أو من حيث المكاسب والامتيازات المحصل عليها. وذلك لأن النضال السياسي لم يعد مجرد نضال طهراني في سبيل تحقيق مبدلاً أو إنجاز فكرة، ولم يبق نضال تضحية وسجون وعذاب ومنافي واغتراب وفراق أهل وضياح ممتلكات وخراب بيت وفقدان وظيف ... بل أصبح في حالات كثيرة، وفي ظل تحول العديد من الأحزاب (إن لم يكن جلها) إلى ماكينات انتخابية موسمية ضخمة، طريقاً إلى اكتساب الثروة والنفوذ، والوجاهة.

فالانخراط العملي في التجربة الديمقراطية، والدخول إلى البرلمان، بغرفة، بل بغرفتين، اعتبر نوعاً أو درجة من الوصول إلى السلطة والانخراط فيها. وهكذا أصبحت المجالس التمثيلية، المحلية والوطنية، المهنية منها والعامّة، معابر ووسائط نحو اقتسام السلطة أو احتياز جزء منها، وهو ما غير طبيعة العمل السياسي ومس في الجوهر مفهوم النضال الحزبي، وجعل لعبة الاستغماية بين المصالح والمبادئ أكثر تعقيداً وشائكية من ذي قبل، بل حول بعض الهيئات إلى أعشاش ومفارخ للانتهازية السياسية على نطاق واسع، يتوسل بها إلى تحقيق حراك اجتماعي نحو الأعلى، وإلى إنجاز ترقية اجتماعية وتسلق طبقي تحت شعارات براقة. وقد طالت هذه الدينامية كافة أطراف المجتمع السياسي سواء تعلق الأمر بالأطراف المكونة للقطاع السياسي العمومي أو بأطراف القطاع السياسي الخاص.

إن الظواهر السابقة تطرح على كل الهيئات السياسية وكل المشتغلين بالشأن العام ضرورة إعادة الاعتبار للأخلاق في العمل السياسي وإعادة تخليق السياسة، وتدعو إلى ضرورة رفع هذا شعار كشعار استراتيجي في الممارسة السياسية وذلك من أجل تحسين صورة الفاعل السياسي في الوعي الشعبي. لقد لحقت الممارسة السياسية في العقود الأخيرة تلوثات وهنات جعلت فئات واسعة تتشكك في مصداقية العمل السياسي بسبب تحوله إلى مجال للاثراء السريع، ولاكتساب السلطة والوجاهة.

وهذا يتطلب تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية تسمح بالنقد الداخلي مثلما تدعو إلى النقد الخارجي وإلى محاسبة الذات قبل محاسبة الآخرين، انطلاقاً من فكرة بسيطة مؤداها أنه لم يعد يكفي أن يرفع المناضل السياسي شعاراتنا وأن يكرر تحليلاتنا ومقولاتنا وأن يعلن انتماءه لنا حتى يصبح ملاكاً طاهراً منزهاً عن الخطأ والشهوات.

إلا أن تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية وإشاعتها على أوسع نطاق، ثقافة النقد، والعقلانية، والمحاسبة، لن يتدعم ويؤتي أكله إلا إذا رافقه تطوير آليات الديمقراطية الداخلية التي تجعل المحاسبة حقاً للجميع وليست عقوقاً أو تمرداً أو شقاً لعصا الطاعة.

إن ترشيد الأداء السياسي في المغرب، وتطهيره من الشوائب التي علقت به، يتطلب تدعيم الثقافة الديمقراطية وتخليق الممارسة السياسية وتفعيل الآليات التنظيمية الداخلية للديمقراطية وذلك إنقازاً للممارسة السياسية من الصورة القائمة التي ارتبطت بها في أذهان الناس في العقود الأخيرة.

الاستعارة في اللغة السياسية : من الحب إلى الحرب

لم تكن لغة السياسة في يوم من الأيام لغة وصفية خالصة، وإلا لأمكن اليوم، مع تقدم الإعلاميات، الاستعاضة عنها برموز وترجمتها آليا في الكمبيوتر. لكن لغة السياسة كانت دوماً لغة متعددة المستويات، والمراجع. فهي لغة يختلط فيها الوصف بالتقييم، والتدوين بالأمر والرصد بالتوصية، كما أنها لغة تقتبس من العلم والدين كما تقتبس من التكنولوجيا والشعر، مثلما تقتبس من الفن والأسطورة.

وبما أن الفن هي قفل ومفتاح الكل الاجتماعي من حيث هي فن لتسيير وتدبير مختلف مظاهر وتمفصلات الحياة الاجتماعية، فخطابها خطاب منفتح على كل الخطابات الاجتماعية القطاعية الأخرى، بمعنى أنه يستقي ويستعير قاموسه ودلالاته من كل هذه الحقول.

إحدى المداخل الممكنة للمامسة هذه الآثار القطاعية الاجتماعية المختلفة على اللغة السياسية هي التعرف على دور الاستعارة في اللغة السياسية. ونحن لن نتطرق إلى موقع الاستعارة في الخطاب السياسي هنا من زاوية أن الاستعارة بصمة بلاغية، فالذي يهمنا هنا ليس هو بلاغية الخطاب السياسي كما تتمثل في توظيف الاستعارة، بل الاستعارة كآلية تعبيرية ضرورية أولاً ثم محاولة استخراج ماهية السياسة من خلال رصد بعض المظاهر الاستعارية في لغتها، وذلك استلهاماً للعمل الرائع للايكوف «الاستعارات لن نحيا بها».

رصد الاستعارة في اللغة السياسية يضعنا منذ البداية أمام المستويات المعجمية والتركيبية والدلالية وليس أمام المستوى الصوتي، لأن الاستعارة لعبة ألفاظ، وعلاقة بين معاني، ومقاربة بين مراجع المدلولات. فالحديث عن الاستعارة في اللغة السياسية يلامس بالدرجة الأولى المعجم ثم التركيب والأسلوب ثانياً، ثم الدلالة والمعنى في مستوى ثالث.

كثيراً ما يُتحدث عن السياسة بلغة العقل الفني، حيث يشار إلى الأعمال السياسية وكأنها من فعل فنان (ماهر غالباً) بالمعنى الواسع :

– سيضع كرسيتوفر «اللمسات الأخيرة» على مشروع ...

– إعادة «رسم» السياسة الأمريكية في المنطقة

كما يُتحدث عن السياسة أيضاً بلغة الرياضة أي باستعارة استعارات من الحقل الرياضي :

– “الجولة” الثانية من المفاوضات (أو المباحثات)

– “الكرة” الآن في “ملعب” الطرف الآخر

– يجب أن تتحلى كل الأطراف في “اللعبة” السياسية “بروح رياضية”

– شكّل هذا القرار “ضربة قاضية”.

– “الدورة” البرلمانية – “الفريق” البرلماني كذا، ...

ويُتحدث عن السياسة أيضاً بلغة التعمير والبناء حيث تشبه الأعمال السياسية بعملية بناء أو إصلاح للبناء.

– “تشيد” الإجماع الوطني أو القومي

– “إعادة بناء” العلاقات العربية

– “ترميم” العلاقات العربية – العربية ، رأب الصدع...

– الاستعارة النسيجية واردة أيضا في اللغة السياسية حيث يتم الحديث عن "تمزيق" وحدة الشعب أو وحدة الطبقة العاملة أو "تمزيق" الصف العربي، أو عن "رتق فتق" العلاقات العربية المتدهورة.

الاستعارة الصناعية واردة بدورها في الخطاب السياسي حيث يتحدث عن السياسة كصناعة : صهر المواقف، صياغة الموقف، صنع القرار الدبلوماسي.

والاستعارة الجنسية أو الغرامية متداولة بدورها في الخطاب السياسي

– الارتقاء في «أحضان» الغرب

– "اغتناب" الحقوق

– "مغازلة" السلطة – "انتهاكات" حقوق الإنسان

لكن أكثر أصناف الاستعارة تداولاً في اللغة السياسية هي استعارات الرياضة و الحرب. بل إن الاستعارة المهيمنة في هذه اللغة هي الاستعارة الحربية :

نجاح "ساحق" للإضراب – وضع "خطوط حمراء" أمام المتطرفين – هذا مجرد "لغم" سياسي – "الهجوم" الحكومي على القدرة الشرائية للمواطن – "استيلاء" الحزب الفلاني على كل المقاعد – "خوض" النضالات الضرورية – "ضرب" الحريات النقابية – "فضائل" الشغيلة – "المعركة السياسية" – "السلم" الاجتماعي – "التراجع" التكتيكي – "الانسحاب" من البرلمان.

هذا بالإضافة إلى التداول الواسع لمصطلحات علم الحروب تداولاً واسعاً في الخطاب السياسي : الاستراتيجية – التكتيك – "الخطوة"

سؤالنا هو : ما سر طغيان الاستعارة الحربية في اللغة السياسية؟

لقد بين لنا الاستعراض السريع لنماذج الاستعارة المتداولة في الخطاب السياسي استثناء الاستعارة الحرية وندرة الاستعارة الغرامية.

هل السياسة في عمقها أقرب إلى الحرب منها إلى الحب؟

قبل الإجابة عن ذلك نود الإشارة إلى ظاهرة فريدة وغريبة خاصة بعصرنا هذا، لا فرق فيها بين بلد متطور أو بلد متأخر وهي طغيان المصطلحات والمفاهيم (بل التصورات) العسكرية في كافة مجالات الثقافة والتعبير. فقد أخذ الجميع اليوم يتحدث بهذه اللغة «العسكريتارية» دون حرج، مما يدل على أن النفوس والعقول والمهج ذاتها قد تعسكرت :

«الأمن» الغذائي والفكري (بل «الأمن» الثقافي والفكري؟!)
و«الحملة» الإعلامية، و«المعارك» الاقتصادية و«الغزو» الفكري و«تطويق»
المشاكل الاجتماعية، و«فك الاشتباك» بين القضايا، و«تصفية» الجو
السياسي و«الجبهة» الثقافية، و«تمشيط» الجبهة الداخلية، و«ردع» المعارضة،
و«الدفاع» الاجتماعي و«التدخل» الحاسم ... إلخ.

بل لقد طالت اللغة العسكرية ميدان الرياضة واحتلته احتلالاً كاملاً تقريباً : الدفاع – الهجوم – الجناح الأيمن – الاحتياط – كما «تسللت» (!)
المصطلحات الحربية إلى «ميدان» السياحة نفسه حيث أخذ المشتغلون بها يتحدثون بصدد المجمعات السياحية عن «الخطوط الأولى» (أي الجبهة) ويقصدون بها المجموعة السكنية المشرفة مباشرة على البحر، ثم الخطوط الثانية والثالثة وهكذا.

إذن لا تتفرد اللغة السياسية باستيرادها المستمر للمصطلحات الحربية وإن كان حضورها قوياً وشبه كلي في هذه اللغة. فاللغة السياسية إذن تعكس طغيان المصطلحات والمفاهيم العسكرية في الثقافة المعاصرة كلها.

لكن ربما كان ما يؤهل لغة السياسة – أكثر من غيرها – لتقبل نموذج الحرب والاستعارة الحربية هو ماهية السياسة نفسها.

فالسّياسة بالمعنى العام هي العلاقة بين مختلف مفاصل الكل الاجتماعي، فهي القفل والمفتاح بالنسبة لهذا الكل؛ وبمعنى خاص فالسّياسة هي فن إدارة وتدير مسار هذا الكل الاجتماعي. ومن حيث أن السّياسة هي رهان اجتماعي كلي حول حياة الخيرات والرموز فإنها تصبح هي مدار هذا الصراع. والصراع حول السلط هو في نفس الوقت صراع حول حياة الخيرات والرموز، وهذا ما يعطي نوعا من الحظوة والأولوية للمجال السّياسي باعتباره مفتاحا، وهو ما يسبغ عليه طابع الصراع والحرب. لذلك نفترض أن الاستعارة الحربية في السّياسة هي استعارة عضوية وليس طارئة. وقد سبق للمفكر الفرنسي ميشيل فوكو أن درس العلاقة بين السّياسة والحرب جزئيا في كتابه إدارة المعرفة مستخلصا بأن علاقات القوى التي وجدت طويلا في الحرب قد أخذت تعبيراتها الأساسية تستثمر تدريجيا في نظام (وفي لغة) السلطة السّياسية.

لذلك تصل البلاغة السّياسية ذروتها عند ما تستعير النموذج الحربي.

العالم الكبير للحدث السياسية

الحدث حركة عقلانية كلية كاسحة إلا أنها كاسحة ذات قرنين :
السياسة والتقنية. إنهما الجسران اللذان تمدهما الحدث خلسة في كل
المجتمعات لتسرب إلى عمق التقليد عبر مقاييس النجاعة والمردودية.

وبما أن السياسة هي جماع مشاكل المجتمع وصندوق عجائبه ومفتاح
وقفل كافة قضاياها، وعصارة إرادته الجماعية في التحكم والتطور، ومن
حيث أن السياسة تطل، لا فقط فن الإدارة والحكم، بل تشمل توجيه
الاقتصاد، وتوجيه القضايا الاجتماعية كافة، وكذا رعاية الثقافة وغيرها من
مستويات الوجود الاجتماعي في كل مجتمع، فإن الاستيلاء على السياسة
هو الاستيلاء على المجتمع كله.

عندما تداهم الحدث مجتمعا من المجتمعات فإنها، ككل مهاجم
مترصد، تقصد الاستيلاء على الشريان الرئيسي الموزع، وعلى لوحة القيادة
التي تمثلها السياسة.

تمثل الدينامية الأساسية للحدث السياسية في تمفصل السياسي والديني
أو بداية استقلال المجال السياسي، كمجال اختيارات ومجال مصالح فردية
وفئوية واضحة.

عادة ما يتم الربط بين العلمانية وهيمنة الدين ورجال الدين على الدولة
والسياسة، إما عبر التحالف مع الإقطاع (كما روجت ذلك النظرية
الماركسية التي ركزت على التحالف بين السياسة ورجال الدين) أو عبر

الصراع بين الساسة والرهبان كما تقول بذلك الأنثروبولوجيا السياسية الحديثة على الأقل كما نلغينا في كتابات بوتراند بادي (وخاصة في كتابيه : الدولتان - الدولة المستوردة). فقد أدت الهيمنة القسرية لرجال الدين على طواقم السلطة السياسية في أوروبا إلى تبلور ديناميات مقاومة وتمرد على قائمقامي السلطة الروحية وحراس المقدس، انتهت بتحجيم دور الدين ورجال الدين في صياغة وتوجيه الحياة السياسية في الغرب (أوروبا - أمريكا ...)

وقد مكنت التجارب الثورية في البلدان السائرة في طريق النمو من توسيع هذه الفكرة المتعلقة بالحد من هيمنة العقيدة الدينية على السياسة لتشمل لا فقط العقيدة الدينية بل كل العقائد عامة بما فيها العقائد السياسية. ذلك أن هذه التجارب (كوبا - مصر - الاتحاد السوفياتي نفسه وبلدان الحزام الاشتراكي لروسيا) قد سخرت العقيدة الإيديولوجية السياسية كعقيدة دنيوية ذات صبغة دينية وقديسية تضيفي المشروعية السياسية والثقافية على النظام السياسي.

لذلك فإن مفهوم استقلال المجال السياسي قد توسع على ضوء تجربة التخلف ليشمل استقلال هذا المجال لا عن العقيدة الدينية فحسب بل عن العقيدة الإيديولوجية نفسها.

يرتبط بهذه العلاقة الأولى علاقة فارقة ثانية هي الفصل بين السلط. وإذا كانت العلاقة الأولى المتمثلة الأساس الأعمق لمسألة استقلالية المجال السياسي هو تغيير مفهوم السياسة نفسه وإقامة السياسة والممارسة السياسية على أساس جديد يتمثل في الانتقال من استمداد السلطة لشرعيتها وأحققتها في الحكم لا من المتعالي أو المطلق، كما كان الأمر بالنسبة للملوك أوروبا في القرون الماضية، بل من المتداني أو النسبي أي من الشعب. فالانتقال من الشرعية التقليدية القائمة على الحقوق المستمدة من الماضي

والتراث ومن الدين إلى الشرعية العصرية أو المؤسسية القائمة على الحقوق المكتسبة من الحاضر، والواقع القائم، ومن الشعب، هي العمود الفقري لكل حداثة سياسية.

لكن الانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة المؤسسية ليس مجرد إجراء سياسي، أو قرار إداري بل هو تحول ثقافي كامل لأن الحداثة السياسية، كما تتجلى في تحول المشروع، تتضمن ثقافة كاملة هي الثقافة السياسية الحديثة.

فالحداثة السياسية في العمق هي معانقة ومزاوجة الثقافة السياسية الحديثة القائمة على مفاهيم وآليات جديدة كالتمثيلية السفلى، والمواطنة، والتعاقد، وحق المشاركة، ومطلب التعددية السياسية والإيديولوجية، وتداول السلطة، بالإضافة إلى مسألة فصل السلط وغيرها من المفاهيم المتداولة والمرافقة والتي يمكن إجمالها في المحور أو المكون الأساسي للثقافة السياسية الحديثة : الديمقراطية.

فالديمقراطية هي جماع النظام السياسي الحديث وهي الصيغة المثلى للتحديث السياسي.

لكن الثقافة الديمقراطية، كثقافة، تقوم على الحرية والتعاقد والنظام. والمصلحة العامة، ترتبط بثقافة أخرى تزدهر على ضفاف الديمقراطية بل تشكل في الكثير من الأحيان ركيزتها وضد مكها الأساسي وهي ثقافة حقوق الإنسان.

تتضافر الثقافتان معاً في اتجاه واحد هو الحد من شطط السلطة، وانتزاع حق الاستبداد السياسي من كل الأطراف، وتشريع الحوار والنقاش، بدل العنف كحل لكافة معضلات المجتمع.

لذلك فعندما تتضافر هاتان الثقافتان فإنهما تشكلان ما يدعى بمجتمع أو بدولة الحق والقانون، أي المجتمع الذي يتحقق فيه ضبط مسألة السلطة،

ونزع فتيل العنف، وشرارة الاستبداد وكذا الإقرار بالحقوق الفردية والجماعية، وبالحرّيات كأساس للنظام السياسي.

إن الديمقراطية الحق، بمختلف أوجهها، ومظاهرها وتوازنها هي النظام الأمثل المجسد للحدّات السياسية، وقوامه الفلسفي هو حرية الفرد، وحق اختلاف المصالح والرؤى، وحق الفعل، بمعنى أن نظام الحدّات السياسية هو النظام الذي يتحول فيه الفرد من مجرد فرد إلى مواطن (مضمون الحقوق) أي إلى فاعل سياسي لا مجرد رقم منفعل أو مجرد مرعي في الحظيرة السياسية.

إلا أن هذه الصورة المتتالية للحدّات السياسية هي صورة نموذجية، فقط لأن الحدّات السياسية تتسم بالليونة والمرونة القصوى حيث تدخل، وخاصة في البلدان الخاضعة لسيطرة التقليد والتراث، في عملية تفاعل طويلة الأمد مع التقليد، وتدخل في مساومات وحلول وسطى تجعلها تتعايش مع الأشكال والممارسات التقليدية للسلطة مكثفة بتحقيق بعض بوصات التقدم، وباحتلال بعض جيوب المجال السياسي على أساس أن التحول السياسي هو في العمق تحول ثقافي بعيد المدى، وليس مجرد تحول مؤسسي ميكانيكي أو تقني يحدث بين عشية وضحاها. وهذا ما يفسر مظاهر تعايش الدستور الرسمي المكتوب، والمصوت عليه مع الأشكال المختلفة من التقاليد الشفوية والممارسات والمؤسسات التقليدية القائمة على استمرار بعض الزعامات الدموية أو القبلية أو الجهوية التقليدية، وعلى استمرار بعض المؤسسات التقليدية الممثلة للجماعة، لأن الديمقراطية تهدف إلى إتاحة الفرصة لكل القوى ولكل المكونات، حتى ولو كانت تقليدية، للتعبير عن رؤاها، ومصالحها، بل إنها تضمن لها حق الوجود وحق الاختلاف في الرؤية وفي المصلحة.

تدخل الحدّات السياسية، متمثلة في الديمقراطية إذن، في عملية تفاعل طويل الأمد مع النظام التقليدي، إذ أنها ليست مجرد تكنولوجيا (سياسية)

جاهزة يتم نقلها في سياق استيراد التكنولوجيا الملائمة، وإنهاؤها بعملية «المفتاح في اليد»، لأنها تتطلب تحولاً ثقافياً كلياً في المجتمع، تحولاً في معنى السلطة نفسها، وفهماً جديداً لعلاقة الحاكم بالمحكوم، وإقراراً بالحريات والحقوق التي لم يكن النظام السياسي التقليدي يُقربها، وإقامةً للمساواة الشكلية بين الأفراد من حيث حقوق المواطنة، وتساوي الجميع أمام القانون، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح بدل الحوار بالأيدي والبنادق، وكذا رفع القدسية عن المجال السياسي باعتباره مجالاً دنيوياً ترتفع فيه وعنه العصمة والقدسية ويتعرض فيه كل مسؤول للحساب والمراقبة المؤسسية لا «لرقابة» الضمير «الأخلاقي».

في الأساس الفلسفي للإيديولوجيات

السياسية الحديثة

كانت الفكرة القوية السائدة حول استثناء الإيديولوجيات السياسية، على شكل جوائح فكرية كاسحة، ترجع هذه الظاهرة، سواء في الغرب أو في مختلف بقاع العالم الأخرى، إلى التحولات الفكرية الكبرى التي داهمت الفكر الغربي الحديث بالانتقال من فكرة الخلاص بمدلولها المسيحي إلى فكرة الخلاص بمدلولها التاريخي. فقد بدا أن الإيديولوجيات السياسية الكبرى التي انتشرت انتشاراً كاسحاً في المجتمعات الحديثة (الفوضوية – الليبرالية – الاشتراكية ...) قد حلت بالتدريج محل رؤى العالم القديمة، مما جعل الأولى تأخذ طابع فكر خلاصي جماعي أرضي، يؤطر فكر الجماهير العريضة، ويقدم لها معنى جديداً للتاريخ، وتصوراً جديداً للمجتمع، ويحول آمالها وطموحاتها إلى مشاعر تاريخية في التنمية والتطور والتغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإلى تعهد الوعد بتحقيق السعادة والرخاء ضمن منظور تاريخي.

هذا التحول الكبير الذي لحق الوعي التاريخي هو الذي جعل هذه الإيديولوجيات السياسية التاريخية الكبرى بمثابة عقائد جماعية لا تختلف في بنيتها العقدية عن المنظورات الدينية الكبرى على الرغم من اختلاف الأهداف والمسارات. فعلى الرغم من أن هذه الأخيرة تهتم بمصائر الأرواح، والأولى تهتم بمصائر الأجسام وسلامتها، فإن البنية العقدية لكليهما تظل متماثلة إلى حد كبير، وكأن إحداها أخذت محل الأخرى دون تغيير كبير في البنية المعنوية ذاتها.

هذا التفسير نجده شائعاً في العديد من العلوم الاجتماعية، ولدى بعض الاتجاهات الفلسفية، وهو بالتأكيد تأويل يتعلق بالتحول الذي حدث في المضامين، على الرغم من بقاء الشكل ثابتاً.

في إطار سياق مماثل يحاول الفيلسوف الألماني مارتن هيدجر (1889 - 1976) تشخيص التحولات التي طالت الفكر الأوروبي الحديث عن طريق العودة إلى جذوره اليونانية ذاتها.

يتجلى التحول الكبير الذي طال الفكر الغربي الحديث، بالنسبة لهيدجر، من منظور ميتافيزيقي - إبستمولوجي في عمليتين متكاملتين شكلتا جوهر الحداثة الغربية هما : غزو العالم كصورة مدركة وتمثُّلة في الذهن، وقيام الإنسان كفاعل على صعيدي المعرفة والتاريخ. فقد أصبح الإنسان، في نظام المعرفة الغربي الحديث ذاتاً فاعلة Subjectum ، أي يجتاز دور الهيبو خايمنون عند الإغريق؛ مما يعني أنه أصبح مرجعاً ومعيّاراً لكل الكائنات، وأنه طرح نفسه كمسرح يتعين على كل كائن أن يعكس نفسه عليه حتى يكتسب وجوده، وعندئذ يصبح العالم صورة مدركة وتمثُّلة، قابلة للقياس والاحتساب، أي مثبتاً في صورة تمثُّلة في الذهن، ومتيقنة من ذاتها.

وصورة العالم (Weltbild)، أو تصور العالم (ومن ثمة فكرة رؤية العالم الألمانية : Weltanschauung التي ستؤدي دوراً منهجياً هاماً في عموم الفلسفة والسوسيولوجيا الألمانية، وبخاصة سوسيولوجيا الرواية كما وظفها غولدمان فيما بعد) هي أمر خاص بالعصور الحديثة، ولم تكن فكرة واردة في العصور القديمة أو في العصور الوسطى. ففي العصور الوسطى كان الكائن يستمد وجوده من الخالق، أي من العلة الأولى، كما يستمد منه مرتبته الوجودية. أما في العصور القديمة فالكائن لا يستمد موجوديته كذلك من حيث أن الإنسان يدرجه ضمن تمثل وإدراك ذاتي، بل إن الكائن،

بالأخرى، هو الذي ينظر إلى الإنسان. لقد كان الإنسان الإغريقي – فيما يرى هيدجر – هو المنظور إليه، هو المتلقي للكائن، الذي يزدهر وينفتح من تلقاء ذاته، هو المستمع الذي يكاد وجوده يصبح رهين موقعه (موقفه بالمعنى الحرفي) ككائن يجيد إصاخة السمع للكائن.

في العصور الحديثة انقلبت علاقة الإنسان بالأشياء، من حيث أن ما يحدد طبيعة عصر من العصور حسب هيدجر هو موقفه من الكائن، من الكائنات، ثم تصوره للحقيقة. أصبحت علاقة الإنسان بالكائن هي علاقة تمثل أو تصور، وأصبح معنى الحقيقة هو يقينية هذا التمثل. وهكذا غدا العالم، في التصور الحديث، صورة مدركة، أي مثبتة في تمثل ذهني متيقن من ذاته. إلا أن الفيلسوف لا يكلُّ عن التأكيد بأن ذلك لا يعني الذاتية ولا النزعة الفردانية، مما يعني أنه بعيد كل البعد عن أية نزعة سيكولوجية أو سوسيولوجية.

يرجع تلاحق «رؤى العالم» في الفكر الغربي الحديث، إلى التفاعل المستمر بين عمليتين متقابلتين : عملية إعطاء طابع موضوعي أكثر فأكثر للعالم، وعملية إضفاء طابع ذاتي أكثر فأكثر على الذات. ينتج عن هذه العملية سيادة فرع معرفي قَدَّمَ نفسه، منذ تشكُّله كعلم، كتأويل للواقع، انطلاقة من تصور للإنسان كمركز وغاية ومعيار مرجعي، هذا الفرع هو علم الإنسان (الأنثروبولوجيا).

إن الإيديولوجيات السياسية، التي هي في العمق تعبيرات عن رؤى مختلفة للعالم هي، في المنظور الهيدجري، منظومات ذوات نزعة أنثروبولوجية واضحة، لأنها تعبر بالضبط عن الموقع/الموقف الأساسي الذي يشغله الإنسان ضمن شتات المخلوقات في جملته. إن التحول أو المنعطف الأساسي الذي حدث في الفكر الغربي على مراحل (القرن الخامس عشر مع مارتين لوتر – القرن السادس عشر مع ديكارت – القرن التاسع عشر مع

هيجل ونيته (...)، والذي يضرب بجذوره في الفكر اليوناني نفسه مع الانعطاف الذي سجلته فلسفة أفلاطون في الانتقال من مفهوم الكائن التلقائي المنفتح إلى مفهوم الصورة والمثال، هو الذي هياً لإقامة العالم كصورة مدركة في الوعي، وبذلك أطلق العنان للإيديولوجيات كأوجه مختلفة ينظر من خلالها الناس للعالم ويتخذون منه مواقف ومسلكتيات انطلاقاً منها، وهي أوجه تفرض نفسها على الأفراد والجماعات والطبقات والفئات وتجعلها تنظر للعالم وتقيمه وتبني مواقفها من خلالها.

الإيديولوجيات بهذا المعنى تعبير عن الإرادة البشرية في تنظيم التاريخ وتوجيهه، وفي إدارة المجتمع والتحكم فيه. إن وراءها إرادة قوة ورغبة في التحكم، وهذا هو ما يعكس صلب الذاتية الإنسانية كإرادة، بل كإرادة قوة وتحكم.

وهذا الفهم يقود إلى اختزال كل هذا التنوع الإيديولوجي العجيب، وإلى تقليص طيف الألوان الإيديولوجية إلى مجرد لونين : الفردانية الليبرالية الداعية إلى أخذ حاجات ورغبات الأفراد وأنانياتهم بعين الاعتبار، ومقابلها النزعة الجماعية النحوية (نسبة إلى نحن) المتمثلة في الاشتراكية وتمجيد الجماهير والغوغاء وكلا هذين الفصيلين الإيديولوجيين يعكس إرادة القوة الكامنة وراءها، مثلما أن الاشتراكية والرأسمالية هما في العمق، أي من الناحية الميتافيزيقية، نفس الشيء لأنهما معا نتاج لعصر التقنية المنفلتة من عقالها ولإرادة الإرادة التي لا تعرف غاية خارج ذاتها.

خلاصة هذا التشخيص الفلسفي هو أن الإيديولوجيات السياسية ، هي إلى حد كبير، ميتافيزيقا العصور الحديثة، معتقدات «روحانية» من الخلاص الدنيوي، وفي تحقق الفردوس الموعود في المدى التاريخي المنظور، أي في أفق السراب التاريخي.

السوق السياسية

المجتمع في منظور البنيويين مجموعة بنيات : بنية اقتصادية وبنية سياسية وبنية اجتماعية. وهو في نظر آخرين (بورديو مثلاً) مجموعة مجالات أوحقول، لكل مجال قوانينه ومعايره وفاعله الأساسيون والثانويون ورهانه الأساسي أي القيمة أو البضاعة التي يدور حولها الصراع بين مختلف الفاعلين في المجال بهدف تملكها واستثمارها وتوظيف نتائج حيازتها في اكتساب المزيد من الثروة والسلطة والحظوة. لكن ألا يمكن النظر إلى المجتمع من خلال استعارة اقتصادية ترى فيه مجرد سوق كبير يتشكل من مجموعة من الأسواق الفرعية. فبالإضافة إلى السوق الاقتصادية هناك سوق إيديولوجية وسوق اجتماعية (ألم يتحدث الأنثروبولوجيون عن تبادل النساء كشكل من أشكال التبادل الاجتماعي) ولم لا سوق سياسية؟

البضاعة الأساسية في السوق السياسية (في الأنظمة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية) هي الخيرات المتمثلة في تدبير شؤون الجماعة وحيازة قسط من السلطة يمكن من الوصول إلى ذلك. فما يروجه ويوزعه الفاعلون السياسيون هو حزم الخطب والبرامج والوعود والآمال والخدمات الإدارية والتوسطات التي يبيعها مختلف الفاعلين السياسيين (هيئات وأفراد) لعموم الجمهور. وهنا يمكن التمييز بين البضاعة الرمزية (الأفكار، المبادئ، الإيديولوجيات)، والبضاعة العينية (خدمات، توسطات، حماية... إلخ).

وكثيراً ما تتخذ الهيئات السياسية من أحزاب ونقابات وجمعيات صورة شركات سياسية تنتج وتوزع وتروج بضاعة إيديولوجية من لون معين : بضاعة ذات لون معين : بضاعة ذات لون ليبرالي، بضاعة ذات لون إسلامي، بضاعة إيديولوجية ذات لون اشتراكي، بضاعة ذات نغمة عرقية ... إلخ.

وغالباً ما يتم تكييف هذه البضاعة وفق مقتضيات ووضعية المشتري أو المستهلك. فالبضاعة السياسية الموجهة إلى الفئات الدنيا في السلم الاجتماعي هي بضاعة الاحتجاج والأمل، بينما البضاعة السياسية القابلة للزواج لدى الفئات الوسطى والعليا هي بضاعة الشكر والحمد والتبرير.

هذا فيما يخص استقطاب واستجلاب الجمهور في الحالات العادية، أما فيما يخص الديمقراطية فيمكن أن نقول، مع الباحث الفرنسي دانيال غاكسي D.Gaxie في كتابه الديمقراطية التمثيلية بأن قانون السوق السياسية هو القانون الذي تخضع له العملية الديمقراطية. فهذه الأخيرة في نظره منافسة (مناقضة أو مزيدة) عامة بهدف الاستيلاء على مواقع سلطوية في الدولة، حيث يتزاحم الرجال والنساء معاً على الوصول إلى مؤسسات مركزية تشريعية أو تنفيذية مركزية (برلمان - وزارة) أو جهوية (مجالس بلدية حضرية أو قروية). والوصول إلى هذه الغايات القصوى يتطلب أولاً العمل على الاستيلاء على السوق السياسية والتحكم فيها، وذلك بكسب أكبر قدر من أصوات الناخبين الذين هم بمثابة زبائن أو مستهلكين سياسيين.

ما يركي هذه الصورة المركبانية للعملية الديمقراطية هو الأهمية الخاصة للمال والإعلام في العمليات الانتخابية. فزواج المال في هذه العملية معناه أن البائع في أمس الحاجة إلى هذه البضاعة (صوت الناخب) مما يدفع هذا الأخير إلى المطالبة بالأداء العيني المباشر والمقدم بدل الأداء أو التسديد بالتقسيط عبر تقديم خدمات طيلة المدة النيابية للمرشح. وهكذا

يطال قانون البضاعة كلا من الشاري (المرشح)، والبائع (الناخب) حيث لا يكتفي المرشح بأن يبيع بضاعته الإيديولوجية والسياسية والخدماتية لزبونه السياسي، بل يجد نفسه مضطراً لأن يقبل أن يقلب له المشتري ظهر المجن فيتحول بدوره إلى بائع لصوته بتسديد فوري. وككل تاجر شاطر فإن المرشح يميز بين القيمة التبادلية الآنية والقيمة الاستعمالية الطويلة المدى لصوت الناخبين. فإذا دفع الآن قراطاً واحداً فسيجني منه خلال مدة صلاحية البضاعة (فترة الولاية الانتخابية) أضعافاً مضاعفة. فالتمثيلية السياسية في هذا الإطار عبارة عن استثمار اقتصادي مضمون وذو مردود مجزي. وقد فهمت السلطة السياسية في الكثير من بلدان العالم الثالث هذه اللعبة فرفعت أجور النواب وامتيازات الهيئات التمثيلية تمهيداً للعملية الديمقراطية وتحويلاً لها إلى سوق اقتصادية لترويج البضاعة السياسية.

أما عن الإعلام فقد أصبح هذا الأخير بمثابة عنصر ملازم للعملية السياسية عامة والديمقراطية خاصة. فاكتماب الأنصار لا يتم إلا إذا كانت الخطة الإعلامية ناجحة وناجعة. ودورها هو تلميع البضاعة وتلميع صورة حاملها لضمان ممارسة الإغراء والجاذبية اللازمين لرواج أي بضاعة. بل إن المنطق الذي يسود الإعلام السياسي خلال الانتخابات هو نفس المنطق الذي يتحكم في إشهار البضاعة : الصابون كذا ينظف أحسن. فكل هيئة تدعي أنها طاهرة وناصعة وقادرة على تحقيق الآمال والوعود أكثر من غيرها... إلخ.

فهل هذا التماثل الكبير بين المجال السياسي والسوق من حيث الشكل والآليات، بل من حيث خضوع المجال السياسي لقوانين السوق السياسية، هو مجرد تماثل شكلي وسطحي وعارض أم هو تماثل عميق؟ هل يعود ذلك إلى طبيعة الرأسمالية كنظام يبضّع ويضفي صبغة سلعية على كل شيء، بما في ذلك مجال التسيير والتربية (السياسة) ومجال القيم والمعايير؟

لقد كان المفكر السوسيولوجي الألماني الكبير ماكس فيبر جريئاً في تعميم آلية التحليل الاقتصادي على كافة الظواهر الاجتماعية، وهي الفكرة الملهمة التي نجد صداها قوياً عند السوسيولوجي الفرنسي المعاصر بيير بورديو، وهذا ما يضيف على الأقل مشروعية نظرية على مثل هذه الرؤية. فالمجتمع في هذا المنظور عبارة عن سوق كبير يضم مجموعة أسواق : السوق الاقتصادية ومدارها تداول الخيرات المادية وتبادلها بين الناس، والسوق الدينية ومدارها تداول الخيرات الأخروية أو خيرات الخلاص بين بني البشر، والسوق الإيديولوجية وتروج وتتداول فيها خيرات المعنى والتأويل والرمز، والسوق السياسية ورهانها أو بضاعتها هي مسألة السلطة (التشريعية والتنفيذية والمالية ... إلخ) بمعناها المركزي والموسع، المادي والرمزي. ولكل سوق قوانينها وأعرافها الخاصة، ويروقراطيتها وتراتباتها، ومثلها وصراعاتها.

وهكذا يجد الحديث عن سوق سياسية بعض أسس المشروعية النظرية في هذا الطرح، بل يجد فيه أساس تميزه. وذلك من حيث أن السوق السياسية هي السوق الموجهة لكل الأسواق الأخرى لأنها بتعبير هيجلي تعكس الإرادة العامة الجماعية إما في صورتها الكلية الناتجة عن الإجماع أو في صورتها الاختزالية الناتجة عن الصراع.

البعد اليوتوبي للخطاب السياسي

كل خطاب سياسي، سواء كان خطاب سلطة أو خطاب معارضة، يتضمن ويتعين أن يتضمن ليس فقط بعداً إيديولوجياً أي تبريراً للواقع، بل وبالأساس بعداً يوتوبياً، أي وعداً بالجنة السياسية على الأرض. فأمّا الطفح الديمغرافي الهائل الذي ولدته الحداثة لم يعد أمام أي خطاب سياسي، بحكم التوازن المختل بين التطور الاقتصادي والنمو الديمغرافي، إلا أن يلجأ للوعود والمثل والمدن الفاضلة. وذلك لأن لدى الجماهير ميلاً غريزياً إلى التصديق عامة وإلى تصديق الوعود المغرية والمعسولة على وجه الخصوص. بل كلما كان الواقع الاجتماعي سيئاً وقامماً كلما تزايد الطلب الاجتماعي التعويضي للمثال واليوتوبيا. وهذا هو السر في المعادلة أو اللعبة السياسية المعاصرة فيما يسمى بتداول السلطة. تكون الحركة السياسية نقدية وراديكالية، وبالتالي يوتوبية، كلما كانت في موقع المعارضة، وتكون واقعية ومعتدلة، كلما كانت في موقع السلطة. ذلك أن للسلطة ضرورتها وميكانيزماتها وأساليب ممارستها، وكذا حدودها وهو ما يسمى بالفرنسية بـ *La raison d'Etat* أي المقتضيات الداخلية للدولة. فآلياتها قادرة على تحجيم التطلعات، واقتلاع الأوهام، وإطفاء الأحلام في اتجاه تصريف عقلائي واقعي لسير الدولة في إطار المواءمة بين المداخل والمصاريف.

هذا الوضع يفرض على أي حركة سياسية ألا تكون فقط يوتوبية واستشرافية، عندما تكون في موقع السلطة فقط، بل تفرض عليها أن تكون

كذلك حتى وهي تمارس السلطة. لأنه إذا كان الخطاب السياسي للسلطة خطاباً عقلانياً صارماً وجافاً وخالياً من الوعود ومحبطاً للآمال، فإن مآله السقوط لا محالة. لذلك يجد الساسة الاحترافيون الناجحون أنفسهم مدعوين إلى التفاؤل ومزج الوقائع بالإرادات والأمنيات. فالسياسي الذي يتوخى النجاح لا بد وأن يكون تفاؤلياً، أي يوتوبياً، إلى حد ما.

اليوتوبيا بهذا المعنى إذن ليست فقط محض خيال خال من الدلالة بل هي خيال سياسي ذو وظائف سياسية واقعية. وهذا ما يجعل البعد اليوتوبي بعداً أساسياً في السياسة خطاباً وممارسة.

وقد قام أحد الباحثين هو موشياي في كتابه المدينة المثالية بتقصي اليوتوبيا السياسية ومقاربتها من حيث هي في وجهها السلبي احتجاج ومعارضة غير مباشرة. وقد أحصى ما يقارب عشرة أشكال من أشكال الاحتجاج يمكن أن ندعوها بالوظائف السلبية أو الاحتجاجية لليوتوبيا. والمادة التي درسها موشياي هي كتابات المفكرين السياسيين وكبار اليوتوبيين في تاريخ البشرية.

في هذا المنظور تكون اليوتوبيا السياسية احتجاجاً ضد الظلم (كما نجد ذلك لدى مرتن لوثر وروسو وميرابو)، أو احتجاجاً ضد الفوضى (كما نجد ذلك لدى ماكيافيللي، ومونتسكيو واوغست كونت وأفلاطون)، أو احتجاجاً ضد الحرب (كانط، ياسبرن)، أو احتجاجاً ضد حالة النزاع والصراع (أفلاطون، دانت، لينتز : التنظيم الديني للعالم)، أو احتجاجاً ضد اللامساواة (ديوجين – تلامذة المسيح – بابوف، اليوتوبيا الماركسية – برودون – توماس مور). أو احتجاجاً ضد الفساد والانحلال (الفارابي، روسو، باكون : الاطلمطية الجديدة).

هذه بعض الوظائف الاحتجاجية السلبية لليوتوبيا، كاحتجاج وإدانة للظلم والتفاوت والانحلال والصراع والفوضى والحرب ... إلخ.

ومن الزاوية الإيجابية تعتبر اليوتوبيا السياسية تعلقاً بمثل إيجابية وتتضمن دعوة إلى تحقيقها. قد تكون هذه المثل إما مثلاً سياسية (المشاركة في السلطة) أو مثلاً اقتصادية (المساواة في الدخل) أو مثلاً أخلاقية (الصدق، التضامن ...) أو اجتماعية أو غيرها.

وكلا الوجهين : الإيجابي والسلبي يحيل على الآخر أو هما وجهان لنفس العملة. فالاحتجاج على ما هو قائم هو في نفس الوقت وبصورة أخرى دعوة إلى تحقيق نقيضه.

وقد فطنت الحركات السياسية الحديثة إلى الأهمية الحاسمة لهذا البعد اليوتوبي في عصر الجماهير، أي في عصر النمو الديمغرافي الكاسح، وخاصة في فترة صعودها وسعيها نحو مواقع السلطة. وهكذا تم تلقيح اليوتوبيات الدهرية (الاشتراكية – الليبرالية – القومية..). يوتوبيات خلاصية (إسلامية، يهودية، مسيحية) تمحو الفاصل القديم بين التاريخ وما وراء التاريخ، وتعد بتحقيق الخلاصين في الدنيا والآخرة معاً.

وإذا كانت اليوتوبيا في الماضي مَشغلة النخبة السياسية أو الثقافية، فهي اليوم، تحت تأثير الطفح الديمغرافي الكاسح، هي أكثر الخطابات السياسية قابلية للتصديق وللتعبئة والحشد. فهي اليوم الترياق والبلسم القادر على الاستجابة لانتظارات ومتطلبات و رغبات وحاجات الملايين في عصر يسيطر عليه النموذج الغربي الاستهلاكي.

فكل خطاب سياسي ناجح، وخاصة في البلدان المتخلفة التي تعاني من اختلال في التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني، يجد نفسه بالضرورة مضطراً للتخلي عن قسط من واقعيته ووقائعيته ليلقح ذاته بقسط من المتخيل السياسي، أي باليوتوبيا، التي هي وحدها القادرة، بعملية سيميائية على إرجاء الإشباع أو بتحويله من الواقع إلى المتخيل.

الأسطورة السياسية كفاعل تاريخي

مسكين هذا التاريخ، كم نسبوا له من صفات وكم أسندوا له من فواعل، وكم أطلقوا عليه من نعوت. فهو تارة التاريخ البطولي، وتارة التاريخ الدموي، تارة يفسر تفسيراً عقلائياً قوامه سير منتظم خاضع لإيقاع العقل والمنطق ويرفض فيه رقصة ثلاثية على إيقاع الجدل الهيجلي؛ وتارة يفسر تفسيراً بوليسياً باعتباره خطأ متصاعداً في الزمن، وتارة باعتباره دورة تعود على ذاتها إلى الأبد في خط دائري، وأخرى باعتباره مسيرة لولبية متصاعدة أو مساراً يتقدم إلى الأمام نحو فردوس موعود، أو إنشاءً إلى الوراء نحو عصر ذهبي مفقود. وكثيراً ما يتحول التاريخ إلى قاض كبير ومعيار مرجعي ضخّم تقاس إليه الأحداث والوقائع : سيقول التاريخ كلمته الفاصلة .. سيسجل التاريخ أن ...

يعتبر البعض أن التاريخ البشري هو من تدبير العناية الإلهية وينبرون للرد على من يعترض على هذه الفكرة بالقول إن ذلك يعني نسبة الظلم والصراع والتقتيل والشرور التي يزخر بها تاريخ البشر إلى غير الإنسان الذي هو مسؤول عنها.

ويرى آخرون أن التاريخ يصنعه الأفراد اللدنيون والأبطال المتميزون الذين تسخرهم العناية العلوية أو الذين تصهرهم وتهيئهم الظروف لصناعة الجديد وتحقيق التقدم والانتقال المفصلي بالتاريخ من مرحلة إلى أخرى. وإذا كان البعض يسمي هؤلاء ديكتاتورين، فإن آخرين يعتبرونهم مستبدين

عادلين، بينما يعتبرهم آخرون كارزميين ملهمين. لكن هؤلاء جميعاً، مهما اختلفت التفسيرات والتسميات، غالباً ما ينصبون أنفسهم بمثابة قديسين تاريخيين على أساس أنهم حققوا وحدة أو جلبوا انتصاراً حريياً أو أنجزوا إصلاحات اجتماعية، بينما تضيي عليهم الجماعة طابعاً أسطورياً وتنسب لهم ما لذ وراق من الخوارق وتهتدي بهديهم وتبرك برؤيتهم والتخلي بطلعتهم.

هذا بينما يقول آخرون أن التاريخ لا يصنعه الأفراد، مهما امتلكوا من ذكاء وعبقرية، بل تصنعه الشعوب والجماهير والطبقات. وإذا كان هناك أفراد متميزون فإن الشعوب هي التي أنتجتهم وأوكلت لهم مهمة إنجاز بعض المهام التاريخية الكبرى. فروح الشعب هي التي تسكن هؤلاء وتسخرهم - بشكل غير واع - نحو تحقيق أهدافها. وكل تاريخ لا تصنعه الشعوب هو تاريخ معرض للانتكاس والانتكاس لأن الشعوب هي المحرك الوحيد للتاريخ وذاته الفاعلة بلا منازع.

ويأتي آخرون ليقولوا بأن الاقتصاد هو مفتاح التاريخ الذهبي، وبأن الصراع الاقتصادي بين الطبقات والفئات والنخب من أجل حيازة الخيرات وتحقيق المصالح هو "قابلة" التاريخ التي تولد مرحلة من بطن مرحلة تاريخية أخرى. والتاريخ عند هؤلاء لا تحركه الأفكار والإيديولوجيات والمثل والطوبى بل تحركه الصراعات الدموية من أجل المصالح والمكاسب الاقتصادية والسياسية والرمزية. وبالتالي فالتاريخ الذي لا تسيل فيه دماء ليس تاريخاً لأنه مجرد مرحلة «بكر».

لكن هناك اتجاه آخر يعتبر أن الآلة - لا البشر - هي صانعة التاريخ، إذ أن التاريخ لم يتقدم من مرحلة إلى أخرى إلا بالمعرفة التقنية التي تقود إلى صناعة الآلات والتقنيات. فالعبيد لم تحررهم الأفكار بل حررتهم الآلة التي حلت محلهم. والرأسمالية لم تتقدم إلا مع التطور التقني وإنتاج الآلات التي

مكنت من الإنتاج الموسع الموجه للسوق، و لم تتحول إلى نظام عالمي - يعتبر العالم كله مجرد سوق لتصريف منتوجاته - إلا بفضل اختراع المدفع والبارود و البوصلة والسفن الضخمة. بل إن الاستعمار نفسه ليس إلا وجها للتقنية التي انطلقت من عقالها ومكنت المتحكمين فيها من غزو الأمصار البعيدة واحتلالها «بالحديد والنار». ونفس الشيء يقال عن الإمبريالية اليوم، التي هي الوجه التقني الحديث للاستعمار، وذلك من حيث كونها «احتلالاً» عن بعد لكل بقاع العالم وتحويلها إلى أسواق وولايات تابعة لها، لأنه بالإمكان مراقبة حركة أدنى نملة فيها عبر الأقمار الصناعية. ومن ثمة ردع أدنى تمرد تقوم به. فعصر الإمبريالية إذن هو عصر المواصلات والتواصل الآني السريع، إنها كمرحلة تاريخية عليا مجرد نتاج للتقنية والآلات والتكنولوجيا الدقيقة والعالية التطور.

واليوم تزدهر تفسيرات طريقة أخرى للتاريخ، قوامها أنه سليل الوهم والأسطورة. فليس هناك اليوم أمة لم تُكوّن صورة أسطورية عن نفسها وعن الآخرين؛ صورة أسطورية عن واقعها وحاضرها، عن ماضيها وعن مستقبلها. بل إن الأسطورة، وبالضبط الأسطورة السياسية المتمثلة في طغيان معتقد جماعي أضفيت عليه كل سيمات القداسة بغية إلهاب النفوس ولحم نسيج الجماعة، تكاد تلعب اليوم بالامتياز دور الفاعل التاريخي رقم واحد. وإذا كانت الأسطورة في مضمونها وأدائها الأنثروبولوجية تفسيراً ميتولوجياً للعالم بالنسبة للمجتمعات البدائية، ونظريتها المعرفية الخاصة، ومخزونها الأخلاقي ومرشدها الإيديولوجي من حيث أنها تتحدث دوماً عن العصور الأولى، عصور التأسيس والتدشين وتضفي معنى إضافياً (فائض معنى) على الأحداث والوقائع والرموز، فإن الأسطورة السياسية المعاصرة تماثل في وظيفتها ومبناها مثلتها البدائية وتتجاوزها بكثير.

لنشر أولاً إلى بعض أساطير التأسيس والتدشين التي تكون اليوم العنصر الأساسي في الهوية السياسية (بل الثقافية) لكثير من البلدان. فقد كتب أحد

الدارسين (Mauentras) بحصافة عن «الأساطير المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية»، حيث يورد أن الوعي السياسي الأمريكي المعاصر يقف على هذه الأرضية من الأساطير السياسية التي نشأت في أمريكا في نهاية القرن الثامن عشر : أسطورة الأمة الكونية، وأسطورة الأرض الملجأ، وأورشليم الجديدة، وأسطورة الوفرة الخالدة والنجاح الفردي للجميع، أضف إليها أساطير الحرية (ما الفرق بين تمثال الحرية وأي نصب طوطمي في المجتمع البدائي؟) والعدالة والحق والآن حقوق الإنسان والمشروعية الدولية... إلخ

الإيديولوجيا السياسية الأمريكية المعاصرة تمتد جذورها البعيدة إلى أساطير النشأة خلال حرب التحرير وبطولاتها وميثولوجياتها. والأسطورة السياسية للاتحاد السوفياتي السابق كانت تجد أساسها المرجعي في الحدث المؤسس الأول : الثورة الروسية في 1917 حيث تم إضفاء طابع قدسي وسحري على الكثير من الأحداث والأشخاص والرموز، وتحولت هذه الفترة إلى فترة مرجعية مسندة للمعنى ومضفية للدلالة على كل كبيرة وصغيرة في الشأن السوفياتي لما يتجاوز السبعين سنة. والإيديولوجيا السياسية لفرنسا - بلد الديكارتية والعقلانية والمنهج والوضوح - تقوم بدورها على نوع من العودة المرجعية الدائمة إلى ذلك الحدث المؤسس الذي هو بمثابة ذلك البيغ بانغ أو الحدث الكوني الذي يَجِبُ ما قبله: الثورة الفرنسية في سنة 1789. وعلى وجه العموم فإن لكل دولة أو ثقافة حدثها المرجعي المؤسس الذي هو بمثابة «أسطورة أم» يفسر كل شيء ويحرك كل شيء، وعلى رأس ذلك التاريخ نفسه.

وقد أشار مارسا إلياد إلى البنية الأسطورية للحركات السياسية المعاصرة، وإن كان كاسيرر هو أول من تحدث عن «فن الأساطير السياسية الحديثة»، لكن لإلياد فضل التفصيل والتشريح. فهو يلامس الوجه الأسطوري في النظرية الماركسية حول الثورة والمجتمع والتحرر... إلخ. وكان

ماركس إنما طور ومدد أساطير الخلاص الكبرى السائدة في العالم الآسيوي المتوسطي المتعلقة بدور الرجل الصالح المختلص (وهو البروليتاري أو البروليتاريا ذاتها). كما أن فكرة المجتمع الخالي من الطبقات تعكس إلى درجة كبيرة أسطورة العصر الذهبي الذي يقوم أمامنا. فبينما يأخذ الصراع الطبقي صورة صراع بين الخير والشر الذي يمكن مقارنته بالصراع بين المسيح والدجال، يأخذ الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا صورة أخرى للصراع بين الشيطان والملاك. وفي إطار هذا التصور المانوي (الثنائي) للعالم تحل الرأسمالية محل القدر، ويصبح الاستغلال بمثابة الخطيئة الأولى، وتأخذ الثورة سمة البعث والنشور، والمجتمع الطبقي صورة الفردوس المفقود الموعود.

ودون الاستطراد في إيراد الطابع الأسطوري للسياسية والإيديولوجيا الحديثين فإن ما يهمنا هو مكان ومكانة الأسطورة، كشكل من الوعي الكوني المرتبط بالمتخيل والوهم في تشكيل الوعي السياسي للجماعات السياسية، وبالأخص دورها في تحريك التاريخ. فهذا التأويل الذي نود الوقوف عنده يبرز عنصراً جديداً فاعلاً في التاريخ تنتشر بالتدريج مؤثراته ومحدداته.

ذلك أن هذه المعتقدات السياسية الجماعية التي تدعم اليوم سياسات بأكملها وتؤطر أشكال الوعي السياسي في أكثر من بلد، تتحول اليوم بالتدريج إلى عنصر دينامي فاعل في التاريخ ينضاف إلى العناصر التي تمت مراكمتها لتفسير التاريخ إما بالفكر أو بالاقتصاد أو بالدين أو بالتقنية أو بالفن أو بالسيكولوجيا... إلخ. لكن الجديد في هذا المنظور الذي يفسر التاريخ انطلاقاً من فعل الأسطورة السياسية الحافزة هو إدخال الوهم والتوهم والاستيهام كعناصر فاعلة في التاريخ. ومن المؤكد أن إقحام عنصر الوهم كدينامو للتاريخ سيدفع إلى مراجعة التصور العقلاني المرح للتاريخ باعتباره

عصارة العقل والمنطق، وباعتباره مساراً متناسقاً تتسلسل فيه الأسباب والنتائج تسلسلاً جميلاً ومعقولاً. بل إن إقحام هذا العنصر قد يقود إلى اعتبار التفسير العقلاني للتاريخ مجرد أسطورة جميلة تتطلب المراجعة والتعديل.

لكن المفارقة الفاضحة في هذا التأويل هي اصطدامه بصورة شائعة عن تقدم الإنسانية، قوامها أن الإنسانية تتجه بالتدريج نحو الفترة الوضعية (أوغست كونت) التي تنتفى فيها الأسطورة ويحل فيها التقدم والعقل – بكل شفافية – مكان الأسطورة. فهل معنى ذلك أن الإنسانية "تتقدم" إلى الوراء، نحو عهود خلت، وهل اللوغوس هو مجرد مرحلة من مراحل الميثوس، أو هو استعارة استدماجية ومجازية له؟ أم ماذا؟ وهل نعتبر أن تطوير التفسير الأسطوري للتاريخ ولدور الأسطورة (العصرية..) في الفعل التاريخي هو مجرد توسيع لمعنى العقل والعقلانية لتشمل نفاياتها ونقائضها؟

هذه أسئلة سيتكفل التاريخ – دون شك – بالإجابة عنها.

الخطاب السياسي العنصري في الغرب وآلياته الاستدلالية

مع استفحال الأزمة الاقتصادية في العالم في نهاية هذا القرن والتي بلغت حدوداً لا تطاق في بلدان العالم الصناعي نفسه، بدأت فكرة العنصرية في الانتعاش من جديد، وأخذ الخطاب العنصري يستجمع ملامحه المكتملة سواء في كلام رجل الشارع أو في كلام عضو النخبة الاجتماعية في الغرب.

لكن الخطاب العنصري الجديد يختلف عن الخطاب العنصري الكلاسيكي، لا من حيث آلياته الاستدلالية، بل من حيث مضمونه نفسه. فالعنصرية القديمة عنصرية عرقية ودموية. لكن نتيجة التطور الذي حدث في الوعي الأوروبي، سواء من حيث الوعي بالأهمية التاريخية للامتزاج الفعلي للعروق عبر التاريخ، أو تحت تأثير الاكتشافات المعرفية في مجال الإثنوغرافيا والمتعلقة بالشعوب البدائية وشعوب القارات الأخرى البدائية، أو من حيث تمثل الفرد الأوروبي لقيم النسبية الثقافية والتحجم التدريجي لفكرة المركزية الأوروبية في وعيه، بدأ الحديث عن العنصرية لا في معناها العرقي والدموي، بل في معناها الثقافي. لقد اتخذت الفكرة العنصرية بالتدريج في الغرب صورة عنصرية ثقافية أو إثنية أكثر فأكثر، وأخذت العنصرية نفسها تتخذ شحنة سلبية في وعي النخبة وكأنها شيء لا يليق بدولة متحضرة متقدمة، تدعي العقلانية والتمدن. وقد انعكس هذا التحول في القاموس العنصري نفسه حيث تم تلطيف الكثير من العبارات واختفاء عبارات ومصطلحات كانت تنحدر من النظرية العرقية في قوتها وعنفوانها.

وهكذا حل لفظ الملونين أو السمر محل لفظ الزوج وحل التمايز والتمييز محل التفوق، والنفور من الأجانب محل العنصرية ... إلخ.

ولا بد من الاعتراف بأن للنخبة المثقفة في أوروبا دوراً هاماً في تغيير الوعي الأوروبي بمسألة العرقية. فمساهمات ليفي ستراوس مثلاً في تغيير صورة المجتمعات «البدائية» في ذهن النخبة عامة مساهمة لانظير لها. وقد أدت على الأقل إلى طمس معالم الصورة السلبية التي رسمها سلفه ليفي برول عن ذهنية الشعوب البدائية كذهنية «سابقة على المنطق». فقد أعادت الأنثروبولوجيا البنيوية للشعوب «البدائية» مكانتها كشعوب لا تختلف عن الشعوب المتحضرة من حيث طبيعتها وطريقة تفكيرها، بل تختلف عنها من حيث أن لها طريقتها الخاصة في التعامل مع المكان والزمان والموضوعات، وأن لها ثقافتها الخاصة التي تشكل صلة وصل لها مع العالم، وأن الأسطورة ليست خيالاً تافهاً بل هي طريقة لإدراك العلاقات ولفهم العالم وتفسير ظواهره، بالإضافة إلى دورها الإدماجي – الاجتماعي العام.

إذن في مرحلة أولى ساهمت العلوم الاجتماعية عامة في الغرب والأنثروبولوجيا خاصة، في تغيير صورة المجتمعات الأخرى في ذهن الأوروبي. أما المرحلة الثانية فهي الفترة التي تضافرت فيها جهود علوم أخرى كاللسانيات التداولية وعلم النفس المعرفي وعلم النفس الاجتماعي والمنطق للكشف عن خلفيات الوعي الأوروبي تجاه الآخر كما يتجلى ذلك في التصور والسلوك والاستدلال.

وهذه هي الدلالة الفكرية والاجتماعية التي يحملها الموقف الراديكالي لتشومسكي تجاه الثقافة الرسمية الأمريكية.

في السنوات الأخيرة ازدهرت في بعض جامعات الغرب نظريات تحليل الخطاب السياسي مطبقاً على الخطاب السياسي الغربي، وذلك بالاعتماد على كل العلوم الإنسانية. وقد أتاحت لي فرصة الحضور منذ

سنوات لندوة كان يديرها الفيلسوف المعروف جان فرانسوا ليوتار حول استراتيجية تحليل الخطاب السياسي، ولكنه لم يتولد عن هذه الندوة أي باكورة فكرية تدون الجهود المبذولة فيه. ومنذ أسابيع أتحت لي فرصة الاستماع هنا في الرباط إلى جهود الباحث الهولندي المشهور فان ديك حول نفس الموضوع بأدوات لسانية وسيميولوجية وسيكولوجية أكثر جدة، وبخاصة تحليله للخطاب السياسي العنصري في الغرب سواء لدى النخبة السياسية (زعماء - برلمانيين ...) أو لدى رجل الشارع في الغرب.

إن فحص وتحليل عينات مختلفة من الخطاب السياسي في الغرب حول الأقليات العرقية الموجودة في بلدانهم تقود إلى تصنيف هذا الخطاب من حيث مقصديته وآليات استدلاله إلى عدة أصناف يمكن تسميتها بالاستراتيجيات (في مدلولها اللساني التداولي) :

1- استراتيجية التقديم الإيجابي للذات أو كما يسميها الباحث جوزيف غابل : إضفاء الصبغة المثالية على الذات. وتتجلى في كل المقالات والأقوال التي تشير إلى أن البلد الفلاني (فرنسا - ألمانيا .. أو هولندا) مضياف ومتسامح، وله تقاليد عريقة في تقبل الأجانب واستضافتهم، أو أن قانون بلدنا هو من أكثر القوانين تسامحا تجاه الأجانب، أو بأن بلدنا هو بلد الحرية في كل التاريخ، وأنه بلد الناس الطيبين المتسامحين الذي يقتسمون رغيف الخبز مع المهاجرين واللاجئين («الحفاوة الفرنسية» مثلا).

يقتضي التقديم الإيجابي للذات في الخطاب العنصري (المتسامح) نفي الثيمة العنصرية نفسها. ذلك أن نفي العنصرية والمستبقات المتعلقة بها هو جزء عضوي من الخطاب العنصري. فهو يخدم الهدف العنصري عن طريق إنكار بل استنكار العنصرية نفسها. وبما أن مظاهر العنصرية صارخة في الأقوال والسلوكات والكتابات والرموز فلا مجال لإنكارها، والضرورة تستلزم الالتفاف عليها لإرجاعها إما إلى بعض العناصر أو الفئات المشاغبة أو المتأثرة ببقايا الفاشية والنازية،

أو بنقلها في الزمن (إلى الماضي : أيام العبودية) أو في المكان (إنها في بلدان أخرى وليست عندنا، إنها دوما في مكان آخر).

إلا أن هذه الأشكال من الالتفاف على الفكرة المسبقة العنصرية إما باختزالها إلى فعل أقلية أو بنقلها في الزمن أو المكان، تتخذ أحيانا شكل الاستدلال الدائري المغلق حيث يتم إخراج الفكرة العنصرية من الباب ليتم إدخالها من النافذة، كما في القول بأن الفرنسيين ليسوا أبدا عنصريين، لأنهم ورثة عصر الأنوار وأفكار الثورة الفرنسية المناهية بالأخوة والحرية والمساواة بين بني البشر جميعا، لكن التزايد المستمر لعدد الأجانب في بلادنا، وعدم احترامهم لقوانيننا وأعرافنا ومعاييرنا يفسح المجال أمام ظهور شكل من أشكال النفور من الأجانب Xenophobie. وهذا النوع من الاستدلال يمكن تسميته بالإنكار الظاهري لما يراد إقراره.

آلية التقديم الإيجابي للذات في الخطاب السياسي العنصري في الغرب كثيراً ما ترتبط بشقها العضوي الآخر وهو التقديم السلبي للآخر، أو بتعبير غاهل إضفاء الصبغة الشيطانية على الآخر. وهذا يترجم لسانيا إلى استعمال حروف الاستدراك : نحن لسنا ضد الأجانب ولسنا عنصريين لكننا نقول فقط بأنه ينبغي إقامة نوع من التراتبية بين الناس، أو الاستدراك بالقول : لكن يجب مراعاة عدم التلاؤم بين الثقافات.

يرتبط بهذه الآلية الاستدلالية في شكلها المزدوج نوع من نزع المسؤولية عن الذات والصاقها بالآخر كالقول بأن المجتمع الهولندي مجتمع محبة وتسامح، مجتمع مضياف وحنون، لكن هؤلاء الأجانب هم الذين لا يستطيعون التكيف مع معطيات مجتمعنا.

وعلى وجه العموم فإن التقديم الإيجابي للذات والتقديم السلبي للآخر ليس في الأغلب الأعم إلا مقدمة لأقرار خفي ورفيع للعنصرية وتبريراً غير مباشر لها.

2- استراتيجية القلب : أي قلب العلاقة بين المقدمات والنتائج. وذلك بإبراز أن إجراءات الحد من الهجرة أو التضييق على المهاجرين هي إجراءات لصالحهم، وذلك حتى لا يصطدموا بطريقة في العيش مختلفة عن طريقتهم، أو القول بأن هذه الإجراءات الحدودية هي في صالحهم لأنه من الأحسن لهم أن يظلوا في بلدانهم حتى لا يفاجؤوا بتعقد مسطرة الولوج إلى بلادنا أو بعسر التكيف مع حياتنا.

هذا الخطاب في عمقه خطاب النفاق المطلق والخبث والدهاء المطلقين : إن إجراءات الحد من الهجرة هي في صالح المهاجرين أنفسهم. وهو خطاب ذو مسحة وجدانية وأبوية واضحة حيث يظهر حرصه على مصلحة المهاجرين، وتخوفه على مآلهم وعلى الصعوبات الإدارية والتشغيلية التي يمكن أن تعترضهم ... إلخ إنه خطاب دموع التماسيح.

من مظاهر القلب كذلك قلب المسؤوليات كما يتجلى في القول بأن المهاجرين هم الذين لا يستطيعون أو لا يريدون التكيف معنا ومع تقاليدنا. قلب العلاقة بين المقدمات والنتائج، قلب المسؤوليات، قلب المعاني، تلك فقط بعض مظاهر استراتيجية القلب في الخطاب الإيديولوجي العنصري.

3- استراتيجية صوت الشعب هي طريقة أخرى، ديمقراطية، للتعبير عن المعتقد العنصري مع نفيه في الظاهر، بإرجاعه إلى الشعب لا إلى النخبة السياسية وقوامها القول بأننا كبلد ديمقراطي تمثل فيه النخبة السياسية تمثيلاً صادقاً رأي الشعب وفكر الأغلبية إنما نعبر عن رأي الشعب الذي لا يريد أجنب في بلاده. وبذلك تنفي النخبة السياسية عن ذاتها المذهب العنصري وترجعه إلى الجماهير، مخفية بذلك دور النخبة ذاتها في الصياغة القبلية للمفهوم العنصري، ودورها في توجيه الشعب نحوه.

4- هناك، في الأخير استراتيجية أخرى تقوم على استعمال لعبة الأرقام والإحصائيات بإبراز مضخم للعدد اليومي للمهاجرين أو لنسبتهم في

الدخول مع إخفاء ضالة حجمهم العام بالقياس إلى عدد السكان. وهكذا تزدهر الاستعارات العنصرية حول الكثرة والامتلاء ("السفينة المملأى" بالأجانب) وتجاوز الحدود الطبيعية والعتبات الدنيا ("عتبة التسامح" التي تحدث عنها ميران).

هذا فقط غيض من فيض من استراتيجيات الخطاب السياسي العنصري السائد لدى النخبة السياسية في الغرب كما رصده فان ديك، وهو وإن كان فرعاً من الخطاب الإيديولوجي عامة إلا أن له خصوصياته المتميزة المتمثلة في كونه تخفيفاً للعنصرية وتحويلاً لها من مجال الدم والعرق إلى مجال الخصوصيات الثقافية وفي كونه نفيّاً ظاهرياً للعنصرية بنقلها في الزمن والمكان والموقع الطبقي والمدلول استجابة لمتطلبات الصورة العقلانية المجلّة عن الذات.

للسياسة، بالسياسة

يُؤثرُ عن المفكر السوسيولوجي الألماني المعروف ماكس فيبر تمييزه بين من يعيشون للسياسة، وبين من يعيشون (ولا أقول يتعيشون) منها. الفئة الأولى هم أصحاب السياسة العقائدية، وكبارات رجال الدولة، أولئك الذي ولجوا ميدان السياسة إيماناً بفكرة، أو دفاعاً عن حق، أو خدمة لمبدأ أو عقيدة، أو نصرة لمثال سياسي أو أخلاقي أو ديني أو غيره. نموذج هؤلاء كبار الساسة العقائدين (عبد الناصر، دوغول، لينين ...) المعروفين في التاريخ البشري، والذين كان كل همهم، وهدف حياتهم كلها هو نصرة المبدأ وخدمته.

مقابل هؤلاء هناك فئة السياسيين التقنيين أو الاحترافيين رواد السياسة السياسية، أولئك الذي دخلوا الساحة السياسية بحثاً عن جاه أو مال أو نفوذ؛ ليس همهم الأول تحقيق مبدأ أو تجسيم فكرة مثالية بل «تسيير» الأمور، وتحقيق الذات، والاستمتاع بنشوة السلطة، والاستلذاد بحكم الآخرين، والاستمتاع بالخيرات والمكاسب والممتلكات. هؤلاء يعتبرون الشأن السياسي العام بمثابة «غنيمة» عليهم أن يأخذوا نصيبهم منها قبل فوات الأوان.

وإذا كانت أخلاقيات السياسيين الكارزميين هي الصدق والمثالية والإخلاص للوطن والتفاني في خدمة البشر (على افتراض وجود هذا الصنف من الكائنات)، فإن أخلاقيات ساسة المهنة هي التحايل والتكيف والدهاء.

لكن هناك صنفاً ثالثاً من الكائنات السياسية، وهم الساسة المخضرمون، أي الذين وفقوا بين النموذجين الأول والثاني. هؤلاء يرفعون شعارات مثالية (العدالة – المساواة أمام القانون – التقدم) بيد ويمارسون الاختلاس باليد الأخرى.

ويبدو أن هذا الصنف الثالث هو أكثر أنواع الكائنات السياسية انتشاراً، وذلك تحت تأثير عاملين : أولهما طغيان الروح التجارية Marketing على كافة مجالات الحياة في المجتمع المعاصر، بما في ذلك مجال القيم والثقافة والسياسة، وثانيهما توسع دائرة العمل السياسي في المجتمعات المعاصرة عبر ما يسمى اليوم إجمالاً بالديمقراطية.

فالديمقراطية التي طالما عقدت عليها أجمل الآمال قد تحولت إلى كرنفال كبير تتحكم فيه الرساميل، ووسائل الإعلام المؤدى عنها، والأقلام المأجورة، وشبكات المصالح الخاصة؛ كرنفال يقدم نفسه على شكل مشهد متسلسل يوجهه مخرجون متخصصون في خداع الجماهير واجتذابها لهذه البضاعة (السياسية) أوتلك وفي صناعة الرأي العام؛ كرنفال أدواته اللون والديكور والضوء والصوت والماكياج تجند فيه كل حيل المسرح والسينما لخداع الجمهور. وتلك هي الأرضية الاجتماعية التي يفرخ فيها هذا الصنف من الساسة السياسويين أو «ذئاب السياسة».

إن السياسي السياسوي المحترف – كما أبدع ماكيافيللي في وصف طرائق عمله – هو الشخص الذي يعتبر كل الوسائل مبررة في سبيل الوصول إلى الغاية، سواء كانت أخلاقية أو غير أخلاقية، مشروعة أو غير مشروعة، سلمية أو عنيفة، عقلانية أو لا عقلانية، المهم لديه هو النتائج والمكاسب. أما القيم السامية والأخلاقيات النبيلة، فهذه لا تعدو أن تكون ديكوراً يراعى في كيفية تقديمها إلى الجمهور فقط أكثر مما هي غاية في ذاتها.

أما فصيلة ساسة المبدأ والعقيدة، التي تزدهر عادة مع صعود منظومة إيديولوجية أو دينية أو عقدية ما، فقد بدا أنها آخذة في الانقراض تدريجياً، وخاصة في الدول المتقدمة. ولعل آخر فصيلة من هذا النوع بالنسبة للإيديولوجيات اليوتوبية الدهرية قد مثلتها الماركسية قبل خسوفها.

ومن حيث أن الليبرالية هي النظام السياسي والاجتماعي الأكثر ملاءمة لطبيعة الإنسان، ككائن أناني ذي حاجات، فإن انتصارها قد وطد الطريق لانتشار أوسع لهذا النوع من الحيوانات السياسية. إن «المثال» و«المبدأ» الذي يحفز هذا الصنف من السياسيين هو الكسب والمصلحة الفردية قبل كل شيء وبعد كل شيء.

ولعل لغة السياسة اليوم تعكس هذا التحول في ماهية السياسة والسياسي، حيث لم يعد الحديث السياسي حديثاً عن المبادئ والمثل واليوتوبيات والقيم، بل حديثاً عن المصالح والمكاسب والموازنة والمداخل والمصاريف. لقد أصبح السياسي الناجح هو الخبير في الاستراتيجية والتكتيك والمناورات وعقد التحالفات الظرفية أو كما قال جان جاك روسو - الذي لمح هذا التحول في طبيعة السياسة والسياسي مع إهلال العصور الحديثة - فإن «قدامى السياسيين يتحدثون باستمرار عن العادات الحسنة، وعن الفضيلة في حين لا يتحدث سياسيون سوى عن التجارة والمال».

ولا شك أن تقدم العلوم الإنسانية بما تحمله من روح نقدية وتفكيرية قد أسهمت في الكشف عن الخلفيات والمرتكزات المصلحية (الاجتماعية والنفسية) لكثير من الادعاءات المثالية لبعض رجال السياسة وأقطاب الإيديولوجيا، بالكشف عن الدوافع اللاشعورية أو عن الدوافع الاقتصادية التي تكمن وراء سلوكياتهم.

كما أن الروح البراغمية المنبثة في ثنايا كل مجتمع تهب عليه رياح الحداثة الرأسمالية تجعل الادعاءات المثالية والطوباوية للسانة والإيديولوجيين

دعاوي غير قابلة للتصديق، وكأنها تنتمي إلى عصر آخر. فعصر المعصومين والأتقياء والمستقيمين الأطهار ربما يكون قد ولى إلى غير رجعة تحت تأثير انتشار روح الكسب والاستهلاك والانتفاع التي تذكىها العلاقات الرأسمالية التي تحول كل شيء إلى بضاعة وميتافيزيقا التقنية التي تحول كل شيء إلى أداة.

لذلك، وبوعي حدسي، تلجأ المجتمعات المعاصرة إلى تأطير نفسها بالقوانين، والمؤسسات وبالضوابط من كل نوع لتحد من استبداد ذوي النفوذ ومن ميلهم إلى ابتلاع الخيرات والمؤسسات لصالحهم الخاص. وربما كان هذا هو جوهر ما يسمى اليوم بدولة القانون التي تحاول إحداث التوازن اللازم، والحد من غلواء وشطط الأفراد، وكأنها تعرف جيداً أن المجال العمومي مهدد باستمرار بمن يعيشون به مدعين أنهم يعيشون له ومن أجله.

نمط إنتاج التاريخ

يقصد عادة بنمط الإنتاج الطريقة التي ينتج بها مجتمع ما خيراته المادية، ويقسم نمط الإنتاج باعتبار كيفية الإنتاج، إما إلى نمط إنتاج يدوي أو آلي وباعتبار نوع الإنتاج إلى نمط إنتاج زراعي ونمط إنتاج صناعي، وباعتبار عملية ملكية وسائل الإنتاج إلى نمط إنتاج مشاعي أو عبودي أو إقطاعي أو رأسمالي أو اشتراكي.

وبما أن المجتمع ليس قائماً فقط على إنتاج وتوزيع الخيرات المادية، بل ينظم نشاطات أخرى معنوية ورمزية، فإن هناك في كل مجتمع نمط إنتاج المعنى. ويقسم نمط إنتاج المعنى بدوره إلى أقسام فمن حيث علاقة إنتاج المعنى بالمصدر نتحدث عن نمط ديني لإنتاج المعنى أو عن نمط دنيوي (وضعي) لإنتاج المعنى، ومن حيث علاقة المعنى بالميادين أو المجالات التي يطالها، نتحدث عن نمط إنتاج فلسفي أو أخلاقي أو سياسي أو ديني أو علاقته بالفرد أو المجتمع نتحدث عن نمط إنتاج فردي للمعنى ونمط إنتاج جماعي للمعنى، ونمط لتسويق المعنى، والذوات الفاعلة في إنتاج المعنى (عمال المعنى) .. إلخ.

لكن هناك مجالاً ثالثاً، من مجالات أي مجتمع، وهو مجال إنتاج المجتمع لذاته ولصورته، وعلاقته بالتاريخ، ونطلق عليه نمط إنتاج التاريخ. فكل مجتمع ينتج تاريخه إلى حد ما، أو يفترض ظاهرياً على أن الأمر كذلك. وهذا ما يجيز لنا الحديث عن أنماط لإنتاج التاريخ. فمن حيث

العلاقة بالماضي أو المستقبل نتحدث عن نمط إنتاج ماضوي أو عن نمط إنتاج مستقبلي للتاريخ، ومن حيث مدى الانصياعية أو التمرد نتحدث عن النمط المحافظ أو النمط الثوري لإنتاج التاريخ. ومن حيث علاقة التاريخ بالقوى التي تصنعه نتحدث عن النمط الخارجي لإنتاج التاريخ أو عن النمط الداخلي لإنتاج التاريخ. فإذا كانت القوى الفاعلة في التاريخ هي الهيئات أو القوى الخارجية الإمبريالية أو الاقتصادية، كنا أمام نمط خارجي. فأحداث الخبز التي عرفتها في العقود الأخيرة الكثير من بلدان العالم الثالث هي نتيجة تضافر عوامل داخلية وتدخل قوى خارجية (هي توجيهات صندوق النقد الدولي).

أما علاقة التاريخ بالعنف فتنتج عنها أنماط إنتاج تاريخية متعددة أهمها النمط الدموي في إنتاج التاريخ، وهو النمط الرئيس السائد في كل الحقب التاريخية وفي كل المجتمعات إلى حد الآن. فالأحداث الكبرى لا يمكن أن تتم إلا بتضحيات وقتل وسفك دماء. فالتاريخ ينتج أشياء عظيمة كالأهرامات والكنائس الفخمة والمساجد العظيمة والقصور والمدارس والمصانع والتماثيل وكل ما يجسد أمجاد الأمم، لكن لهذا الوجه المشرق العظيم وجهاً آخر كالحآ تمثله أشكال الاعتقال والسجن والسحل؟ والتعذيب وقطع الرؤوس والنفي ودفن الناس أحياء. والوجه المشرق للتاريخ هو الذي يغطي عادة على نصفه الآخر، الأسود، الكالح، بل إن الإنسان يتعلق دوماً بالوجه التالي لأنه يتعلق بالحياة ويصبو إلى المستقبل، وكل جيل يجد نفسه مرغماً، بطبيعة الأشياء وضرورات الحياة، إلى إغفال الشبكات والموانع والعوائق، وإلى التعلق بالطموحات والتطلعات.

ومن حيث علاقة التاريخ بفاعليه أو مفعوليه، نتحدث عن «صناع التاريخ» أولئك الذين لا تشرق شمس كل يوم إلا وقد ساهموا في صناعة وصياغة أحداث تاريخية كبرى، وهم الذي ينتجون المجتمع والتاريخ، بقدر

ما ينتجهم المجتمع والتاريخ. منهم العقول الكبيرة، والنفوس العظيمة المتعالية على صفائر الأشياء، والمتطلعة إلى عظام الأفعال، المتسامية على الأحقاد والضغائن، والمنصبة لذبذبات التاريخ وإيقاع الأحداث. والتاريخ البشري لم يشهد من هؤلاء إلا النزر اليسير، لأن الإنسان، أي إنسان، رهين بشرطه البشري أولاً، من محدودية، وانفعال، وتحيز، وأنانية.. إلا أن هذا التاريخ لا يعدم تماماً بروز مثل هذا اللمحات الخاطفة.

لكن، إذا كان هناك نمط إنتاج كارزمي (لدني) في صناعة التاريخ، ونمط نخبوي في إنتاج التاريخ، وهو أيضاً نمط متداول بكثرة في جدول أعمال التاريخ، فإننا نتساءل: هل هناك نمط جماهيري في إنتاج التاريخ؟ هل الجماهير قائدة أم مقودة؟ هنا تختلف التفسيرات تماماً وتتضارب. فمن قائل بأن الجماهير هي حطب التاريخ، وأنها مجرد قطعان بشرية تابعة للزعيم أو المنقذ أو المخلص، لأن الجماهير لا تفكر بل تنفعل والفرد (المتميز) وحده هو الذي يفكر، ويوجه وينضج القرارات.

ومن قائل بأن الجماهير هي التي تلهم قادتها المستنيرين، وأن هؤلاء يستلهمون هموم وآمال الجماهير ويصغون لصوتها ولأنيها ويوجهون دفة التاريخ في الواجهة التي تخدم آمال الجماهير والتي تضمد آلامها. وأن تاريخاً لا تصنعه الجماهير ولا تشارك في صياغته وصنعه هو تاريخ منحرف أو آيل إلى الانحراف لا محالة لأن الأفراد، مهما كان سموهم، معرضون لضغط النزوات وإغراء الرغبات والأهواء. فالجماهير هي ضمانات اتجاه التاريخ في صالح الجميع لا في صالح فرد واحد.

ويقول آخرون إن هذا الإشكال عسير وأنه أشبه ما يكون بأحروجة البيضة والدجاجة. وبما أن التاريخ ذو وجهين في هذا المجال، فإن الديمقراطية هي أنسب الأشكال التاريخية للتوفيق بين النمط الجماهيري والنمط النخبوي أو الفردي في إنتاج التاريخ، لأنها تتيح للعموم المساهمة في صياغة

القرارات وتوكل أمر تنفيذها لممثليها ونوابها ومنتجيتها، فيحصل نوع من التداول المستمر ونوع من التواصل الدائم بين الأفراد القياديين وال جماهير.

أما من حيث علاقة نمط إنتاج التاريخ بالإبداع أو الاتباع، فإننا نلاحظ وجود نمط إنتاج تاريخي ساخن ونمط إنتاج تاريخي بارد. هناك بعض المجتمعات التي أطلقت العنان لقواها العقلية ولخيالها ولإدارة أفرادها وأفسحت المجال للنقد وإعمال العقل وألغت القيود التي كانت تحول دون مساهمة الفرد في صناعة التاريخ فجاء تاريخها حياً وحركياً وملئاً بالدينامية، بينما هناك مجتمعات تغلب عليها الرتابة التاريخية وإعادة إنتاج التخلف. نمط الإنتاج التاريخي المبدع هو النمط المتطلع إلى المستقبل وإلى ما سيكون لا إلى ما كان.

إن محاصرة الفرد في قمقم إيديولوجي معين، وتقليل قدراته التجديدية والإبداعية، وخنق روح المبادرة فيه لن يؤدي إلا إلى تكرار الواقع واجترار الماضي دون أن يستطيع التاريخ أن يخطو قيد أنملة. فتراكم أشكال المراقبة والقمع من المستوى الاجتماعي إلى المستوى الثقافي هو أكبر عقبة في وجه تطور وتقدم التاريخ.

إن نظرة فاحصة للتاريخ المعاصر تظهر لنا أن هناك، أمماً لم تستطع أن تخلق الدينامية التاريخية المطلوبة فظلت تراوح مكانها، وكأنها استمرت العطالة التاريخية ووضع التخلف هذا. نعم إن المسألة لا تتعلق فقط بالإدارة وحسن النية لأن آليات السيطرة والاستلحاق آليات موضوعية قوية : مالية وعسكرية وسياسية وتقنية، لكن أوضاع التخلف التاريخي كثيراً ما تولد أنماطاً متخلفة في الاستجابة التاريخية، إذ تيسر للمعنيين أمر إنتاج الأوهام التاريخية التعويضية، أي الاستعاضة عن الواقع التاريخي المتخلف وكأنه تعبير عن إرادة تخلف تولد آلياتها وأدواتها الخاصة.

هذا فيما يخص علاقة نمط إنتاج التاريخ بالزمن والقوى الاجتماعية «الصناعة» للتاريخ، وبالغنف والفرد والجماهير وبالإبداع أو التكرار ويستطيع المرء أن يواصل تحديد علاقة نمط إنتاج التاريخ بمعاملات أخرى كالوهم والأيديولوجيا، واللامعقول والمكر والانتهازية والإخفاق والتفاهة.. أما فيما يتعلق بمجالات إنتاج التاريخ، فهي بالتأكيد مجالات «تاريخانية»، أي تتعلق بمجتمع الناس وصراعاتهم اليومية من أجل كسب العيش والحظوة والسلطة. تاريخ البشر يتم إنتاجه في حياتهم الملموسة في كافة المؤسسات وفي كل القطاعات، ابتداء من قطاع إنتاج الخيرات المادية، إلى قطاع حيازة القرار والسلطة، إلى قطاع اكتساب الرموز والحظوة، أي في القطاع الاقتصادي والقطاع السياسي والقطاع الثقافي والأخلاقي، وهي القطاعات الأساسية والرئيسة في كل مجتمع. وذلك انطلاقاً من تعريف المجتمع بأنه مجال الصراع حول الخيرات والرموز. ويبدو أن السياسة هي بمثابة دفة لتسيير المجتمع أو المجال الأقرب لعملية إنتاج التاريخ، لأنها بمثابة مفتاح للقطاعات الأخرى أو جماع تفاعلها. وغالباً ما تكتسب السياسة قيمتها من كونها تعبيراً عن الصراع الاجتماعي وبلورة للقوى والفئات المنتصرة أو السائدة فيه وثانياً من كونها تعبيراً عن الإرادة البشرية في صورتها الشائعة وثالثاً من كونها بامتياز مجال ممارسة صناعة التاريخ، دون أن يعني ذلك غياب هذه السمة من القطاعات الأخرى.

ومادامنا قد أعطينا للسياسة هذا الامتياز الذي يعطيه الواقع لها، فإننا نكون قد أحلنا نمط إنتاج التاريخ على السياسة والقطاع السياسي. لذلك فإن تحليل بنية القطاع السياسي في كل مجتمع وتشريع قوانينه الناظمة والقوى الفاعلة أو المتحركة فيه، والقيم أو الإيديولوجيات السائدة فيه كفيلاً بأن يعطينا فكرة كافية على نمط إنتاج التاريخ في هذا المجتمع.

السياسة والأخلاق

يكرر معظم الساسة باستمرار مقولة أن السياسة قبل كل شيء أخلاق، وأن السياسي أخلاقي قبل كل شيء. والسياسة في العمق هي تصارع الذوات من أجل تملك مجموعة من السلط باسم الجمهور و«لمصلحة» الجمهور. وكما عرفها أحد علماء الاجتماع السياسي فالسياسة هي مجال صراع الأفراد والجماعات حول تملك السلط وما يرتبط بها من تملك لتوجيه اختيارات المجتمع ومن تملك للخيرات والمصالح. فجوهر السياسة هو التصارع من أجل حيازة السلطة والاحتفاظ بها وإدارتها في توجيه الاختيارات التي يتعين أن يسير فيها المجتمع وفق إرادة من تمثلهم هذه السلطة، وكذا استعمالها في توزيع الثروات والخيرات المادية والمعنوية، حسب هذه الاختيارات.

وقد أشار الكثير من الفلاسفة إلى أن السياسة صراع قاتل من أجل السلطة والتوجيه والتملك، صراع تتحكم فيه قواعد الغلبة والقوة كما يتم اللجوء فيه إلى الحيلة والخدعة، ومحاولة الإقناع والتضليل لاستجلاب أكبر قدر من المتعاطفين والمؤيدين. كما يسعى كل طرف من الأطراف المتبارية في المجال السياسي إلى استدراج تعاطف الجمهور عن طريق إظهار صدقه وحسن نيته في خدمة الجماعة، وبأنه ليس لاهياً ولا متحايلاً ولا مضللاً. ومن هنا يأتي التردد المستمر في كل الأحزاب والمؤسسات السياسية، سواء منها التي هي في موقع السلطة أو تلك التي تهفو إليها،

فقط في العالم الثالث، بل في العالم أجمع، بأن السياسة أخلاق. فكل طرف يسعى إلى تجميل صورته أمام ذاته وأمام الآخرين في نفس الوقت كما يحاول - دون وعي كبير - أن يوهم المشاركين أو المشاهدين في اللعبة السياسية أن السياسة صراع أخلاقي حول مثل، ويربط وضعه بمجموعة من الاختيارات أو الغطاءات الفكرية. كما يحاول كل طرف أن يُنسي الآخر والجمهور طبيعة اللعبة السياسية من حيث هي صراع بين قوى تحسمه لا الاختيارات الإيديولوجية ولا الشعارات الأخلاقية بل ميزان القوى بين الطرفين أو الأطراف المتبارية. لذلك غالباً ما يكون القول بأن السياسة أخلاق إما تغطيةً لطبيعة السياسة (كما أبرزها كبار المفكرين في السياسة وعلى رأسهم ماكيافيل)، أو لتنسية طبيعة اللعبة السياسية.

والمعنى الوحيد الذي يمكن الاحتفاظ به من هذه المقولة هو :

1- أن السياسة مع ذلك ترتبط بمثل عليا وتهفو نحوها.

2- أن للصراع السياسي أخلاقاً أي مجموعة من قواعد اللعب التي يتعين احترامها بين الأطراف الفاعلة أو المتفاعلة في اللعبة السياسية. فإذا كانت هناك أخلاق في السياسة فهي أخلاقيات الصراع أو قواعد اللعبة.

وليس معنى هذا أن الساسة، كأشخاص، هم بدون أخلاق بل معناه أن المجال السياسي يفرض مقتضياته ومتطلباته و«أخلاقياته» على كل المنخرطين بوعي أو بغير وعي في اللعبة السياسية. وعندما يحصل تعارض بين «الأخلاقيات» التي يفرضها المجال السياسي على كل المنخرطين في اللعبة وبين قناعاتهم الأخلاقية الخاصة، فإن عليهم التكيف مع مقتضيات المجال وإلا سيكون وضعهم أشبه بمن يلعب لعبة معينة بقواعد لعبة أخرى.

لكن هذه الأخلاقيات تتوقف على المناخ الحضاري والثقافي الذي يجري فيه الصراع. فكلما ارتقت الأمة في مدارج الحضارة والتمدن استبدلت في صراعها الدماء بالحوار والسيف بالقلم والتشنج بالتفاهم. وهذا

ما يحدث في الديمقراطيات العريقة حيث يفتح المجال السياسي أمام الجميع حتى يتمكن الأفراد كأفراد أو كممثلين لجماعات مصالح أو لقوى ضغط من أن يساهموا في الحوار السياسي العام الدائر على صعيد المجتمع كله على مرأى ومسمع من الجميع. وبذلك تبلور القرارات السياسية الحاسمة عبر مخضها في الأوساط والمنابر المستنيرة الممثلة للرأي العام والانتها إلى بلورة إجماع أو أغلبية يرضى بنتيجتها «المغلوب» قبل الغالب. وبإيجاز فإن أخلاقيات الصراع السياسي تتحول من أخلاقيات دموية إلى أخلاقيات ديمقراطية وحوارية كلما ارتقت الأمة في مدارج التحضر والتمدن والرقى.

نسمع أحياناً في المجال السياسي الذي يكرر أن السياسة مرتبطة بالأخلاق وأن السياسة الناجحة والناجعة هي سياسة المبادئ، أي السياسة الأخلاقية، نسمع ضرورة الفصل بين الأخلاق والسياسة، أو التمييز بين الاقتناعات السياسية للفرد وبين سلوكه الشخصي. فمادام المرء ملتزماً بالأهداف السياسية المرسومة وممثلاً لها، فإن سلوكه الشخصي لا يهم. لكن هذه الفكرة ليست إلا محاولة لتبرير سلوك المنضوين، بتوسيع مجال حرمتهم السلوكية. لكن الفصل بين الشعارات والمسلكيات فصل خادع ويسهم في تضبيب الرؤية في المجال السياسي.

ووظيفة الدعوة إلى الفصل بين الأخلاق والسياسة هي تركيز الاهتمام على الانتماء السياسي، وتيسير أشكال الاستقطاب السياسي بما يقتضي ذلك من مرونة في النظر إلى سلوك المنضوين.

ومع ذلك فإن العلاقة بين السياسة والأخلاق علاقة ملتبسة ومجازية. ففي الغرب حيث نجد المجتمعات الغربية غير متشددة فيما يخص الأخلاق الجنسية، ومع ذلك فإن هذه المجتمعات متشددة كل التشدد تجاه الأخلاق الجنسية لنخبها السياسية. وليس أقسى على مستقبل الزعيم السياسي في الغرب من انكشاف علاقة غرامية. بل إن من مقومات النجاح السياسي في

الغرب أن يظهر المرشح مع زوجته وأبنائه باستمرار دليلاً على الوفاء والامثال تجاه الأخلاقيات الجنسية للمجتمع. وكثيراً ما عصفت العلاقات الغرامية غير المشروعة بكثير من الرؤوس والمصائر السياسية في الغرب.

هذا في الوقت الذي نجد فيه بعض البلدان المتشددة فيما يخص الأخلاق الجنسية لا تفرض نفس القيود على الفاعلين السياسيين، بل تترك لهم هامش حرية أكبر شريطة أن يتسلحوا بالكتمان والتستر وهو ما لا يستطيع تحقيقه الفاعل السياسي في الغرب لأن المجتمع شفاف وتواصلي ومتعدد القوى والسلط، إذ يكفي أن تلتقطه عدسة مصور أوريشة صحفي حتى يتبخر مستقبله ويخور طموحه.

تنتمي الأخلاق إلى مجال القيم، وما يجب أن يكون، واليوتوبيا، في حين أن السياسة تنتمي إلى عالم الواقع، وإلى الوقائع، وإلى الصراع اليومي من أجل التملك وحياسة السلطة واكتساب الخطوة. فهي ليست مجرد اختيار حر لقيم مثالية بل هي حتمية المواقف التي تدفعها أهواء وتتحكم فيها مواقع. نعم تضطر السياسة لاستعمال الأخلاق بارتداء شعارات أخلاقية معينة كالبحث عن الحق والإنصاف والخير والعدل وخدمة الآخرين. إلا أن هذه «المثل» السياسية هي مجرد قيم أخلاقية يتم استثمارها في المجال السياسي لدعم الموقع السياسي للمتكلم أو لاستدراج واستقطاب أكبر قدر من المخاطبين أو لرص صفوف المنضوين وتموين نفوسهم بالقيم الجميلة.

فالأخلاق إذن هي هذه الزهور الجميلة العطرة التي تنثر هنا وهناك والتي يزين بها كل فريق اختياراته وممارساته السياسية أو التي يزرعها بها الفاعلون السياسيون مجالهم الحيوي القائم على «الصراع القاتل» من أجل الفوز في المجال.

إلا أن استثمار القيم الأخلاقية واستعمالها ليس دوماً وليد قصدية ووعي بهدف تضليل الآخرين، أو بهدف تبرير السلوك الخاص أو ذر الرماد

في العيون بل كثيراً ما يكون استعمال الأخلاق في هذا المجال استعمالاً تلقائياً. فالفاعلون السياسيون يعتقدون في أساطيرهم الأخلاقية ويصدقونها قبل أن يبادروا إلى الجهر بها. وإذا استثنينا مجال الدعاية السياسية وميدان الخطابة السياسية اللذين يتضمنان قدراً أكبر من القصدية والوعي والتخطيط لفرض فكرة أو تبرير مسلك أو التغطية على هفوة أو غير ذلك، فإن الفاعلين السياسيين يستعملون الخطاب الأخلاقي استعمالاً تلقائياً انطلاقاً من اقتناعات واعية أساسها مصلحة الشخص. وفي هذا المستوى يختلط الوعي باللاوعي والتلقائية بالقصدية، ويكون الفاعلون هم أول «ضحايا» قيمهم قبل أن يعملوا على نشرها.

وكلما كانت السياسة عقلانية وبالتالي ديمقراطية وتعددية في تصوراتها وممارساتها استطاعت أن تستجلب التصديق لدعاويها الأخلاقية ومناداتها المثالية، وكلما كانت السياسة استبدادية وتسلطية اضطرت إلى اللجوء إلى المثل والقيم الأخلاقية لاستعمالها واستثمارها دعماً لسيطرتها، بينما يشكك الفاعلون وعموم المتواجدين في المجال السياسي في صدق النوايا وبراءة الشعارات. بل إن السياسة العقلانية والديمقراطية هي أقل أنواع السياسة احتياجاً للدعم والتبرير والتمويه الأخلاقي، لأنها في العمق أكثر ارتباطاً بالقيم الأخلاقية النبيلة كالخير والاحترام والعدل والحرية.

مدارات "الثقافة السياسية الجديدة"

استشري خلال السنوات الأخيرة، في الساحة السياسية المغربية، استخدام مصطلح «الثقافة السياسية الجديدة» بشكل ملفت للانتباه لدرجة بدا معها وكأن الفكر السياسي والممارسة السياسية قد حققا تحولاً نوعياً، غير مسبوق. وهذا الشيوع قد دفع بالكثيرين إلى التساؤل عن مدى وجود مثل هذه الثقافة، وعن مدى جدتها الفعلية، وعن محدداتها ومداراتها ورهاناتها.

يبدو لأول وهلة أن هذا المصطلح الجديد قد جاء على حساب مصطلح آخر تم دفنه تماماً وإغائه من الحديث السياسي، ونقصد به مصطلح الإيديولوجيا السياسية. لقد غاب هذا المصطلح الأخير مع التحولات العالمية التي تمثلت في تحطيم جدار برلين، وانهيار المعسكر الاشتراكي. إلا أن هذه النقلة في الخطاب السياسي لا يمكن أن تعني بقاء نهاية الإيديولوجيا والإيديولوجيات، كما تبشر بذلك بعض الاتجاهات. فالإيديولوجيا بمعناها التبريري والاستشرافي هي تزيق الحياة السياسية لدرجة تسمح لنا بالمجازفة بالقول بأن الإيديولوجيا عنصر عضوي في كل حياة سياسية حتى وإن غيرت الإيديولوجيات إهابها وأوهمتنا بأنها في طور الانقراض. ذلك أن ما يحدث هو خسوف إيديولوجيا لصالح أخرى.

إن الإيديولوجيا هي ذلك التزيق التبريري للممارسة السياسية من جهة أولى، وهي بنفس الوقت تلك التزيينات والتزييفات المحملة بالآمال والأحلام الوردية والوعود المعسولة التي تستهدف دفع الممارسين إلى استمرار قساوة الواقع وابتلاع شراسته عبر هذه التلوينات.

هذا التحول من خطاب الإيديولوجيا السياسية إلى مصطلح الثقافة السياسية رافقه انتقال من الحديث عن قضايا إيديولوجية كبرى تنفرد الحركات الأصولية باستمرار التركيز عليها من قبيل العلاقة مع التراث ومع الغرب، ومع الحداثة، ومن قبيل الهوية والاستلاب إلى الحديث عن التدبير الديمقراطي وإدارة الأزمة السياسية الظرفية من قبيل التعديلات الدستورية، والاستحقاقات الانتخابية، واللوائح الانتخابية وتوزيع سلط الغرف، والخصوصية والشراكة والعولمة. وهذا ما يدل على نوع من التصحر الفكري، وعلى طغيان البراغماتية السياسية على الإرادة النظرية، ومن هذه الزاوية يبدو مصطلح «الثقافة السياسية» خادعاً لأنه يعكس غياب الاجتهادات الفكرية الكبرى ويوحى بل يوهم بأننا أمام اجتهادات فكرية عميقة.

إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هذا المصطلح الجديد يعكس نوعاً من الرغبة في الانتقال من ثقافة الصراع والمعارضة إلى ثقافة بل إلى سياسة التوافق والمصالحة. وهوانتقال يعود بجذوره إلى عشرين سنة خلت، وهي الفترة التي شهدت تحولاً نوعياً في طبيعة الرقعة السياسية وفي القواعد والمعايير التي تحكم المشهد السياسي بانطلاق دينامية سياسية جديدة تتمثل في استعادة نفّس التحرر الوطني عن طريق استكمال الوحدة الترابية. وهذا الحدث الأساسي هو الذي مهد لسياسة التحالف، والتنسيق، والحوار، والإجماع، والتراضي، والتداول، التي هي ثمرات آنية لهذا البينغ بانغ الذي لحق الرقعة السياسية منذ عقدين من الزمن.

وقد وازن هذه التحولات السياسية تحولات من نوع آخر بعضها ديمغرافي وبعضها ثقافي. إذ اغتنت الرقعة السياسية بعطاء الأجيال الجديدة التي لم تعيش الأحداث الكبرى لمرحلة التحرر الوطني، والتي وجدت نفسها مهياً لثقافة سياسية جديدة تقوم على القطع مع ثقافة المقاومة بكل توتراتها

وعنفها، ومنخرطة في ثقافة جديدة مرتبطة ببناء الدولة الوطنية الديمقراطية. والإحصائيات المتعلقة بالأنشطة السياسية في السنوات الأخيرة تعكس تشبب البنية العمرية للفاعلين السياسيين وكذا ارتفاع مستواهم الثقافي بما يدل على أن الثقافة السياسية المنحدرة من الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار لم تعد كافية لتأطير هذه الأجيال التي لم تعيش مخاض حركة التحرر من الاستعمار.

والثقافة السياسية الجديدة المتحدث عنها هي ثقافة سياسية حديثة أهم سماتها العقلانية في الفهم والتفسير والواقعية في التقدير، وتصور السياسة كميدان صراع حول المصالح، ومراعاة موازين القوى، والاهتمام بإمكان عقد تحالفات والقيام بتنازلات من أجل الحصول على بعض المكاسب، والتخلي عن الوثوقية، وعن منطق الكل أو لا شيء.

إلا أن معالم الثقافة السياسية الحديثة هاته تسبح في فضاء بنية سياسية تقليدية أهم علاماتها أن النظام الحزبي، بالرغم من أنه إحدى مكونات ونتائج الحداثة السياسية، من حيث أنه تنظيم للناس على أساس جديد هو الاختيار الإيديولوجي، فإنه منصهر في بنيات عتيقة نورد أهم مظاهرها :

1- إن النظام الحزبي نظام مغلق فهو يشكل بنية كلية متعضية تعتقد أنها تعكس نظام المجتمع ونظام الطبيعة معا. فالحزب هو ضمير المجتمع، ووعيه، وإرادته ومن ثمة فاتجاهه مطابق لاتجاه التاريخ، وهو وحده مالك الحقيقة. فكل خروج عن خط الحزب هو بمثابة إخلال بنواميس الكون. وهذا ما يضيف على الممارسة السياسية الحزبية طابعاً قدسياً توطره طقوس تعويدية واحتفائية، وتسوده ترانبات أنطولوجية لامرد لها. ومن المؤكد أن بنية سياسية بهذه المواصفات هي بنية عتيقة لا يمكن أن تنتج إلا ثقافة سياسية قوامها إنكار حق الاختلاف ومبدأ النقد وإحلال العقل محل التسليم والولاء. والآلية التي تسود في النهاية هذه البنية هي آلية إفراز

الاجماع التقليدي والتجانس الفكري واللغوي والتنظيمي حيث تقاس
الآدائية السياسية للفاعل بمدى اجتراره للفكر الجماعي ووفائه لخط الحزب
ولمصطلحاته وتحليلاته وتصنيفاته وخطاطاته التبسيطية، وممثلاً لطقوسه
التعويدية ولتأثيراته الرمزية.

2- أما المظهر الثاني لهذا النظام الحزبي فهي تبعية وخضوع الجيل
اللاحق للجيل السابق، وغلبة معايير الماضي على متطلبات الحاضر. ففي ظل
النظام التراتبي المغلق، يصبح الشيوخ هم ملاكو الحكمة السياسية لأنهم
عاشوا تجارب تأسيسية وعاشروا شخصاً أضفي عليهم طابع تبجيلي.
وهكذا يصبح الشيخ، الذي هو ذاكرة الحزب، وعقله، وضميره، ومنارته
هو محور التنظيم السياسي برمته. ويأبى أن يسيطر الشيوخ على المجال
السياسي الحزبي معناها سيطرة الأجيال السابقة (الحية والميتة) على الأجيال
الحاضرة، وهيمنة معايير وقيم الماضي على الحاضر، بل غلبة الشرعية الزمنية
التاريخية على الشرعية الآدائية للحاضر.

3- أما العنصر الثالث فهو طغيان نزعة جماعية صاهرة
للأفراد (Holisme) تقتل في الفرد كل روح للمبادرة الفردية والاجتهاد
الفردية، باسم الانضباط والولاء والوفاء.

وعلى وجه العموم فإن بؤاد الثقافة السياسية الجديدة هي مجرد بؤاد
جنينية في حاجة إلى إرادة سياسية لرعايتها وتطويرها، بؤاد تسبح في إطار
بنية حزبية يغلب عليها الانغلاق وهيمنة الروح الجماعية، واندغام المبادرة
الفردية في المصهر الجماعي وهيمنة الأجيال السابقة على الأجيال اللاحقة،
مما يجعل هذا المجال مهد صراع بين منظومتين فكريتين سياسيتين متباينتين
إحداهما تقليدية والأخرى حديثة. وغالباً ما يكون الأداء السياسي للفصيل
السياسي هو حاصل تفاعل هذين العنصرين.

الرأسمالية كثقافة

دأبنا على النظر إلى الرأسمالية باعتبارها نظاماً اقتصادياً، متغافلين عن أوجهها الأخرى، وعن خلفياتها الفلسفية، من حيث كونها تتضمن تصوراً للعالم، وتصوراً للمجتمع، ومجموعة قيم تطلال المجتمع كله، لا الاقتصاد وحده.

إن المنظور الشمولي للرأسمالية يتطلب النظر إليها في نفس الوقت من حيث هي نظام اقتصادي بالأصل والأساس، ثم من حيث هي نظام اجتماعي يحكم وينظم العلاقات الأسرية والقراية، ومن حيث هي منظومة ثقافية، ومنظومة أخلاقية بل أكاد أقول منظومة ميتافيزيقية، وذلك من حيث إن نظرتها إلى الدنيا تضم وتقتضي وتنعكس على نظرتها إلى الأخرى.

الرأسمالية نظام اقتصادي قوامه الليبرالية، أي حرية السوق، وحرية التجارة، وقدسية حق التملك الفردي، وقدسية مبدأ الفائدة والربح. هذا أمر بديهي اليوم.

وبموازاة الليبرالية الاقتصادية المكونة للشق الاقتصادي للرأسمالية، فإن هذه الأخيرة هي أيضاً منظومة سياسية، قوامها ما اصطلح على تسميته بالحقوق والحريات ضمن منظومة حقوق الإنسان، أي حرية الانتماء وحرية التعبير والعقيدة والحق في المشاركة في إدارة الشأن العام مع ما يلزم عنه من حقوق سياسية كحق الترشيح والانتخاب والتصويت والانتماء والتعبير عن الأفكار. وإذا ما أردنا التعبير بإيجاز عن المنظومة السياسية الملازمة للرأسمالية

فلنقل إنها الديمقراطية لأن هذه الأخيرة تقوم على مبدأين : مبدأ الحريات، ومبدأ المساواة. لكن المساواة التي تركز عليها الرأسمالية ليست مساواة أنثروبولوجية (كل الناس سواسية من حيث انتمائهم للإنسانية أو من حيث درجة «إنسانيتهم») وليست مساواة اقتصادية (في الملكية والدخل والمتعة...) بل هي مساواة صورية، أي من حيث الحق في المشاركة السياسية وتدير الشأن العام. ومن ثمة فإن الديمقراطية هي النظام السياسي الأكثر تلاؤماً مع الرأسمالية من حيث إنها (الديمقراطية) لا تجادل أبداً في التفاوت الاقتصادي بين الناس ولا تشكك فيه ولا تدعو إلى مراجعته، بل تعتبره معطى بديهياً بل طبيعياً لا يخطر لها على بال حتى مجرد التساؤل عنه بالأحرى مجادلته أو مناقشته؟ فالنظام الديمقراطي إذن هو النظام السياسي للرأسمالية بامتياز. لكن الرأسمالية ليست فقط منظومة اقتصادية، وليست فقط منظومة سياسية تتضمن وتضمر وتفرض ثقافة سياسية (هي الليبرالية)، بل هي أيضاً، وربما أساساً، منظومة ثقافية ذات شقين : أخلاقي، أي مجموعة من القيم الموجهة للسلوك، وميتافيزيقي، أي جملة نظرات إلى العالم وربما إلى ما وراء العالم.

الرأسمالية كثقافة ... هذا أمر غير بديهي.

نقصد بالثقافة جملة قيم (أخلاقية) موجهة للسلوك الفردي والجماعي، ونظرة معينة للعالم تنعكس أصداءها إلى ما وراءه.

الرأسمالية كثقافة تضمر وتسلزم مجموعة قيم أخلاقية وميتافيزيقية مؤداها أن الرأسمالية تنظر إلى أي موضوع باعتباره منتجاً اجتماعياً متولداً عن بذل عمل وجهد عضلي أو فكري على مادة طبيعية أو صناعية، وبالتالي تنظر إليه من حيث إنه موضوع قابل للتبادل، أي قابل للبيع والشراء. النظرة الرأسمالية هي كل نظرة تعتبر موضوعها بضاعة، وبالتالي فإن «القانون» الأساسي الذي يحكم ويوجه الثقافة والرأسمالية هو قانون التبضيع. ولا شيء يستثني من هذا القانون : الماء، الهواء، الأرض وما تحتها البحر وما في

باطنه، والخيرات والأنعام والمصنوعات بل حتى الأفكار والعواطف (بما في ذلك النبيلة والجميلة منها كالحب والتضحية وغيرها) والمثل الأخلاقية والإيديولوجية. كل شيء بضاعة قابلة للبيع والشراء، أي للتبادل : هذا هو القانون الذهبي للرأسمالية، وهو القانون الذي ينتقل ويسري من المجال الاقتصادي ليطال المجتمع كله وخاصة بنيته الثقافية والنفسية.

وقد انتبه كارل ماركس، في إطار تحليله للنظام الرأسمالي، إلى هذا البعد الثقافي للرأسمالية قائلاً في بيانه الشهير إن البورجوازية صانعة الرأسمالية، عندما استولت على السلطة، وضعت حداً للعلاقات الاقطاعية والبطريكية (العائلية الموسعة) والعاطفية. إذ لم تُبقِ إلا على صلة واحدة وحيدة بين الإنسان والإنسان وهي علاقة المصلحة الشخصية والدفع نقداً وعداً. لقد أغرقت القيم البورجوازية سائر الومضات والإشراقات، وحماسة الفرسان في المياة الجليدية للحساب المشخن بالأنانية، حولت الكرامة الشخصية إلى قيمة تبادل، واختزلت كافة الحريات إلى حرية واحدة هي حرية التجارة التي لا تعرف لا رحمة ولا شفقة. لقد عرّت التبادل من كافة أوهامه وكشفت عن عمقه التجاري والبضاعي، كما أن العلاقات الرأسمالية نزعت عن كل المهن وعن كل المشاغل والوظائف المحترمة والمقدسة، والمرهوبة، أزالَت عنها هالتها وهيبتها وبهاءها، جاعلة من كل الملاكات الاجتماعية بضاعة تباع في السوق ومعرضة وفق قانون العرض والطلب. وهكذا جعلت الأستاذ والمثقف والشاعر والفنان والعالم والكاهن، وربما المهندس والطبيب والمحامي، شغيلة مأجورين لدى الطبقة البورجوازية. لقد مزقت العلاقات الرأسمالية الحجب العاطفية والوجدانية التي تغطي العائلة وتسود العلاقات القرابية وحولتها إلى علاقات مالية صرفة.

قد لا نستطيع استيفاء مظاهر التحول، بل الامتساخ التي عمت المجتمعات المعاصرة، المتقدمة منها والنامية، لكن بالإمكان الإشارة إلى النواة

الأساسية لسيرورة التبضيع التي تقتحمها الرأسمالية في كل قطاعات المجتمع بما في ذلك مجال قيمه العليا.

وما التحولات الذهنية والسلوكية والعاطفية والوجدانية التي نشاهدها اليوم في مجتمعاتنا النامية، وهي عرضة لغزو رأسمالية متوحشة لم تعقلن بعد أنماط اشتغالها، إلا تعبيراً عن فعل هذا الغول الرأسمالي، وعن تسرب ثقافته الكاسحة القائمة على تحويل كل شيء إلى سلعة وبضاعة، ضمن نزعة تاريخانية راديكالية.

اللاوعي السياسي أو عالم المطمورات السياسية

كم هي مختزلة جداً، ومفقرة جداً صورة السياسة في العلوم السياسية. فهي تكاد تقتصر بالأساس على دراسة المؤسسات والنظم السياسية والقوانين المنظمة للفعل السياسي متهاملة قارات شاسعة، مطمورة، لكنها تفعل من تحت، ومن خلف في تشكيل الفعل السياسي. ولا شك أن تعرية هذه المناطق وإجلاءها سيسهم في فهم أكثر شمولاً للسياسة، ما دامت هذه هي الحدث الاجتماعي الكلي، أو ما يشكل مفتاح الكل الاجتماعي.

ومثلما أن الوعي أو الشعور لا يشكل جوهر الحياة النفسية، فإن المؤسسات والتصورات السياسية لم تعد تشكل جوهر الحياة السياسية كما أبرز ذلك دوبريه في نقد العقل السياسي.

يتعين إذن الانفتاح على الطبقات العميقة اللاواعية التي تسهم في تشكيل الوعي السياسي، كما يتعين الخروج من إسار التصور العقلاني والإرادي للفعل السياسي وعدم الاقتصار في معالجة العنصر السياسي وفي فهمه وتصوره على «القطاع السياسي المنظم».

ولاشك أن توسيع دائرة العنصر السياسي تقتضي مراعاة الخلفيات البنيوية والنفسية والفكرية المحددة للفعل السياسي، لا فقط مراعاة الظواهر المتعلقة بالوعي والرأي والطموح؛ وقد أشار دوبريه في دراسته المذكورة إلى أن مفهوم «الاشعور السياسي» الذي يقترحه ليس من طبيعة نفسية أو روحية، بل هو بنية من العلاقات المادية التي تمارس على تصورات

وسلوكات وردود فعل الأفراد والجماعات تأثيراً قوياً، من قبيل العلاقات الطائفية والجهوية والمذهبية والعرقية والقبلية والقومية والعشائرية، أي بقايا التنظيم الاجتماعي السابق في الذهنيات والنفوس والسلوكات.

التجربة الاشتراكية للقرن العشرين تقدم لنا خير مثال على استمرار هذه البنيات (العرقية والقومية (بالمعنى الضيق) والدينية والجهوية ...). كانت التجربة الاشتراكية تجربة تحديثية في مجال الاقتصاد و السياسية لكن أيضاً في مجال الإيديولوجيات والذهنيات. إن إقامة مجتمعات جديدة لا على أساس عرقي أو قبلي أو ديني أو جهوي، بل على أساس إيديولوجيا عقلانية تحديثية جوهرها المساواة الاجتماعية كانت محاولة للارتفاع بالإنسان من الروابط الأولية (الدموية والقروية ...) إلى مستوى الرابطة العقلية : المساواة. لكن بعد ما يقارب القرن من الزمن عادت هذه المكبوتات لتطفو على السطح من جديد كمحددات أساسية للفعل السياسي، وكأن قرناً كاملاً من التحديث الاقتصادي والإيديولوجي إنما كان سكبا للماء في الرمال. لقد كانت الرابطة العقلانية والإيديولوجية التي شددت الاتحاد اليوغوسلافي مثلاً لقراءة نصف قرن مجرد غراء شكلي هش تفتت عند أول اختبار تاريخي. أو بالأحرى أن ما كان يعتقد أنه عقل ووعي واختيار إيديولوجي، لم يكن إلا سلطة ومركزية بيروقراطية، فما كان يشد الناس فعلاً هو الآلة الحديدية الناجمة عن الإيديولوجيا العقلانية وليست الإيديولوجيا العقلانية (الاشتراكية) ذاتها.

التطورات الهائلة التي حدثت في هذا القرن تدعو إذن إلى مراجعة ماهية العنصر السياسي، وتوسيعه ليشمل مجالات لم يكن التحليل التقليدي يطاتها أو يلامسها إلا خلسة أو من وراء حجاب :

1- قسّط الأسطورة في السياسة أو ما يسمى اليوم بالأسطورة السياسية المعبّئة والشاحنة للوجدانات والحافزة على الفعل السياسي، والمحرك

للتاريخ : أسطورات النشأة السياسية للأنظمة المختلفة، أساطير المعاد والمستقبل والمآل، أساطير الماضي (العصر الذهبي) التي يتم تحيينها لتحويل إلى حافز سياسي ...

2- مسقط الحلم الجماعي أو اليوتوبيا في الفعل السياسي، فكل سياسة مهما كانت واقعية، وكل سياسة ناجحة إلا وتستدمج في تصورهما وممارستها وإعداداتها قسماً من الحلم والخيال الجماعي. فهذا الحلم – الذي يزود على الأقل بالأمل – هو الترياق القادر على جعل الواقع العنيد والصلب مستساغاً ومقبولاً بأمل الانتصار عليه.

3- قسط النرجسية الجماعية (الوطنية) التي تتحول إلى شرط قبلي لممارسة أي فعل سياسي. فهوية الفرد وتماسكه الذاتي شرط لنجاحه في ممارسته الاجتماعية؛ وتماسك الجماعة بل إيمانها بذاتها وبرسالتها، وبصدقها وصفائها، هو أيضاً الشرط اللازم والضروري للانخراط في أتون العمل السياسي، سواء كان حزبياً أو وطنياً أو غيره.

4- قسط السحر والمسرح بما يعنيه من ديكور سياسي وإخراج للفعل السياسي مع مراعاة مظاهر الفتنة والسحر في إيقاع العقول والنفوس.

لكن ما يبدو أن العلوم السياسية تنهمله إلى حدود كبيرة هو البعد السيكلوجي اللاواعي، إذ تقدم السياسة وكأنها ميكانيكا واعية. وباعتقادي أن إبراز البعد السيكلوجي – الفردي والجماعي – في كل سياسة يشكل ثورة على التصور الكلاسيكي للسياسة الذي يحاول جعلها علماً بعيداً عن الأهواء والأمزجة والوجدان. لكن تقدم العلوم النفسية وبخاصة التحليل النفسي قد أسهم في إبراز البعد السيكلوجي اللاواعي لدى كل الظواهر السياسية : المؤسسية والتنظيمية والمعتقدية.

إسهامات التحليل النفسي في باب السياسة عديدة، نكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها دعماً لفكرتنا المحورية عن دور اللاوعي في تشكيل

الوعي السياسي : التفسير النفسي للاستقرار السياسي، تفسير الثورة والتمرد، تفسير الديكتاتورية والحكم الكلياني ... إلخ وتندرج كلها ضمن التفسير السيكولوجي للسياسة (والتاريخ) وضمن إبراز البعد النفسي، الوعي واللاوعي للسياسة.

يفسر التحليل النفسي الثورة بأنها تمرد ضد سلطة الأب ومحاولة لقتل الأب. وهذا البعد التمردى ضد الرئيس يضرب بجذوره العميقة في التاريخ القديم منذ قتل الأبناء أباهم (ولو على سبيل الافتراض المؤسس للنظرية) التهموا لحمه في وجبة طوطمية وقاموا باقتسام خيراته وسلطاته ثم وجدوا أنفسهم في نفس الوضعية أمام أب/سلطة جديدة يُمارس عليهم نفس القسر والقهر. فالأب هنا، والسلطة التي يرمز لها بالتالي هي رمز القمع والكبت والحرمان. ومن ثمة الامتناع التلقائي للتحليليين تجاه كافة أشكال الثورة والتمرد لأنها في تصورهم تحمل هذا البعد السيكولوجي : الرغبة في قتل الأب. في هذا الصدد يؤثر عن لاكان عدم تعاطفه مع ثورة الطلاب في ماي 68، بل يروى أنه صرح لهم مرة : إنكم إنما تستبدلون سيداً بسيد آخر، إنكم تبحثون عن سيد آخر، وسيكون لكم ذلك. مثل هذا التحليل السيكولوجي يقحم بعداً شكلياً على العملية الثورية كلها. فهؤلاء الثوريون يتحدثون عن مثل ويوتويات يرومون تحقيقها، بينما ينظر ذو الثقافة التحليلية – النفسية إلى هذه المثل، لا من حيث هي قيم مطلقة قابلة للتصديق، بل يفهمها على ضوء التركيب النفسي لحملتها ويحاول أن يتبين توظيفهم النفسي (الداخلي والخارجي) لهذه المثل الثورية. الثورة انتقام، تفجير لحقد مكبوت، رغبة في تحقيق الرغبة بإزالة كل سلطة؛ المثل الثورية مجرد أكاذيب جميلة يوجهها الثوريون لأنفسهم أو لغيرهم، وهي في أحسن الحالات تعبير عن الميول العظامية Paranoïdes للثوريين أو لسيطرة الأنا الأعلى أو لمثال الأنا على بقية مكونات أو هيئات الشخصية، أو تعبير عن حالة عصائية ينقسم فيها فكر

هؤلاء عن واقعهم ويعيشون هلوساتهم الذاتية، كما لو كانت وقائع تاريخية في نوع من رجع الصدى.

الأسباب التي يركز عليها التحليل النفسي للثورة هي غير الأسباب والتبريرات التي يقدمها الثوريون، بل إنها تكاد تتعارض معها. فالثوريون يتحدثون عن الإصلاح والتقدم والنمو والعدالة واقتسام الخيرات ... وغيرها من الكلمات الجميلة، لكن التحليلي ينظر إلى كلامهم وسلوكهم من خلال عقدة أوديب، وسيطرة مثال الأنا، والتماهي والتعويض ... إلخ.

وبعبارة موجزة فإن الموقف التحليلي النفسي لا يصدق مضمون الخطاب السياسي بل يحفر في وعي ولا وعي الذات الحاملة لهذا الخطاب بحثاً عن الدوافع اللاواعية الكامنة وأحياناً عن الاستثمارات الواعية واللاواعية للمثل التي يزخر بها الخطاب السياسي. المثال الذي يمكن أن نسوقه هنا هو تحليل بعض الباحثين الفرويديين لأحداث 68 الطلابية في فرنسا.

يبين باحثان تحليليان أن هذه "الثورة" لم تكن ثورة ضد البورجوازية وضد دولتها التسلطية، بل كانت ضد الأب. كانت تعبيراً عن الرغبة في قتل الأب باعتباره رمزاً لأشكال المنع والكبت. النموذج التفسيري لذلك في التحليل النفسي هو فرضية فرويد الأنثروبولوجية التفسيرية حول قتل الأب في العشيرة البدائية. فقد كان الأب رمزاً للسلطة القوية الممتدة، إذ احتكر لنفسه كل الخيرات واللذات، وخاصة منها الخيرات الأنثوية. فاجتمع الأبناء المحرومون ذات مساء وقرروا الثورة على أبيهم وانتزاع سلطه، ثم قاموا بالتهام لحمه في وجبة كانيبالية فريدة؛ إلا أن الخلاف ما لبث أن دب بين الأبناء حول اقتسام اللذات والخيرات، فعمت الفوضى، وتولد لدى هؤلاء شعور بالذنب، ورغبة في إعادة إقامة سلطة قوية؛ وهذا الإحساس بالذنب المتوارث جيلاً عن جيل هو سر استقرار العديد من المجتمعات ومن السلط السياسية.

يفسر التحليل النفسي كذلك الاستبداد الفردي والديكتاتورية بأنهما الإشعاع الخاص بشخص أصبح بمثابة مثال للأنا لدى الجماعة، أو أنا أعلى مشخص لها كلها. الديكتاتورية استجابة لحاجات الجمهور، إنها تصعد من تحت أكثر مما تأتي من أعلى، أي تأتي من حاجة الناس القوية إلى أب قوي (رئيس) يشعرهم بقوة وبهيئته، وبأنه حامي الجماعة من كيد الأعداء والخصوم، وأنه مصدر أمنها وطمأنينتها. الجماهير في هذه الحالة تعود لا شعورياً إلى الحالة الطفولية، حالة التبعية المطلقة للأب الموفر للحماية والأمن. وقد فسر بعض التحليليين النازية بأنها تعبير عن رغبة الجماهير في الخضوع والامتثال لأب قوي. فالعلاقة بين الحشود (الجماهير) والزعيم ليست علاقة مبنية على العقل أو العقد الاجتماعي أو الوعي بالحقوق والواجبات التي تفرضها المواطنة بقدر ماهي علاقة وجدانية بين أفراد هم بمثابة أطفال وزعيم هو بمثابة أب قوي.

هذه المظمرات السياسية التي يجلوها التحليل النفسي في الفعل السياسي هي عبارة عن رغبات مكبوتة أو أفكار طفولية ثاوية في أعماق النفس أو ميول تعود إلى معتقدات الجماعة أو ثقافتها العميقة ... إلخ.

فالوعي السياسي الذي يرشق به السياسيون أذاننا صباح مساء ليس إلا الجزء الظاهر من جبل الثلج العائم الذي يضرب بأعماقه في اللاوعي. بل إن هذا اللاوعي هو الذي يحدد في جزء كبير محتويات هذا الوعي الذي يدعي الوضوح والشفافية.

جدلية الخصوصية والعولمة

تشكل العولمة آلية كاسحة على الصعيد الكوكبي اليوم مستندة إلى إرادات سياسية وقدرات تقنية مهولة ورسميل قوية، ووسائل إعلام كوكبية. غالباً ما يتم التركيز على العولمة في صورتها الاقتصادية كحركة رأسمالية على صعيد الكوكب، حركة تستهدف تخطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهل تنقل الرساميل عبر العالم كله كسوق كونية. لكن اختزال العولمة إلى بعدها الاقتصادي فقط، وهو وجهها الظاهر والجلي، لا يلغي أبعادها الأخرى السياسية والإعلامية والثقافية.

نعم إن الدينامية الاقتصادية للعولمة هي أقوى دينامياتها، إذ أنها بمثابة الدينامو لكل الأشكال الأخرى للعولمة، محولة إياها إلى استثمارات اقتصادية ملموسة. لكن دون أن تستنفد هاته نفسها من هذا البعد.

لكن، بالإضافة إلى هذا البعد الاختزالي، فإن مصطلح العولمة يتضمن في حد ذاته قدراً من التضليل والتمويه. فهو يوحي بنوع من الشمولية Universalism المضمرة للتساوي والحوار، مضافية على المصطلح شحنة شعارية بجانب حمولته الوصفية، تقدمه وكأنه مثال أخلاقي إنساني سامي، يتعين السعي نحوه والارتباط به، في حين أنه إنما يشير إلى شكل جديد من أشكال السيطرة. فبالنظر إلى التطور التقني المهول الذي وصله الغرب، فإن السيطرة المباشرة القائمة على احتلال أراضي الدول المتأخرة ونهب خيراتها، ومحو رموزها الثقافية، وحجز استقلالها السياسي لم تعد متلائمة مع التطور الحالي للتقنية من حيث تطويرها لقدرات التحكم عن بعد.

العولمة بهذا المعنى هي الصورة الجديدة للاستعمار، استعمار جَدَدَ آلياته وأساليبه بفعل التقدم التقني، فلم يعد قائماً على احتلال الأرض، واستلحاق الكيانات والثقافات والرموز، بل أصبح قائماً على تحويل العالم كله إلى سوق استهلاكية لمنتجات الغرب.

العولمة الاقتصادية تعني سيطرة 24 بلداً متقدماً بدرجات متفاوتة على كل البلدان الأخرى، وسيطرة 200 شركة كبرى على كل أسواق العالم.

العولمة الإعلامية والمعلوماتية تعني سيطرة الشركات الغربية الكبرى على توزيع الأخبار والمعلومات في العالم (إسوتايد بريس، يونايتد بريس ... الانترنت ...)

العولمة السياسية تعني تسويق الديمقراطية والليبرالية السياسية كأسلوب للحكم وإدارة الشأن العام بما يرافقها من ثقافة سياسية كحقوق الإنسان.

العولمة اللغوية والثقافية وتعني انتشار اللغة الإنجليزية وتحويلها تدريجياً إلى لغة عالمية، وكذا الثقافة الجماهيرية المرتبطة بها خارج كل استثناء ثقافي.

العولمة العسكرية وتعني تحويل الكرة الأرضية إلى شاشة تحصى سكانتها وأنفاسها بالمراقبة عبر الأقمار الصناعية لكل شاذة وفازة في العالم وتهديدها بالتدخل المباشر والسريع.

الوجه الآخر للعولمة هو الهيمنة، أي هيمنة الدول الكبرى الغربية مترتبة على مصير العالم. فالدول الغربية :

– تمتلك وتحكم في تنشيط النظام البنكي العالمي

– تراقب حركة وتبادل المال كما تراقب العملات القوية

– تنتج أغلب المنتجات والبضائع المتداولة على نطاق واسع جداً.

– تسيطر على الأسواق الدولية برأس المال

– تتحكم في الشركات العالمية الكبرى المسيطرة على معظم دول العالم

– تراقب وتتحكم في الأبحاث التقنية المتقدمة

– تراقب نقل المعرفة التقنية الدقيقة

– تسيطر على مداخل الفضاء

– تسيطر على صناعات الطيران

– تسيطر على أشكال وعمليات التواصل الدولي

– تسيطر على الصناعات العسكرية المتقدمة

(عن : صموئيل هنتجتون : صدام الحضارات. طبعة فرنسية 1997 ص

85-86)

العملة بهذا المعنى هي الاسم الحركي للهيمنة التي تتخذ اليوم طابعاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً في حين أنها اتخذت في بدايات القرن الثامن عشر اسم الاستعمار أي الاحتلال المباشر للأرض.

وبما أن العملة تعني من الناحية الاقتصادية إشاعة الليبرالية على المستوى الكوني وتحويل العالم كله إلى سوق واحدة متجانسة تحكمها قوانين رأس المال الليبرالية الاقتصادية وتسيطر عليها الشركات الكونية العملاقة، فإن الخوصصة (أو كما يسميها إخواننا المشاركة في صيغة لاتخلو من رطانة : الخصخصة) هي الوجه الآخر للعملة.

فالعملة احتواء وهيمنة على الصعيد الكوني، والخصخصة احتواء وهيمنة على الصعيد المحلي والجهوي بل إن العملة هي شرط الخصخصة ومقدمتها الضرورية. إن الخصخصة هي التطبيق العملي للعملة وقرينتها المطيعة. العملة خوصصة على الصعيد الكوني، والخصخصة عملة على الصعيد المحلي سواء اتخذت لها اسم اللبنة أو الجزارة أو السنغلة أو المصرنة.

نقل التكنولوجيات السياسية الملائمة

ما المانع من معالجة المسألة السياسية بألفاظ التقنية؟ لماذا نتحدث عن استيراد التكنولوجيا الملائمة، ولا نتحدث عن السياسة كتكنولوجيا؟ أليست السياسة ترويضاً للأجسام وتطويراً للعقول؟ أليست السياسة هي العاشق الأول للتكنولوجيا وخذنها ومستعملها الأول؟

من الثابت سوسيولوجياً أن الدولة (بمعنى الجهاز السياسي الحاكم) هو رائد التحديث وفاعله الأساسي لا في الغرب فقط بل في بلدان العالم الثالث. فالدولة تتطلع إلى شراء أحدث التكنولوجيات العسكرية البرية والبحرية والجوية، وهي أول من يلجأ إلى اقتناء تقنيات التواصل الإعلامي (الإذاعة – التلفاز)، وهي أول من يلجأ إلى استعمال الأجهزة الإلكترونية في إحصاء وتسجيل وضبط ومراقبة السكان.

ولكن ليس هذا هو بيت قصيدنا هنا، بل إن هدفنا هو النظر إلى المؤسسات السياسية والأجهزة السياسية والتنظيمات السياسية كتكنولوجيات. إنها تكنولوجيات بمعنى آخر، أي وسائل وأدوات لممارسة السلطة وللتحكم في أجساد وأرزاق العباد. وفي هذا الصدد يجوز أن نتحدث عن مسألة نقل التكنولوجيا السياسية الملائمة.

فقد وجدت بلدان العالم الثالث نفسها ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر واقعة بدرجات متفاوتة في مخالب الاستعمار الغربي، ودخلت من

ثمة في عملية تحديث لبنياتها السياسية والاقتصادية والتقنية، وذلك باستنابات تنظيمات وأجهزة سياسية جديدة. وفي هذا المجال تبنت استيراد الصناعات السياسية الثقيلة المتمثلة في تغيير نظام الحكم التقليدي واستبداله بنظام حديث. فقد كانت معظم دول العالم الثالث ملكيات أو إمارات تقليدية، وكانت أول قطعة تكنولوجية سياسية كبيرة تم استيرادها هي النظام الجمهوري. فابتداءً من الخمسينات عمت الوطن العربي موجة من الانقلابات السياسية استبدلت النظام الملكي بنظام جمهوري. وكانت ثاني قطعة هي الدستور، ثم البرلمان والانتخابات، والمجالس الحضرية والقروية، وتنظيم الجيش والشرطة بطرق عصرية، وتنظيم الإدارة بأساليب بيروقراطية حديثة.

في إطار موجة نقل التكنولوجيا السياسية¹ ظهرت الأحزاب السياسية (كصيغة تنظيمية قائمة على الانتماء الطبقي والإيديولوجي المشترك)، والنقابة، والإضراب، وأجهزة الدولة المختلفة...

ولم يقف الأمر عند استيراد تكنولوجيات سياسية تنظيمية، بل تعداه إلى استنقال تكنولوجيات فكرية وأقصد بها مذاهب سياسية غربية كالاشتراكية والليبرالية واليمين واليسار... إلخ.

لكن القوى التقليدية في المجتمع العربي، التي استيقظت بعد أن فشلت الحركات التحديثية في إنجاز المهام التي أوكلتها لنفسها في تحديث المجتمع والدولة، وتحرير الأرض، والاقتصاد، والثقافة بدأت عملية احتجاج كبيرة ضد هذه الحركات التي قبلت باستيراد تكنولوجيات سياسية غربية متقدمة وتناست الموروثات السياسية التقليدية المتمثلة في الحوار والشورى والإفتاء، والمجالس الجماعية، مطالبة بتبني التكنولوجيات السياسية المستوردة إما حذفاً أو تكييفاً، مطالبة بتطبيق الشريعة، وبرفض البضاعة السياسية المستوردة، لأنها لا تتلاءم وخصوصياتنا الثقافية.

وعملية التبيئة والتكييف تقتضي عند البعض البداية تسمية الأشياء،
بسمياتها الأصلية، فالديمقراطية هي الشورى، والقانون هو الشريعة، والبرلمان
هو مجمع المشايخ، والحزب هو العصبية، والدستور هو كتاب الله، والرئيس
هو الخليفة أو الإمام، وعند البعض الآخر تنقية الممارسة السياسية من مظاهر
استلابها تجاه الغرب بالدعوة إلى تطبيق الشريعة، والعودة إلى الحدود
والجزاءات التقليدية كالجلد والرجم والبر... إلخ.

وهذا النزاع يعكس في العمق صراع ثقافتين مختلفتين ومنظورين
مختلفين للمجتمع والتاريخ. فالتكنولوجيا السياسية الغربية الحديثة مبنية
على ثقافة عصرية تبلورت مع الأحداث الكبرى المؤسسة للحدثة الأوروبية
(النهضة - الإصلاح الديني - الاكتشافات الجغرافية - الثورات العلمية
(غاليلو) والثورات الاقتصادية (انجلترا) والسياسية (فرنسا وأمريكا)،
والأنوار... إلخ.

التكنولوجيا السياسية الغربية تركز على أرضية ثقافية حدائية تجد
نفسها في نزاع مع الثقافة التقليدية المتوارثة. وعملية الملاءمة والتكييف
تقتضي ممارسة الاجتهاد والتأويل والنقد على كل من المنظومتين الثقافتين
بهدف التقريب بينهما والتقليل من فرص الاصطدام والتنافي .

ولعل المطلوب من الثقافة المستقبلية جهوداً أكبر في استيعاب وتبيئة هذه
التكنولوجيا حتى لا تتحول إلى ثقافة ترفض الجديد والحديث بسبب عدم
قدرتها على فهمه وعلى استيعابه.

أوهام الساسة وأوهام المثقفين

جرت العادة أن يتحدث السوسيولوجيون عن أوهام المثقفين، من حيث هم تلك الشريحة الاجتماعية الممزقة بين دونيتها الاقتصادية وغرورها الفكري. يعتقد المثقفون أنهم ذروة الهرم الاجتماعي، فهم الفئة المملوكة للمعرفة والوعي والعقل. لكن اعتقادهم يصطدم بواقعهم الاقتصادي الاجتماعي المزري. فهم في أحسن الحالات موظفون لدى الدولة، أي فئة «مأجورة» بمعنى الكلمة. دخلهم لا يسد رمقهم ولا يغذي صورتهم عن أنفسهم، أرنبة في السماء وإخمص في الأرض. بل إن مكانتهم الاجتماعية، أي قيمتهم، "ثمن" بضاعتهم يقع في أسفل الدرك الاجتماعي.

ومع ذلك لا يكف المثقفون عن إنتاج التمثلات والاستيهامات حول أنفسهم، وحول مكانتهم، وحول دورهم الاجتماعي، ودورهم السياسي، وعلاقتهم بالسلطة، حيث يصورون أنفسهم كفئة لاغنى عنها، فئة تنتج المعنى وتزود بالرمز وبالمعرفة؛ فئة بدونها سيسود العمى السياسي والظلام التاريخي، ويرواح المجتمع مكانه... الخ وهكذا يدعون إلى تمتين العلاقة بين المثقف والسلطة. وإلى «تجسير الهوة بين المثقف والأمير».

هذا بينما ينبغي محللون آخرون لكشف ضباب الأوهام والبخور والنياشين التي تسبغها هذه الفئة على نفسها، فقط بسبب من احترافها للكلمة وتعودها على إنتاج المعاني والرموز. إنها الفئة الاجتماعية الوحيدة التي تمدهج نفسها علنا بسبب امتلاكها للقلم والدواة والورقة والكتاب. أما الفئات الاجتماعية الأخرى، فهي على الرغم من نرجسيتها الدفينة، لا

تمتلك الأدوات الرمزية القابلة للانتشار والتي تروج هذا المدح الذاتي وتوزعه على نطاق واسع.

فهذا التمجيد والمدح المرأوي الذاتي ليس إلا تعويضا عن الحالة الاجتماعية الدونية التي يحياها المثقفون، فيكسبون من الخيال مالاقدرة لهم على اكتسابه في الواقع الملموس.

لكن يبدو أن الفئة المثقفة ليست وحدها الفئة المولدة والمستهلكة للأوهام والاستيهامات. فلكل نخبة أوهام والقاسم المشترك بين أوهام النخب هو : (1) وهم المركزية فكل نخبة تعتقد أنها مركز المجتمع وجوهر نشاطه (2) وهم الفاعلية إذ أن كل نخبة تعتقد أنها هي دينامو المجتمع ومحرك التطور وبوصلة التاريخ (3) وهم الصدق والمصادقية. فكل نخبة تعتقد أنها ضمير الأمة، وضلعها النقي، ومحط مصداقيتها ورهان تطورها وتقدمها.

والسياسيون ليسوا أقل استهلاكا وإنتاجاً للوهم من كافة النخب الأخرى . فالنخبة السياسية تتقاسم مجموعة أوهام حول المجتمع قوامها أنه خاضع للفعل والارادة البشريين، ومجموعة أوهام حول ذاتها قوامها أن الطبقة السياسية هي قائدة دفة التطور الاجتماعي، وصانعة التاريخ.

لعل أبرز أوهام السياسيين هي تلك السلسلة من الايديولوجيات السياسية التي عمرت كالسحب الفارغة فضاءاتنا ومالبثت ان انقشعت وذرتها الرياح، ولعل من بينها تلك الهذيان السياسية التي نتذكر اليوم بعض أسمائها : الغيفارية - البنبلية - النكرومية - الساداتية - السالازارية - الشفافية - البيرونية وغيرها من فقاعات الصابون التي ملأت فضاء العالم ردحا من الزمن .

لكن للساسة هذيانات أخرى واستيهامات أخرى أقرب ماتكون إلى هذرمات الشيخوخة، وذلك عندما يستطيل العمر بأصحابها ويعيشون علي فئات الماضي ولحظاته الذهبية. عندما يصرح أحد أبطال الثورة المصرية اليوم بأن «ثورة يوليو مستمرة بأهدافها ومبادئها..» (الشعب العربي العدد 11 ص 18)، فإنه، إن لم يكن يريد ممارسة نوع من التمويه السياسي فهو ضحية سوء إدراك للواقع السياسي المعاصر، وضحية ما يمكن تسميته بقصور الأسطورة السياسية، أي باستمرارها في التدحرج، بطاقتها الذاتية، في غياب محرك فعلي خارجي. وهكذا فحتى في الحالة التي تخسف فيها الأسطورة السياسية، فإن أصحابها يواصلون الاعتقاد فيها، وفي «استمرارها»، واستمرار فعاليتها، بل وخلودها. وربما كان ذلك دليلا على أن أساطير السياسيين لاتقل هشاشة عن أساطير المثقفين، إلا أنها تقل عنها طوباوية، وإن لم تكن تختلف عنها من حيث درجة الانخراط في الاستيهامات الجماعية، وفي كرنفال الأوهام الذي تتقاطع فيه كل الاسهامات الفتوية.

حرب الداخل، حرب الخارج... الامل والخوف

هنالك عنصر في غاية الأهمية في تحليل أسباب ظهور التطرف الديني في المنطقة العربية، وهو العنصر المتعلق باستراتيجية اشتغال السلطة عامة. نعم إن عناصر التحليل الأخرى هي بمثابة الأرضية الأساسية للتحليل : العنصر السياسي، العنصر الاقتصادي، العنصر الثقافي، العنصر الديمغرافي، لكن مسألة استراتيجية السلطة هي بمثابة نسيج وخيط ناظم تتفاعل ضمنه مختلف العناصر.

تحقق المجموعات السياسية تماسكها إما بالاعتقاد في ايديولوجيا مشتركة أو بالاستجابة لمتطلبات سلطة مركزية مشتركة، أو لوجود مصالح مشتركة...الخ. لكن هذا الإجماع وهذه "المشروعية" تزداد قوة ومكانة وتكتسب صلابة أكبر، إذا ما عرفت السلطة السياسية كيف تسوس، ببراعة، نظام الجماعة في اتجاه ترسيخ سيادتها وسلطتها.

يمكن إجمال استراتيجيات السلطة عامة - أية سلطة - في استراتيجيتين : استراتيجية الأمل واستراتيجية الخوف. خطتان سياسيتان مبنيتان على عاطفتين بشريتين أساسيتين هما الأمل والخوف. وكل سلطة ناجحة، وقادرة على الاستمرار، تمزج بمقادير متفاوتة بين هاتين الاستراتيجيتين. أولاهما تقتضي مداعبة خيال المواطن لشده إليها بتقديم وعود مادية ومعنوية وتصويرها وكأنها وشيكة التحقق. قسط الحلم اليوتوبي هذا هو بمثابة ترياق أمام مرارة وقسوة الحياة اليومية، وبمثابة طعم يشد إليه

النفوس ويكتم الأنفاس في انتظار ذلك اليوم الذي سيتم فيه تحقق الوعود. الأمل، من حيث هو بعد أنثروبولوجي أساسي للإنسان، هو الدعامة الأولى لكل استراتيجية ناجحة للسلطة وكل الحركات والأنظمة الثورية تقوم على دورقشة الأمل في اجتذاب الناس وتحصيل ولائهم وطواعيتهم، بل إن أي نظام مهما كان «واقعيًا» ومحافظة مضطر إلى حقن خطابه السياسي وخطته السياسية بحد أدنى من الأمل.

تقنية الأمل هاته قد تتم تكملتها، أوقد يتم استبدالها أو تذويها في تقنية أخرى هي تقنية الخوف والتهديد. فالكائن البشري في حاجة إلى الاحتماء من العدوان، ومن الخطر الخارجي. لذلك تلجأ معظم الأنظمة السياسية، من أجل ترسيخ هيمنتها، إلى توجيه الأنظار نحو خطر خارجي مفترض مما ييسر عليها رص الصفوف الداخلية في مواجهته واعتبار ذلك بمثابة مهمة وطنية أولى تتضاءل أمامها كل المطالب وتسخر من أجلها كل الإمكانيات والطاقات.

ويلغ النظام السياسي أعلى درجات قوته عندما يستطيع الجمع بين هاتين الاستراتيجيتين : استراتيجية الأمل واستراتيجية التهديد الخارجي، كما حدث في النظام السوفياتي السابق (الاشتراكية كأمل والامبريالية كخطر مهدد)؛ والمثال العربي البارز لهذه التعبئة المزدوجة يمثله نظام عبدالناصر في مصر، حيث بلغت التعبئة ذورتها لأنها قرنت بين الأمل في تحقيق الحياة السعيدة بتطبيق النظام الاشتراكي وبين التهديد الخارجي الذي تمثله إسرائيل والامبريالية. ولاشك أن هناك اقترانا قويا - وإن لم يحلل بما فيه الكفاية - بين الصلح الذي أدى إلى زوال الخطر الخارجي وبين انطلاق حركة التطرف الديني . لقد كان المواطن المصري مستعدا لتقبل البؤس والكدح الناتج عن تعبئة موارد الوطن لمواجهة العدو الخارجي، لكن مع خسوف المثال الاشتراكي، بالعودة إلى الليبرالية وسياسة الانفتاح، ومع

حدوث المصالحة، أي مع خفوت الأمل وزوال الخطر الخارجي، انطلقت الرغبات والمطالب من عقالها، وأخذت حرب الداخل تحل محل حرب الخارج بالتدريج.

لقد خسرت السلطة أداتين أساسيتين في استراتيجية السيطرة هما الأمل والخوف في وقت واحد تقريبا، فما عاد بالإمكان تأجيل المطالب والحاجات والرغبات، كما كان الأمر في السابق، وما عاد بالإمكان إسكاتها باسم الواجب الوطني أو القومي أو باسم انتظار تحقق المثال.

إن غياب أهداف كبرى، وطنية، أو قومية، أو أممية، بإمكانها أن تعبئ الناس وتستقطب أنظارهم واهتمامهم، وأن تجعلهم يستسيغون البؤس والحرمان والفقر، سواء كانت الأهداف مصوغة ضمن استراتيجية الأمل أو ضمن استراتيجية التخويف والتهديد الخارجي، معناه انفتاح الباب أمام إمكانية الاقتتال الاجتماعي الداخلي، وأمام إمكانية اندلاع الحرب الاجتماعية، إما من أجل انتزاع بعض المكاسب المادية والرمزية أو من أجل الاستيلاء على السلطة. ومالم يراع هذا المبدأ الاستراتيجي التعبوي البسيط المتمثل في وجود طعم الأمل في الداخل وفزاعة الخطر في الخارج، فإن خطر نقل الحرب من الحدود الخارجية إلى التخوم الداخلية يظل واردا. فسكوت الجبهة الخارجية وانطفاء شمعة الأمل الداخلية يوفران أفضل الشروط لاشتعال الجبهة الداخلية، وخاصة إذا ما تعلق الأمر ببلد يعاني من تزايد سكاني، يجري بأعلى التواتر، ويعاني من فقر ومحدودية الموارد، ومن مظاهر حادة للتفاوت الاجتماعي، ضمن نظام سياسي لا يستظل بأي مظلة أيديولوجية (طوباوية أو محافظة) ولا يحتمي بأي إشعاع كارزمي، بل يكفي بكونه نظاما عصريا للتسيير

المبدأ اليوتوبي (مبدأ الأمل) هو بمثابة ترياق أو بلسم يجعل المواطن يستمرىء كل الشقاوات والعذابات في انتظار اليوم الموعود، ومبدأ التهدي (الخطر الخارجي) لا يقل عن المبدأ الأول في تطويع العقول والنفوس

والأجساد وجعلها مهياة لابتلاع الشقاوة والكدح والتفاوت بطواعية، بل
بعز ونخوة. وعندما يسقط المبدآن تنفتح على مصراعيها إمكانيات الحرب
الداخلية الطويلة الأمد. وحدها المجتمعات الديمقراطية الحقيقية تستطيع
بحكم رسوخ التوازنات الداخلية فيها بين المجتمع المدني والدولة، وبحكم
توافر آليات امتصاص النعمة والسخط، وحدها هذه المجتمعات تستطيع أن
تعيش نسبيا خارج استراتيجيتي الأمل والخوف، أي على مجرد الأداء
البيروقراطي - الديمقراطي المرتكز على المشروعية البنيوية للسلطة.

الاستعارة الرعوية في الحقل السياسي العربي الاسلامي

تشبيه الحاكم بالراعي والمحكومين بالرعوية (القطيع) من أكثر التشبيهات وروداً وتواتراً في كل الحضارات منذ القديم. وقد التفت الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو لأهمية هذه الاستعارة في دراسة له بعنوان : «الاستعارة الرعوية، نحو نقد العقل السياسي» حيث تابع تطورها في الحضارات القديمة لدى المصريين والعبرانيين والرومان واليونان والفكر المسيحي.

اتخذت هذه العلاقة في الحضارات الوثنية صبغة علاقة دنيوية بين الحاكمين والمحكومين، ثم اكتسبت مع الحضارات التوحيدية بعداً ماورائياً يتمثل في اعتبار الإله بمثابة راعٍ للبشرية جمعاء. ومن ثمة اتخذت هذه العلاقة في صورتها السياسية الدنيوية سنداً دينياً قوياً واكتسبت نفحة قدسية، وذلك باعتبار الملوك والأمراء والأنبياء بمثابة رعاة أوكل الله إليهم مهمة رعاية بني البشر، وبذلك أصبحت هذه الاستعارة جزءاً من المتخيل الديني السياسي في جل الثقافات البشرية.

وقد انبرى الباحث التونسي محمد الجويلي في كتاب بعنوان : الزعيم السياسي في الخيال الإسلامي بين المقدس بين المقدس والمقدس (تونس 1992) لرصد المتن الإسلامي لهذه الاستعارة عبر العديد من الأدبيات السياسية العربية الإسلامية، السنية منها والشيعة.

فابن تيمية في كتابه «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» يتبنى هذه الاستعارة ويتخذ منها صورة لتحليل علاقة الحاكمين بالمحكومين،

وذلك انطلاقاً من الحديث النبوي الذي يعممها لتشمل كافة أشكال المسؤولية في المجتمع : «قال النبي صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيته، والولد راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، والعبد راع في مال سيده، وهو مسؤول عن رعيته، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» كما يستعمل عبد الرحمن ابن خلدون هذه الاستعارة في مقدمته حيث يقول : «فحقيقة السلطان أنه مالك للرعية، القائم في أمورهم عليهم. فالسلطان من له رعية، والرعية من لها سلطان...»، مضيفاً معنى الملكية على العلاقة الرعوية.

نجد هذه الاستعارة كذلك لدى شيعة باطني هو ابراهيم النيسابوري في كتابه «إثبات الإمامة» حيث يقول «..إن الأنعام السابلة التي فيها المنافع والفضيلة لا بد لها من راع يرعاها ويحفظها ويختار لها موضع علفها ومشربها، ويرعاها من اللصوص والسباع، والتي لا يوجد لها من يقوم بذلك تهلك، ولا يمكنها تدبير أمورها، ودفع الشر عنها، فكذلك الناس مثل الأغنام، إذا لم يكن لها راع يحافظ عليها تهلك. والإمام هو راعي الكل، يحفظ أمور الدنيا والدين، ولو كانوا متروكين لما بقي إثنان منهم، ولا تخلص واحد من العذاب، ومن هذه الجهة يسمون أهل الممالك رعية، لأنهم تحت رعاية راعيتهم»

ووجه الشبه بين الحاكم والراعي هنا هو العناية والحراسة والحذب، كما أن وجه الشبه بين المحكومين والقطيع هو الامتثال والطاعة. ومن المؤكد أن هذه الاستعارة مستمدة من البيئة الزراعية، كما أنها وردت في الأغلب الأعم في مدلولها الايجابي القائم على العناية والعطف والحذب من جهة وعلى الطاعة والامتثال من جهة أخرى.

إذا تأملنا قليلاً الاستعارة الرعوية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في التراث العربي الاسلامي نجد أنها تتضمن الكثير من المعاني النبيلة

كالمسؤولية والرعاية (بمعنى العناية والحرص) والعطف على الضعيف والعناية به... إلخ بالإضافة إلى العصمة والقدسية. لقد كانت العلاقة الرعوية، على الأقل في صورتها الوثائقية التراثية علاقة جميلة. وكما استقى ذلك فوكو من الأدبيات السياسية القديمة، فإن مهمة الراعي، من حيث أنه هو، وهو وحده، على رأس قطيعه كانت هي السهر على تغذية رعيته (الحيوانية) ومعالجتها في حال مرضها، وعزف الموسيقى لها لجمعها وإرشادها؛ وتنظيم تكاثرها للحصول على أفضل رعية. كانت تقوم على التوازن بين استعمال الزمار واستعمال العصا، إلا أن الصورة المثالية الجميلة غالبا ما كانت مختلفة عن الواقع العملي لكيفية ممارسة السلطة، وخاصة مع تطور تكنولوجيات السلطة، حتى في صورتها البدائية. لكن مع ظهور العصور الحديثة وانبثاق الفكر السياسي الحديث انقلبت العلاقة بين الحاكم والمحكوم. إذ أصبحت مشروعية الحكم مستمدة من الشعب، لا من صفات الحاكم المتمثلة في قدسيته أو استلهامه للقدسي وبدأ أن الاستعارة الرعوية تتلاءم مع المشروعية التقليدية والكارزمية اللدنية أكثر مما تتلاءم مع المشروعية المؤسسية. فالحكوم، في منظور الفكر السياسي الحديث - والحدائوي - هو الذي يهب الحاكم أحقية ومشروعية الحكم. وهكذا حلت المشروعية الصاعدة محل المشروعية الهابطة. وهذا مادعا إلى إعادة النظر في العلاقة والاستعارة الرعويين، واعتبار أنهما تعكسان المشروعية التقليدية في المجتمع التقليدي الزراعي.

أما الشكل الجديد الذي اتخذته هذه العلاقة فهو المواطنة، حيث أصبح المرعي مواطنا أي ذاتا (فاعلة) ذات حقوق لا تقبل التفويت. لقد تغيرت مكانة الفرد، الذي كان جزء منصهرا في الكل (القطيع)، وأصبح هذا الأخير كيانا مستقلا (أي فردا) تصدر عنه المشروعية والتشريعات بالنيابة والتوكيل (أي بالانتخاب والتمثيل).

هذه التحولات التي طالت العلاقة السياسية أخذت تنعكس على اللغة السياسية ذاتها حيث بدا أن الاستعارة الرعوية التي كانت تعبيرا ملائما

للتقافة التقليدية، أصبحت محملة بمعاني قدحية، وأصبحت بمثابة علاقة تجاوزها تطور المجتمعات الحديثة، وهو التحول الذي انعكست أصداءه في الأدوات السياسية العربية الحديثة والذي تمثل في رفض العلاقة الرعوية بطرفيها، باعتبارها علاقة غير متكافئة ومتجاوزة من عدة وجوه ليس أقلها أن السلطة في مفهومها الحديث سلطة مؤسسات أكثر مما هي سلطة أفراد.

الرأسمالية الفوضوية

شيء واحد يغيب اليوم عن أذهان مخططي سياسة الخصخصة privatisation في كل أرجاء العالم بعد انتصار النموذج الليبرالي، وهو فلسفة متكاملة للخصخصة.

معالم هذه الفلسفة نجدها عند اقتصادي أمريكي يدعى Murray Rothband يدرس الاقتصاد في جامعة لاس فيغاس. قوام هذه الفلسفة هو الدفع بالمنطق الرأسمالي إلى حدوده القصوى لإنشاء نظام «للرأسمالية المطلقة»¹.

فمادام الأساس الاجتماعي الاقتصادي للرأسمالية هو قدسية الملكية الخاصة، فإن النظام الرأسمالي المنسجم مع نفسه هو النظام الذي يقوم على خصخصة كل شيء بما في ذلك الدولة نفسها. فجهاز الدولة تنظيم يتعارض في العمق مع منطق الرأسمالية، لأن الدولة تقوم على وجود ملكية عمومية وهي أمر لا معنى له، لذلك تعتبر الدولة (بمعنى الجهاز) في النظام الرأسمالي المطلق بمثابة الشر المطلق.

يقتضي المنطق الرأسمالي العميق خصخصة كل المرافق بما في ذلك الطرق العامة والدفاع والعدالة والشرطة والدولة نفسها أو ما يسمى بالقطاع العام. فخصخصة الطرق العامة هي أضمن وسيلة لصيانتها صيانة جيدة

(1) Voir: Guy Sorman : Les vrais penseurs de notre temps Fayart. 1989

ولضمان الأمن في الشوارع. وهذا يقتضي إسناد دور الأمن والدفاع لمقاولات أو شركات شرطة خاصة تكون مهمتها تلبية الطلبات الأمنية لزبنائها الاجتماعيين. بل يمكن أن يسند الدور الأمني لشركات تأمين سيكون في مقدورها ومن مصلحتها الحد من الجرائم والسرقات أكثر مما تستطيع الشرطة الحالية القيام به، مقابل ثمن سنوي إضافي ينص عليه في عقد التأمين ضمن بند خاص بالأمن. ومما لاشك فيه أن التنافس بين شركات التأمين على الحياة والأمن هو الكفيل بتطوير وضمان الخدمات الأمنية والحد من الجريمة.

كما أن خوصصة العدالة سيكون هو الحل الأمثل لبطئ سير العدالة وتراكم الملفات والتقاعس في التنفيذ. ومثل ذلك فإن خوصصة الإدارة «العمومية» هو الكفيل مستقبلا بتحقيق شعار تقريب الإدارة من المواطنين، وبالقضاء على مظاهر الكسل والتباطؤ في الإدارة وبالقضاء على ظاهرة استغلال هواتف وممتلكات الإدارة وبمحاربة مظاهر الثروة والتجمع وترجية الوقت (بل خياطة التريكو) التي تعرفها الإدارات العمومية.

خوصصة مرافق الدولة ستحقق على وجه التأكيد الحرية المطلقة للفرد بإعفائه من الضرائب (التي هي مجرد سرقة أضيفت عليها صبغة المشروعية عبر القانون) ومن الخدمة العسكرية (التي هي أكثر أشكال العبودية حدة في المجتمعات المعاصرة)، ومن عسف الشرطة ومن عنجهية البيروقراطية الإدارية... إلخ أي من شرالدولة التي هي في منظور روث بابد «أكبر تنظيم إجرامي في كل العصور، وأكثر المافيات فعالية عبر التاريخ».

ومن حيث أنه لا وجود لشيء عمومي في هذا المجتمع، فلاحاجة إلى الدولة ولا حتى «للحد الأدنى من الدولة».

قد تبدو هذه الأفكار طوباوية وحالة وبعيدة التحقق، لكن لا بد من الإشارة إلى أنها تشكل الأساس الفلسفي لحركة سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لديها برامج واتباع ومنتخبون. كما أن لها خطة عمل

تتمثل في الدعوة إلى الابتداء "بالثورة الضريبية" أو إلى التهرب من أداء الضرائب، لحرمان الدولة من إحدى أهم مواردها.

نعرف أن الفوضوية نزعة فلسفية وسياسية ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر ونادت بفكرة اختفاء الدولة. وقد كان أول روادها ماكس شترنر (1806-1856) صاحب كتاب الوحيد وملكيته وجوزيف برودون (1809-1865) صاحب كتاب منظومة التفاضلات الاقتصادية.

القاسم المشترك بين أفكار روث بابد والنزعة الفوضوية هو مناهضة السلطة عموماً وجهاز الدولة على وجه التحديد، وكذا التمسك بفكرة الحرية الفردية، إلا أن هذه النزعة الفوضوية الأمريكية الجديدة تختلف عن نظيرتها الأوروبية من حيث موقفها من الملكية الخاصة وبالتالي من الرأسمالية. فالملكية الخاصة مقدسة وحق طبيعي في نظر النزعة الفوضوية الأمريكية في حين أن «الملكية سرقة»، كما يقول برودون، إن الفوضوية الأوروبية ذات ملامح اشتراكية في حين أن الفوضوية الأمريكية فوضوية رأسمالية (Anarcho-capitalism) بل هي رأسمالية مفرطة Hyper capitalism

كانت الاشتراكية، كفكرة وكنظام سياسي، تمثل النقيض اليساري الذي دفع الرأسمالية إلى تجديد ذاتها، وإصلاح نقائصها، حتى تنتصر في حربها التنافسية مع الاشتراكية. لكن اليوم مع خسوف الأنظمة الاشتراكية، واحتشام بعضها الآخر، وذبول وردة الاجتهادات الاشتراكية تجد الرأسمالية نفسها بدون منافس وبدون نقيض أو مثال مضاد. وبذلك ستفتقد الرأسمالية شرطاً تاريخياً حيويًا كان يحفزها على التجدد والتكيف، وستجد نفسها منجذبة إلى أن تستنفذ منطقتها ذاتها، وهو المنطق الذي تعبر عنه أفكار روث باند ذات النفحة النيتشوية الواضحة.

الجماهير : بين التقديس والتبخيس

عصرنا هذا، يلقب من جملة مايلقب بعصر الجماهير، فهو يتحدد بكونه العصر الذي أتاح أكثر من غيره للحشود الكبيرة أن تصبح فاعلة ومؤثرة بحكم الكثرة والعدد لاغير.

وتعتبر الماركسية من أهم النظريات التي أولت مفهوم الجماهير قدسية خاصة : الإصغاء إلى الجماهير والانصات لمطالبها وأناتها، والتقرب إليها، الجماهير هي التي تصنع التاريخ... إلخ والطريف في الأمر هو أن الانظمة السياسية والاجتماعية الماركسية، في الوقت الذي تشيد فيه بالجماهير، وتسبح بحمدها بكرة وأصيلا أنتجت بيروقراطية حديدية لانظير لها، أي نخبة سياسية وتقنية وعسكرية وثقافية أقرب ماتكون لمشارخ الطرق الصوفية المغلقة، بمعنى أن الماركسية، رغم تمجيدها نظريا للجماهير، ولانبثاق القرار من القاعدة، ولجريان الحوار بشكل مستمر بين القيادات والقواعد قد استطاعت أن تنتج أكثر النخب صلابة، وهو ما اصطلاح على تسميته في الأدبيات السياسية "بالطبقة الجديدة" أو أحيانا "بالطبقة المرموقة" أو النومنكلاتورا. فأكثر النظريات إيمانا بالجماهير وبدورها انتجت عمليا أكثر الفئات أو النخب البيروقراطية عتوا وصلابة.

كانت فكرة باريتو المبرزة لدور النخب وفاعليتها، ودوريتها في تناول السلطة، وتفسيرها للتاريخ بأنه «مقبرة النخب» تثير امتعاض الماركسيين إلى حد بعيد باعتبارها نظرية «نخبوية» «ارستقراطية» «متعالية» «تحتقر الجماهير»

...إلخ. ولكن من مفارقات التاريخ أنها هي نفسها لم تفلت من فكرة باريتو (عالم اجتماع ايطالي (1923+)).

والعلوم الانسانية نفسها مليئة بالنظريات التي تبين حدود الجمهور وقابليته للاستيهام، وتبعيته للزعيم، وروحه القطيعية. وكتاب غوستاف لوبون الشهير حول علم نفس الجماهير يكشف عن هذه الخصائص، ويعتبر مرجعا فريدا في هذا الباب. فالجماهير لا تفكر بل الفرد هو الذي يفكر. أما الجماهير فتتبع الأفكار القوية السائدة بحكم التقليد والاتباع والانصياع، ويؤثر عن لوبون قوله الشهير بأن الناس عندما يجتمعون تستطيل آذانهم.

والديمقراطية نفسها خاضعة لهذه المفارقة. فالجماهير مبدئيا هي مصدر السلطة ومنبع المشروعية لكن ذلك لا يحول دون قيام نخب موجهة ويروقراطية متشددة. بل يبدو أحيانا وكأن هناك لعبة استغماية بين النخبة السياسية والجماهير. فما أن تنتخب الجماهير نخبها السياسية حتى تستقل هذه الأخيرة عنها وتجذ نفسها أقرب إلى مراعاة مصالح الدولة أو السلطة أو الأمة، وحتى تنخرط في مستوى من العيش يفصلها تدريجيا عن الجماهير. وهذا الوضع يفرض عليها إفراز آليات أخرى للتنمويه على الجماهير وللإيهام بسيادتها، وبعبارة أخرى فإن المفارقة الأساسية للديمقراطية هو التوتر الداخلي المضمحل فيها بين مصلحة ونظرة وموقع الجماهير من جهة ومصلحة ونظرة وموقع النخبة السياسية من جهة أخرى، أول ماتستخلصه النخبة السياسية الممثلة للجماهير في النظام الديمقراطي هو نوع من التناقض الضمني بين ضرورات العقلنة التي تمثلها الدولة وأجهزتها والقانون الذي يحكمها وبين مطالب الجماهير التي هي عبارة عن رغبات وحاجات لا تنتهي. هل يستجيب لمطالبات العقلنة والتنظيم أم لدفق الرغبات والحاجات في عالم مصاب بالطفح الديمغرافي. وهذا هو التناقض الصميمي في الديمقراطية : بين كونها ترجع مصدر المشروعية إلى الجماهير، لكن هذه الأخيرة في آخر

المطاف هي كتلة مطالب ورغبات؛ وبين ضرورات بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات. وكل تجربة ديمقراطية تحتل هذا التناقض حلا خاصا بها. وهذا ما يقود على العموم إلى استلهاهم الجماهير والانصات لها مع محاولة تلبية رغباتها لكن دون الخضوع لرأيها. بل محاولة إقناعها بآراء ليست مستمدة منها. وكل نخبة سياسية تجعل فقط نصب عينها استرضاء الجماهير وتلبية حاجياتها دون عقلنة وتخطيط (لا يمكن أن تقوم به الا النخب) هي نخبة معرضة للفشل السياسي.

والديمقراطية مدعوة دوما، بل هي موضوعة دوما أمام هذا التحدي المتمثل في ضرورة إيجاد صيغة داخلية رفيعة للتوفيق بين مطلبين متعارضين : الاستناد إلى الجماهير كمرجع كمي وكسند سياسي والاستناد إلى النخبة كمحدد للمضمون وكموجه لمسار التاريخ في خط العقلنة الذي تمثله الدولة لا الشعب والنخبة لا الجماهير. وتأكيداً لذلك يكفي أن نذكر أن خطاب الجماهير ولغة الجماهير هي لغة ترد بصيغة الغائب أي بصيغة النخبة. فالنخبة هي التي تتحدث «نيابة» عن الجماهير، لأن الجماهير لا تتحدث عن نفسها إلا بلغة الرغبات والمطالب والعنف.

زمن السياسة و منطق «اللحظة الراهنة»

للسياسة علاقة خاصة بالزمن. فزمن السياسة ليس هو الزمن الفيزيائي، زمن دورة الافلاك ورقاص الساعة وروزنامة الأيام، بل هو زمن الذاتية الجماعية التي تعكس صراع إرادات الهيمنة ورغبات التملك والمتعة والحظوة.

فإنه زمن مطاط يتمدد ويتقلص حسب موقع الفاعلين الاجتماعيين ضمن نظام السيادة والهيمنة. فالانظمة والفئات السائدة تميل نحو إعطاء نوع من الامتياز للحاضر علي أي نمط زمني آخر، وتميل إلى إبداء نوع من الخشية من المستقبل لما يحيل به من مفاجآت. الأساس السوسيولوجي لآلية إضفاء قيمة امتيازية على الحاضر - كما تؤكد ذلك سيوسولوجيا المعرفة الألمانية الحديثة - هو أن الفئات الصاعدة أو الطامحة إلى موقع السيادة والسلطة في المجتمع تميل نحو اعتبارات الصيرورة بينما تميل الفئات السائدة نحو اعتبارات الوجود؛ ويمكن أن نعبر عن هذه الفكرة تعبيرا آخر بالقول بأن الفئات المسودة تميل نحو نظرة جدلية للتاريخ بينما تميل الفئات السائدة نحو النظرة البنيوية له. تبدي الفئات السائدة تهيؤا لتقبل تصور قار للزمن يحد من غلواء التحول وبقي من مفاجئاته، وتميل نحو إفراز التبريرات التي تعطي نوعا من المشروعية والامتياز للحاضر، إلى درجة اضعاف نوع من الطابع الأبدى على الحاضر.

أما الفئات والانظمة الثورية (=الطوباوية) فيقوم تصورهما للزمن على إعطاء الامتياز للمستقبل المحمل ببشائر الخلاص وتحقق المثل الموعود بها،

وظهور الجنة على وجه الأرض. الحاضر في تصورهما ليس إلا تهيئنا وانتظارا للمستقبل، فهو لحظة عابرة تأخذ قيمتها من كونها محطة انتظار لما سيأتي. إلا أن الفئات الثورية عندما تصبح في موقع السيادة فإنها تغير علاقتها مع الزمن حيث تقوم بتدجين الحاضر وتمجيده باسم المستقبل كما تقوم باستثمار المستقبل في الحاضر مقدمة هذا الأخير وكأنه هو المستقبل في حالة مخاض وانبجاس.

هكذا نلاحظ أن للحاضر جاذبية خاصة في كل أنواع السياسة بما في ذلك السياسة الثورية ذاتها. فجل الانظمة السياسية تميل إلى استثمار كل من الماضي (التراث - الامجاد - الأبطال - الرموز - الأحداث المؤسسة الكبرى) والمستقبل (حلم الغد اليوتوبي سواء كان دهريا أو روحيا، اجتماعيا (المساواة)، أو اقتصاديا (التنمية)، أو سياسيا (الديمقراطية)..) في الحاضر بدرجات ونسب متفاوتة حسب متطلبات الصراع السياسي.

وكل السياسات تكاد تتماثل عندما يتعلق الأمر بالاستقطاب والتعبئة. فللخطاب السياسي على وجه العموم جملة آليات وتقنيات تعبوية، خطائية أو تنظيمية، منها افتراض تهديد خارجي، أو اصطناع عدو (امبرطورية الشر)، أو إثارة النعرات النرجسية الجماعية، أو إذكاء الحس الوطني، أو تصوير اليوتوبيا وكأنها فقط على مرمى حجر منا... إلخ.

ومن بين أشهر التقنيات التعبوية تقد يم "اللحظة الراهنة" كلحظة حاسمة، إذ يركز الخطاب السياسي اهتمامه على اللحظة الراهنة ويضفي عليها كل أشكال التهويل والأهمية حتى ليكاد يجعل منها نقطة مفصلية ينقسم عندها التاريخ إلى قسمين : ماقبل ومابعد. فاللحظة الراهنة، في منظور الخطاب السياسي التعبوي، لحظة مختلفة نوعيا ومتميزة جذريا عن اللحظات الأخرى، لأنها نتيجة لما مضى وتهيء لما سيأتي، ومن ثمة فهي لحظة تتسم بالفراة والتميز.

تتطلب ضرورات التعبئة والاستقطاب اعتبار اللحظة السياسية الحاضرة "لحظة حاسمة" و«منعطفًا تاريخيًا خطيرًا» و«ظرفًا تاريخيًا دقيقًا» يتطلب المزيد من الاهتمام والانخراط وتكثيف الجهود، والحذر لمواجهة «الانحراف» و«المؤامرات» و«كيد الخصوم».

في إطار هذا المنطق التعبوي تتكاثر الافتتاحيات الصحفية، والمحاضرات، والمقالات السياسية والخطب، والتجمعات حول «الوضعية السياسية الراهنة»، وحول «مهامنا الحالية» وقد تبلغ ضرورة التعبئة السياسية حد إضفاء طابع دراماتيكي على اللحظة الراهنة بالحديث عن "الأزمة": «أزمنا الحالية»، «متطلبات الخروج من الأزمة الراهنة»... إلخ.

تفرض التعبئة السياسية ضرورة إنتاج خطاب سياسي يقوم على تكثيف الزمن في اللحظة، وعلى إضفاء طابع دراماتيكي ومصيري عليها إذ كلما تم التشديد على ذلك تمكن الخطاب من استمالة المحايدين وإثارة انتباه الغافلين وإيقاظ همم الانصار والتابعين.

وإذا عاد المرء بذاكراته إلى الماضي السياسي تبين له أنه قد قيل تقريباً عن كل اللحظات والأحداث السياسية الماضية بأنها أحداث حاسمة، ولحظات دقيقة، وظرف تاريخي هام، ومنعطف تاريخي خطير.

وبما أن المنطق العملي، البراغماتي للسياسة لا يهتم بالتناسق المنطقي فإنه لا يهتم بما إذا كانت السياسة تسقط دوماً في مفارقة دائمة تتمثل في أن اعتبار اللحظة الراهنة لحظة متفردة يقوم على أرضية من المجانسة الناتجة عن كون كل لحظة هي في النهاية لحظة حاسمة.

هل نغامر بالقول بأن الحاضر هو اللحظة السياسية بامتياز وأنه هو لحظة الزمن السياسي الأدبية؟

كانت السياسات الثورية (=الطوباوية) سياسات مشرعة على المستقبل، ومبنية على الوعود والانتظارات، فكان أفقها الزمني الأساسي هو

المستقبل المنظور في الزمن التاريخي، ومع تفكك التجربة الاشتراكية وانتصار الليبرالية على المستوى العالمي عادت مقولة الحاضر، والآن، لتحتل موقع الصدارة في الممارسة السياسية، وفي نفس الوقت ظهرت يوتوبيات جديدة مبنية على تصور مغاير كلياً للزمن والتاريخ، لكنها لم تستطع أن تفلت من ضغط الآن والهنا المشحون بالتطلعات والانتظارات التي لا تحتمل التأجيل.

قوة الأشياء وقوة الأفكار

نتحدث عن قوة الأشياء للتدليل على قوة الواقع، وسلطة الأشياء في مقابل قوة الأفكار وسلطتها. تشير الأشياء إلى سلطة الأحداث، والوقائع، والمؤسسات، والزمان، والدهر حيث تبدو الأفكار أحيانا وكأنها لاشيء، وقبض ربح، أمام قوة الأشياء وثقل الوقائع.

وقد شهد تاريخ الفكر صراعا وتنافسا بين القوتين داخل النظرية الواحدة نفسها مثلما هو الأمر في النظرية الماركسية. فقد انبرى ماركس في الكثير من كتاباته إلى نقد الأفكار وازهار مثالياتها وتعاليلها ووهميتها، وذلك في معرض نقده للفلسفات المثالية، محاولا ارجاعها إلى قاعدتها المادية الانتاجية؛ وإلى الممارسات والمؤسسات التي تؤطرها وتتحكم فيها. في «الإيديولوجيا الألمانية» صلب ماركس جام نقده على الفلسفة المثالية التي تعتقد باستقلالية الأفكار وقوتها، وتتصور أن التغير الفكري (الفلسفي) بديل عن التغير السياسي، وأن الثورة الفكرية تقوم مقام الثورة الاجتماعية. وقد تبلورت فكرة احتقار الفكر والأفكار في الماركسية في الأطروحة الحادية عشرة من أطروحات ماركس حول فويرباخ والتي يقول فيها: «لقد اكتفى الفلاسفة بتأويل (أو تفسير) العالم في حين يتعين تحويله (تغييره)» وهي قولة لم تخل من نبرة احتقارية للفلسفات النظرية ولل فكر التأملية عامة، وكان لها أسوء الأثر على موقف الماركسيين من الأفكار، مما جعل المفكر الفرنسي التوسير يقول بأن ماركس كان وضعيا (Positivist) في هذه الفترة.

وهناك فكرة ماركسية أخرى تم افراغها من محتواها السوسيولوجي والفلسفي واستعمالها كأداة فكرية للحط من قيمة الأفكار المجردة عن أساسها الاجتماعي وهي قولة ماركس الشهيرة : «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وعيهم». فقد تحولت هذه الفكرة بعد اجتثاثها من سياقها الأصلي، من فكرة منهجية تؤكد الجذور الاجتماعية للأفكار (أو التحديد السوسيولوجي للوعي) إلى أداة للحط من قيمة الفكر والأفكار والوعي.

وبعد قيام الثورة الروسية شاعت أفكار ذات نفحة وضعية قوية، لكنها مكيفة مع الماركسية من قبيل ان جرارا واحدا خير من عشرات الأفكار فيما يخص تغيير ذهنية الفلاحين، أو أن كهربة الريف أحسن من عشرات حملات التوعية. نعم، كانت هناك اتجاهات ماركسية تؤكد على «ضرورة الوعي» وعلى دور «النضال الإيديولوجي»، و «البنية الفوقية» كغرامشي مثلا، لأن تحول الماركسية من فكرة ونظرية إلى مؤسسة تمتلك السلطة أو تسعى إلى امتلاكها رفع من معاملها العملي والتجيشي والتعبوي. ولم تكن التعبئة والاستقطاب ممكنين إلا بالرفع من قيمة الفعل والنضال والممارسة على حساب التفكير والتأمل. فالوقت كان وقت تعبئة ونضال للحصول على السلطة أو للحفاظ عليها.

لذلك نفترض أن السبب الأساسي في انزلاق أغلب الاتجاهات الماركسية إلى الاعلاء من شأن الفعل والممارسة على حساب التفكير والتأمل، هو ضرورة التعبئة الجماهيرية التي اقتضاها تحول الماركسية من نظرية إلى مؤسسة، ومن مشروع فكري إلى مشروع اجتماعي وسياسي، ومن طوبى إلى دولة.

لكن الطريف في ذلك كله أنه في الوقت الذي كان الماركسيون منشغلين بالدعوة إلى الممارسة والحد من شأن التفكير كانت الأفكار الماركسية تسري في العقول والنفوس سريان النار في الهشيم، حيث

استولت الأفكار الماركسية على العديد من العقول الكبيرة في هذا القرن وعلى وجدان الملايين من الناس في العالم، واسهمت في قلب (أو محاولة قلب) الكثير من الأنظمة السياسية والإيديولوجية في الشرق والغرب، وغزت أذهان ونفوس النخب المثقفة والجماهير في العالم الثالث ممارسة وتأثيراً بلغ حد الافتتان والسحر.

وقد ألحقت الأفكار الماركسية حول أولوية الممارسة والفعل والتغيير على المعرفة والتأمل والنظر مساساً كبيراً بفكرة فاعلية وأهمية الأفكار. وذلك بسبب الخلط بين التحديد السوسيولوجي (المادي) للأفكار الذي ألحت عليه الماركسية في إطار صراعها ضد الاتجاهات المثالية، وتحت ضغط متطلبات النضال والانخراط في الفعل التاريخي - والخط من شأن الفكر ومن قيمة الأفكار.

ولاشك في أن هذه الموجة تضاءلت الآن، وتبين أن من الضروري التمييز بين المستوى الاستيمولوجي (المعرفي) الذي يلح على المحددات المادية (السوسيولوجية) للأفكار، وبين القاعدة المعروفة والمتداولة منذ القدم حول فعالية الأفكار وقوتها وسلطتها. فالأفكار، كما يقول كارل بوبر، هي أخطر الأشياء وأقواها، وإن كانت أيضاً أكثر الأشياء خبثاً ومكراً لأنها لا تحمل قيمتها في ذاتها بل تعكس، بدرجة أو بأخرى، ارادات في التضليل أو الاستغلال أو خدمة الاستبداد أو تغليف الحق أو مقاومة الرغبة.

قاموس الخطاب السياسي المعاصر

التمويه يمر أساسا عبر اللغة، عبر الخطاب والإيحاء، الإيهام يتسرب برفق، وبلطف عبر اللغة، عبر الكلمة، والجملة بالأساس. وبما أن إنسان اليوم إنسان غارق حتى أذنيه في حمام الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب بحيث تداهم فاهمته يوميا شلالات من الكلمات (اللکلمات) المشحونة بالإيديولوجيات، والسموم، والأخلاق، ورؤى العالم بشكل لا نهاية له.

هذه الكلمات/ اللکلمات تجمد وعي المتلقي، وتوجهه الوجهة التي يريد لها مرسل الخطاب بل إن هذا القاموس المليء بالخدعات والمسكنات والمحرضات هو الذي يشكل ويصنع وعي المتلقي بلطف وسكينة.

فالمحلل السياسي يطلب منه اليوم أن يكون على بينة من المعاني والمقاصد الحقيقية الثاوية في ثنايا أي تعبير إن هو أراد أن يفهم العالم كما هو.

للتمثيل على هذه التحويلات السحرية الممارسة على اللغة، أعود إلى بعض المصطلحات المتداولة اليوم، والتي أثار الانتباه إلى بعضها محمد حسنين هيكل في محاضراته الأخيرة في باريس، من قبيل السلام العادل والشامل كتعبير عن سلام مفروض بغير عدل، ومفروض بغير شمول، أو الشرعية الدولية بدل قانون القوة والتفوق الاقتصادي والعسكري، أو التسوية السلمية بدل التفاوض وفق الحقائق التي فرضها السلاح، أو السلام كلفظ للتعبير في العمق عن عملية استسلام الضعيف للقوي.

من هذا القبيل مثلا صيغة «مؤتمرات القمة الاقتصادية» كمسمى لتسمية تعني في العمق : التطبيع الاقتصادي بغطاء سياسي دولي وكذا استبدال العنصرية بالنفور من الأجانب أو السود بالملونين، وحملات التوعية بمناشط تكييف الرأي العام، وإعادة جدولة الديون بديلا غير صريح عن إعلان الإفلاس الاقتصادي والقبلة النظيفة بديلا عن القبلة التي لا تحطم البنايات أو المحيط ولا تترك منه إلا العظام بدون رائحة.

من أمثلة لغة التمويه المعاصرة دوليا ومحليا تسمية منع الإضراب والاحتجاج بالسلم الاجتماعي والبطالة بالطلب على الشغل، ورفع الأسعار بتحرير أو تحريك الأسعار، والقتل المباشر بالتمشيط الأمني للمنطقة.

وبما أن اللغة ليست فقط أداة التواصل والتعبير والتبليغ والتوضيح بل أيضا أداة التمويه والتضليل والتعتيم، وهي الجوانب التي تتناساها التعريفات اللسانية للغة، فإن من الضروري الانتباه إلى هذه الجوانب السلبية بجانب انتباهنا للوظائف الإيجابية. فنحن نتعرض في كل دقيقة لعمليات تكييف لآرائنا وللمعلومات المختلفة التي يقذف بها في أسماعنا وأعيننا وأذهاننا.

القواعد التعبيرية أو البلاغية (المضادة) التي تستأنس بها الخطابات السلطوية المعاصرة هي الإخفاء والتلطيف، والتجميل، والتبرير، والتشويه حسب الحالات، وذلك انطلاقا من أن تغيير وتكييف فهم ووعي المتلقي يمر عبر تكييف المفردات والتعبيرات. فاللغة تظل هي الأداة المثلى المكيفة للوعي والحاملة بل الحملة أكثر من غيرها بكل ألوان الإيديولوجيا. ومن ثم، فإن وظيفتها الأساسية ليست فقط تحقيق التواصل بين الذات، والتعبير عن الذات ونقل المعرفة، بل هي أيضا وربما أساسا التبليغ (بالعين) عن طريق التبليغ (بالعين). ففي الوقت الذي توحى فيه اللغة بأنها تقوم بوظيفتها الطبيعية الأولى في التبليغ والتوصيل تكون قد كسبت الرهان لتدس إما السم في العسل أو العسل في السم، أي تكون قد حققت التبليغ عن طريق التبليغ.

الدولة بين العقلنة والتملك الذاتي

يربط عالم الاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر بين نشأة جهاز الدولة الحديث وظهور عملية العقلنة الشاملة لكل مسارات الحياة الاجتماعية.

تعني العقلنة 'Rationalite' تنظيم العملية الاجتماعية (سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها) تنظيمًا محكمًا يضبط مراحلها ومصاريفها ومكاسبها، ويحدد بيروقراطيتها واجهزتها، بشكل يسمح بالتحكم الكامل فيها. لكن العقلنة لا تقتصر على التنظيم العقلاني لأية عملية، بل تعني كذلك وتتطلب عنصراً آخر هو الصورية. Formalism فمن متطلبات التنظيم صياغة قوانين شكلية أو صورية. فهذه القوانين لا تتجه نحو زيد أو عمرو، إيجاباً أو سلباً بل تتجه نحو الجميع بنفس القدر من التساوي. إنها قوانين عامة لا يهتمها مضمون الشخص الموجهة إليه. فالكل مطالب باحترامها احتراماً شكلياً قريباً من المعنى الكنطي، فمثلاً يتعين على الجميع أن يقف أمام الضوء الأحمر مهما كانت مكانته أو نسبه أو موقعه، حتى ولو كانت الطريق المقابلة فارغة. شكلانية القانون العقلاني شكلانية كنطية صارمة لا تهتمها الذوات أو المضامين، بل القانون من حيث هو قانون.

وهذا ما جعل السوسيولوجيين والفلاسفة يطلقون على هذا الضرب من العقلنة العقلانية الأدائية. إنها عقلنة وظيفية ديموقراطية في عمقها. فالجميع متساوون أمام القانون العام سواء من حيث الحقوق أو من حيث الواجبات، لا فارق في ذلك بين ذوي الدماء والعروق النسامية، وذوي العروق الجارية.

هذه هي العقلنة في صورتها المجردة والمثالية كما عبر عنها أقطاب الفكر الاجتماعي. الأمر هنا يتعلق بالعقلنة في مواطنها الأصلية أي في مواطن نشأتها. لكن هذه العقلنة ذاتها بمجرد ان تهاجر من يئتها الأولى إلى بيئة ثانية فإنها تتخذ شكلاً آخر. ففي معظم البلدان المتخلفة التي استنبتت أنظمة الدولة الحديثة في بلدانها مع دخول الاستعمار، تندمج العقلنة بالتقليد المحلية و «بالعبرية» المحلية فتلبس ثوباً جديداً، هو عبارة عن خليط هجين من الحداثة والتقليد.

السمة الأساسية للعقلنة الثالثة هو كونها تجمع جمعاً رفيعاً بين التنظيم والفوضى، بين الشكلاية والمضمونية، بين التساوي والتميز أمام القانون.

لنأخذ البيروقراطية التي هي في نظري عماد التنظيم الحديث للحياة الاجتماعية، فسنجد ان موظفي القطاع العام في البلدان المتخلفة يتعاملون مع مناصبهم تعاملًا خاصاً قوامه التحايل من أجل تملك ما هو عمومي، وتحويله إلى ملكية خاصة، وتحويل الخدمات التي يقدمها إلى بضاعة شخصية يقع تقديمها لعموم المواطنين أو لموظفين آخرين مقابل خدمات عينية أو إدارية بديلة تحت شعار : «أعطني أعطك». فالبيروقراطي الثالثي لا يتعامل مع منصبه، وبالتالي مع الدولة، على أنه منصب عمومي، وان الخدمات التي يقدمها هي خدمات مجانية، بل يتحايل ليوهبك بأن هناك ألف عرقلة وان جهوده وحدها هي التي ستمكنك من احتياز هذه الخدمة. بل إنه لا يعرف هذه الخدمة إلا إذا كان موقناً بأن لديك «ملكية خاصة» مقابلة، وان باستطاعتك أن تقدم له خدمات مقابلة في ادارتك. هكذا تتحول العمومية إلى خصوصية بنوع من العملية السحرية الرفيعة. وبذلك تنشأ بين البيروقراطي والمواطن علاقة زبونية لا علاقة مواطنة وحقوق. بل إن المواطن الذي لا يملك أو لا يقتطع لنفسه قسطاً من الدولة يضطر إلى شراء خدماتها مقابل رشوة أو هدايا. ومثلما تكون العقلانية معمة وشاملة فإن «العقلنة المضادة» أو اللاعقلانية المتخلفة تطال الجسم الاجتماعي برمته.

فالموظف في ادارته يتصرف وكأن الادارة ملك شخصي له، والمدير يعتبر المؤسسة بناية ملحقة ببيته، ورئيس دائرة التفتيش يفضل ان يتقاضى حقه عيناً قبل ان يتولى اختزال حق الادارة. الغش، المحسوبية، الزبونية، الارتشاء كلها مظاهر لتحول العقلنة إلى مصالح ذاتية تنخر كل مرافق المجتمع الادارية والاقتصادية والسياسية. والسياسي التقدمي التنويري الذي يحول حزبه إلى ضيعة شخصية له ولابناء عائلته، ويتحول إلى سلطة أبدية لا تخضع لمعايير العقلانية السياسية الحديثة، كل تلك مظاهر لنفس الآفة : تحول المصالح العمومية إلى مصالح خصوصية، وخضوع العقلنة والقانون لمصالح ذاتية تنخر كالسوس كل المرافق الاجتماعية.

وتزداد هذه الظاهرة قوة ووضوحاً في القطاعات السلطوية التي تجد نفسها في احتكاك مباشر مع الجمهور العريض.

وبذلك تفقد القوانين صرامتها وشكلانيتها، والمؤسسات عقلانيتها لتتحول إلى قوانين ومؤسسات رخوة قابلة للاستعمال وفق المقاس الخاص بكل فرد.

هل هو المجتمع التقليدي الذي يستمر حاضراً في المجتمع الحديث؟ هل العقلانية اما أن تكون أصيلة أو لا تكون؟ هل العقلنة العامة تتطلب تربية سياسية طويلة الأمد أم أنها مجرد انعكاس تلقائي للعقلنة في مجال الاقتصاد؟ هل الرغبة (والحاجات) أقوى من العقل والارادة الجماعية (الدولة في صورتها الافتراضية) ؟

الانسان كائن حاجات ورغبات قوية ملحاحة يتم تأجيلها أو تقسيط أو تأجيل اشباعها باسم القيم الدينية أو الاخلاق الاجتماعية أو المثل السياسية. والعقلنة الصورية الصارمة التي رافقت نشأة الدولة الحديثة هي تعبير عن العقل الجمعي والمصلحة والارادة الجماعيين. فالانتقال بالانسان من الحالة الطبيعية، أي حالة الاشباع المباشر، غير المؤجل، وغير المصعد

(Desublime) إلى الحالة الاجتماعية التي تتضمن وتقتضي تنظيمًا وعقلنة
لكيفية الاشباع ولمقاديره، هي حالة طويلة المدى لأنها تقتضي تشديداً
للتوازن العدوانية للفرد، وتهديداً لنزعاته الانانية، ولكل دوافعه الحيوانية
المتمثلة في الرغبة في البقاء ولو على حساب الآخرين. لقد حرصت أوروبا
قروناً في ترويض الناس على احترام بل تقديس القانون الذي يجسم لغوياً
وفكرياً كل مظاهر العقلنة الاجتماعية، ولعل الأمر سيتطلب منا في العالم
الثالث ضعف هذه الفترة لنكتسب ونتمثل فردياً متطلبات العقلنة الحديثة
في كل مظاهرها.

ترجمات مفهوم «الوطن»

عندما يستمع المرء إلى أدبيات الفترة الاستعمارية وفترة بداية الاستقلال، وخاصة منها الأدبيات السياسية تهاله صورة الوطن المتضمنة فيها بسحرها وقوتها وجمالها.

وفيما كنت أستمع إلى أحد الأصدقاء يلقي قصائده الخمسينية والستينية الطافحة بحب الوطن، وتعداد أمجاده الواقعية والمتخيلة، تساءلت مع نفسي : أين ذهب هذا الوطن؟ ما سرائع هذه اللغة التبجيلية، الميثولوجية، تجاه الوطن؟

نعم إن «الحركة الوطنية» موجودة «والأحزاب الوطنية» موجودة، والحديث عن «مصلحة الوطن» يطفو بين الفينة والأخرى، ولكن أين هو هذا الوطن البديع، الجميل، الذي تقطر جباله ماء زلالاً، ووديانه عسلاً مصفى؟

لقد اتخذ الوطن لدى الأجيال التي عانت الإستعمار وناضلت من أجل الإستقلال صورة طوباوية ورومانسية، أضفيت عليها وعلى أهلها كل صور الأبهة والعظمة والجلال. اتخذ هذا الحب صورة ميثولوجية واضحة (نموت..نموت..ويحيا الوطن).

ثم فجأة اختفت هذه اللغة، وهذه العواطف من دون أن يختفي بالطبع حد أدنى من الحب الوطني الضروري لكل أمة. هل اندثر هذه الإحساسات كلياً أم ذابت في أحاسيس وشعارات أخرى، أم نظمت

بشكل آخر، أم تمت عقلنتها وترويضها؟ هل أصبح الوطن مجرد حساب في الجيب؟

لا شك أن أشياء كثيرة تغيرت. أولها أن الإحساس الوطني الذي كان شعوراً جماعياً تعبويّاً ضد المستعمر، أخذ يتحول بالتدريج نتيجة انطلاق عملية الصراع حول السلطة، منذ الثواني الأولى للإستقلال.

لقد أدى الصراع السياسي الشرس والدموي، بعد الإستقلال حول السلطة والخيرات والرموز، إلى نزع القدسية عن الكثير من الأشياء. والصورة الجديدة التي أخذ الوطن يبلورها في هذه الفترة هي صورته كمجال صراع، أو كملعب تجرى فيه مباريات حامية الوطيس بين مجموعة من الفرقاء. وهذا ما لمس الإحساس العام وأضفى عليه بعداً شكلياً من جهة وطبقياً أو تراتيباً من جهة ثانية.

لقد بلغت أزمة مفهوم الوطن ذروتها ابتداء من الثمانينات أي مع استفحال الأزمات الإقتصادية وحدوث الإختلال المزمّن بين التطور الإنتاجي والتطور السكاني.

فعدم قدرة المجتمع على إدماج الأجيال الشابة الجديدة في الحياة الإجتماعية شكل إحدى أكبر أزمات المجتمع المغربي المعاصر مثلاً. هكذا دخلت مقولة الوطن والمواطنة ذاتها حلبة الصراع الإجتماعي العام.

لقد اغتننت صورة الوطن، واتخذت معاني ودلالات متعددة حسب الطبقات والمواقع. بعض هذه التصورات سلبي: الوطن كسجن، الوطن كأم شرسة تنكر وتطرد أبناءها، الوطن كمعسكر للأشغال الشاقة المؤبدة، الوطن كهرة تلتهم أبناءها.. إلخ.

لكن من حسن الحظ أن هناك صوراً أخرى للوطن، صوراً جميلة ومخملية: الوطن كمرضعة وأم رؤوم أو كبقرة حلوب (الوطن المعطاء)، أو

كمنجم لإستخراج الثروة، أو كمستودع شبيقي (فوسفات اللذة..) أو كقطعة من الجنة.

هذه التمثلات والتصورات في تنوعها وتعددتها تكاد توحى أحيانا وكأن الوطن الواحد أوطاناً متعدد ومنفصلة عن بعضها، ويبدو وكأن التواصل والحوار بين هذه الأوطان منعدم، وكأن لكل وطنه الخاص، ولكن الحقيقة هي أن الوطن ربما كان هو مجموع هذه الأوطان.

لقد أصبح الوطن مقولة اجتماعية (تاريخية) تحيل إلى مدلولات محددة ترتبط بالحقوق ومسألة العيش والإستقرار والتقدم والعمل، ولم تعد مجرد مقولة رومانسية جميلة لكنها فارغة من المعنى. وربما كان هذا هو السر في تبخر الخطاب الوطني الرومانسي في المغرب في رمشة عين، وبروز ملامح تصور براغماتي للوطن.

المجتمع المغربي والعنف

تداول الأوساط السياسية الرسمية في المغرب، في ثقافتها السياسية المتداولة، فكرة مفادها أن المغرب والحمد لله لم يعرف في تاريخه حركات عنف سياسي، وأن ذلك يشكل ضمانا وحماية للمغرب المعاصر تقيه من السقوط في حمأة العنف السياسي.

هذه الفكرة متعددة الأوجه، فهي تبدو في الظاهر وكأنها تفسر تاريخ المغرب، ولكنها في العمق فكرة خادعة لأنها فكرة إيديولوجية، موجهة نحو الحاضر والمستقبل أكثر مما هي فكرة مستنتجة من استقراء الماضي.

وقد بين التاريخ المعاصر أنه ليس هنالك شعب مسالم بطبعه أو بطبيعته. فالشعوب متكافئة في ميلها نحو العنف ونحو السلم والحوار. والشروط السياسية هي وحدها التي تحكم على هذا الشعب أوذاك، وتدفعه إما في اتجاه الحرب أو في اتجاه السلم.

والأمثلة على ذلك كثيرة في هذا العصر. فقد كان اليهودي مثالا للخنوع والذلة والمسكنة، ومضرب مثل للمسألة والمخاتلة في كل بقاع العالم. وما أن انشأت الصهيونية ليهود الشتات إطارا سياسيا، توطره ثقافة سياسية قائمة على العنف، حتى تحول الضحية إلى جزار، وغذا المسالم محاربا، والمتباكي جلادا. كما أن المواطن اللبناني قبل غزو إسرائيل للبنان كان يضرب به المثل في دمائه الخلق، ورقة السلوك إلى حدود الانثوية. لكن ما ان اعتدى الكيان الصهيوني على ارض وشعب لبنان حتى تشكلت ثقافة

سياسية جعلت من اللبناني الدمث أسدا هصورا ومقاوما شرسا. وبطولات اللبنانيين في مقاومة وتحطيم النفوذ الامريكى والتدخل الاسرائيلي يفوق سجلها كل البطولات العربية ضد الاجنبي في العصر الحديث.

الخلاصة أنه ليس هنالك شعب عنيف بطبيعته أو شعب مسالم بطبيعته. فالعنف السياسي هو في الأغلب الأعم عنف دفاعي، ضد ظلم، ضد عدوان، ضد هضم حقوق...الخ

هذا إضافة إلى ان الفكرة التبريرية المشار إليها أعلاه غير دقيقة في محتواها. فتاريخنا القريب والبعيد ملئ بالدماء والعنف، والعنف المضاد، والسادية كتاريخ بقية الشعوب.

فبطولات المغاربة ضد الأجني كثيرة ومعروفة، وبطولاتهم وثوراتهم ضد الظلم كثيرة. بل إن الصراع السياسي الذي اندلع مع مطلع الاستقلال كان منذ البداية محملاً بالعنف (التصفيات الداخلية في جيش التحرير والمقاومة، الصراع بين النقابات والأحزاب والانفصالات، والاقصاءات والانقلابات والتمردات...الخ) الذي تتفجر بعض مظاهره بين الفينة والأخرى. نعم لقد خطت بلادنا خطوات في اتجاه إنشاء مؤسسات سياسية ذات مطمح ديمقراطي بهدف عقلنة الصراع السياسي، وإقامة نوع من التوازن بين مصالح مختلف الطبقات والفئات.

لكن إذا كان احد أهداف الديمقراطية هو عقلنة الصراع السياسي وإعطائه طابعا سلميا، فإن عدم رسوخ الديمقراطية في ممارستنا وفي ثقافتنا السياسية يجعل المجتمع على مرمى حجر من العنف.

إن العنف، في كل مجتمع، أقرب ما يكون إلى جبل الوريد، وكأنه الحل الاحتياطي الذي يلجأ إليه الفرقاء عند استنفاد كل أساليب الحوار والاعتدال، وليس أبدا ماهية ثابتة في أي مجتمع.

العقلنة المشوهة

يرجع العديد من المفكرين نشوء المجتمع الحديث إلى التبلور التدريجي لعملية يدعونها بعملية العقلنة Rationalisation. ويعود الفضل، على وجه الخصوص، في تطوير هذه الفكرة المركزية، إلى الفكر الألماني عموماً وإلى السوسيولوجي الألماني المعروف ماكس فيبر.

يُميز فيبر بين عدة أنماط من السلوك الفردي :

(1) السلوك التقليدي المرتبط بالأعراف والتقاليد والتراث، وهو نمط السلوك الشائع في الحياة اليومية لمعظم المجتمعات.

(2) السلوك الوجداني الذي تقوده الأهواء والانفعالات

(3) السلوك العقلاني من حيث القيمة، وهو نمط السلوك الذي لا تقوده وتوجهه الدوافع والغرائز، بل توجهه القيم العلمية والأخلاقية والدينية والجمالية التي تجعل الأفراد يندرون حياتهم من أجل تحقيق قيمة من القيم وترسيخها وإشاعتها، كمنافحة الأرستقراطي عن شرفه، والفنان عن مذهبه الفني، والمناضل عن القيم الدينية أو السياسية التي يؤمن بها.

(4) إلا أن السلوك العقلاني الحق هو السلوك العقلاني وفق غاية من الغايات العملية. وهذا السلوك يقتضي الملاءمة القصوى بين الغايات والوسائل. وهذا الضرب من العقلانية يدعى بالعقلانية الأدواتية الموجهة نحو تحقيق غايات نفعية مع اصطناع كل الوسائل الكفيلة للوصول إلى هذه الغايات. والمثال النموذجي للعقلانية الأدواتية هو سلوك صاحب المقاول أو المشروع الرأسمالي الذي يتوخى تحقيق أكبر قدر من الربح، وكذا سلوك

المخطط الاستراتيجي العسكري الذي ينظم جيشه بهدف تحقيق النصر في المعركة. إن عملية العقلنة بهذا المعنى تعني التنظيم، والحساب، والنجاعة أو الفعالية.

إلا أن عملية العقلنة، التي رافقت نشأة المجتمع الحديث، بل تولد عنها النظام الاجتماعي الحديث، هي عملية اجتماعية عامة تقوم على تنظيم مختلف العمليات الاجتماعية تنظيمًا حسابيًا دقيقاً بهدف تحقيق نتائج ملموسة وناجعة. وقد استندت هذه العملية إلى فكرة فلسفية مفادها أن العقل هو الهيئة التي يتعين أن توجه كافة العمليات الاجتماعية؛ وهذه الأخيرة تجد نفسها مضطرة للتخلي عن سيطرة التقليد والتراث وقيم الماضي، لتسلك وفق منطق الفعالية والحساب و المردودية. فكأن هذه العمليات الاجتماعية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدفوعة حتماً نحو الاستقلال الذاتي بهدف الخضوع فقط لمنطق داخلي قوامه النظام والحساب والفعالية. فمثلاً لكي تنخرط المنشأة الرأسمالية في سياق تسيير وتدير منهجيين لنشاطاتها، فإن عليها أن تنفصل كلياً عن الخضوع للمجموعة العائلية. عملية العقلنة ترتبط إذن لا فقط بالحساب والصياغة الصورية والفعالية، بل أيضاً بنزع الطابع الشخصي عن العلاقات الاجتماعية، أي إعطاءها طابعاً عاماً يعبر عنه بصيغ قانونية؛ ومن ثمة التوازن الضروري بين تقدم العقلنة وتقدم التشريع والقوانين، مع إضفاء طابع شمولي غير شخصي على هذه الأخيرة.

وبعبارة أخرى، فإن العقلنة تعني تنظيم كافة مستويات الحياة الاجتماعية تنظيمًا تحكمه قوانين لا شخصية، تنظيمًا يكون فيه كافة الأفراد متساوين من حيث المبدأ في الخضوع لهذه القوانين ذات البعد الصوري. وتشكل البيروقراطية، في هذا المنظور، الفئة التي يوكل إليها أمر تسيير وتسيير هذه العمليات المختلفة.

تفترض العقلنة إذن حداً أدنى من العقلانية والصورية والمساواة أمام القانون، والتمييز بين الخصوصي والعمومي. لكن إذا كانت هذه العلمية هي الصيغة السائدة في معظم مجتمعات الغرب، فليس معنى ذلك أنها الصيغة الوحيدة القائمة، بل هي الصيغة المهيمنة، ومن ثمة صرامة القوانين وقدسيتها.

أما في المجتمعات التي داهمتها الحداثة التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بعنف، ومن ضمنها المجتمعات العربية، فقد حدث نوع من الامتزاج والاختلاط الشديد بين المعايير التقليدية والمعايير العصرية مما أدى إلى تكون مزيج خلاسي غريب.

فمثلاً الوظائف العصرية تختلط فيها بشكل واضح العقلنة باللاعقلنة. فسائق التاكسي الذي يتعدى ما يسجله العداد، ويقلب العلاقة مع راكبه إلى استجداء، ونواح، وبكائيات، قد تقوده إلى رواية قصته العائلية بكاملها، نموذج واضح للخلط بين الأجر والاستجداء. وموظف الدولة الذي يحول المصالح العمومية إلى مصالح خصوصية، إي إلى ملكية شخصية يبيع خدماتها لقاء أجر إضافي يسمى قدحاً رشوة مثال آخر على ذلك.

وقد أظهرت البيروقراطية العربية قدرة هائلة في تليين العقلنة وتكييفها بإعطائها مضموناً ملموساً عبر الزبونية والمحسوبية والرشوة والنهب. وفي أحسن الأحوال يقدم لك البيروقراطي العربي خدماته «العمومية» مقابل خدمات أخرى إذا كنت «تمتلك» أنت الآخر قطاعاً آخر من قطاعات الدولة أو من القطاع الخاص.

وهكذا تصبح القوانين مساطر رخوة، مطاطة، تقص وفق المقاس الشخصي، كما تتحول الملكية العمومية إلى ملكية خصوصية وتصبح الرشوة والنهب والزبونية ممارسات «مشروعة».

كل هذه السلوكات يتحقق فيها عنصر واحد من عناصر العقلانية
الأدائية هي المنفعة والفائدة. لكنها منفعة فردية تنتفي فيها معايير الشمولية و
الصورية والتخطيط الحسابي العقلاني. إنها إذن "عقلانية" فردانية فوضوية.
وهذا ما يجعلها تحقق فوائد على المستوى الفردي لا على المستوى الجماعي
والعمومي. إنها تقدم الأفراد ولا تقدم المجموعة. ومن الأكيد أن هذا المزيج
السلوكي هو تعبير عن صراع بين نمطين مختلفين، نمط حدائي ونمط تقليدي،
ولكنه صراع ينتج نموذجاً ثالثاً هجيناً، غير ذي شكل محدد، ويسهم في
إحداث نوع من التباطؤ في تراكم العقلانية الصورية التي لا يمكن بدونها أن
يتحقق تراكم تاريخي إيجابي.

القطاع السياسي العمومي والقطاع السياسي الخاص

لست أدري لم لا يتحدث كتاب السياسة عن قطاع سياسي عمومي وقطاع سياسي خاص مثلما يتحدث الاقتصاديون عن قطاع اقتصادي عمومي وقطاع اقتصادي خاص. لماذا لا يجرؤ المحللون على إدراج هذا التمييز في الأدبيات السياسية، فيميزوا بين قطاع سياسي عمومي يمثل جهاز الدولة بكل مستوياته حيث هو مؤسسة «حزبية» عمومية في ملك من يفترض أنهم يمثلون الإرادة العامة للمجتمع، وقطاع سياسي خاص تمثله مختلف الأحزاب والجمعيات السياسية الخصوصية التي تشكل الخاص السياسي والتي هي في ملك الخواص حتى ولو كان هؤلاء يتولون هذه المسؤولية عبر عملية «انتخاب» (بالمعنى الأصلي لكلمة انتخاب أي انتقاء).

تشكل الدولة على وجه العموم أقوى حزب سياسي في أي مجتمع، حزب منظم، معقلن، له بيروقراطيته الحاذقة المستفيدة، وأدواته الإعلامية (جرائد، قناة، أوقنوات تليفزيونية، مجلات، صحافيون)، وأجهزتها القمعية والإيديولوجية (الأسرة – المدرسة – الإعلام)، ولكل مجال من هذه المجالات مسؤول متخصص (وزير) يشغل عبر ملفات، ومعطيات، وإحصائيات.

وحزب بهذه الضخامة (مئات الآلاف من الموظفين) قادر على ابتلاع المجتمع وترويض نخبه بما يملكه من إمكانيات أقلها أن جهاز الدولة هو أضخم مشغل في المجتمع كله. إذ باستطاعته بواسطة الترهيب أو الترغيب استدراج واستدماج طلائع النخب المختلفة، وعلى رأسها النخبة السياسية، في إصدار منظوره واستراتيجيته المستوحاة من «المصلحة العامة» للمجتمع.

وبالمقابل يحاول القطاع السياسي الخاص منافسة القطاع السياسي العمومي حول مسألة الوطنية، والمصلحة العامة مجنداً أعضائه وأتباعه حول إيديولوجية وخطة سياسية منافسة لخطة النظام السياسي القائم، محاولاً بين الفينة والأخرى الخدش في مشروعيته، وإضعاف رأسماله السياسي الرمزي، وكذا الطعن في خطابه أو في منجزاته، في سياق خطة قوامها نوع من المزايدة المحاكاتية. لكن الأطراف المكونة للقطاع السياسي الخاص تشكو من نقص قدرتها على ضبط الأعضاء والأنصار، وخاصة منهم ذوي المكانة والخبرة، فهؤلاء دوماً فريسة سهلة للقطاع السياسي العام الذي يمتلك ألف وسيلة ووسيلة لاجتذابهم عن طريق الغمز، أو الدس، أو الإغراء، أو الوعد مدغداً غريزة الملكية والطموح لديهم، لذلك تلجأ أطراف القطاع السياسي الخاص إلى الشد بليونته على أطرها، متغاضية ومتسامحة تجاه بعض التجاوزات أو الصفقات المعقودة من وراء الستار حفاظاً على بقاء وتماسك نخبته السياسية. تحاول أطراف القطاع السياسي الخاص إعطاء الأولوية لقياديتها في الاستفادة مما يتيح القطاع السياسي العام من إمكانيات الإنخراط المجدي في اقتسام بعض السلط، وانتجاع بعض الفوائد، والتقاط بعض العلاوات والعوائد المادية أو السلطوية أو الرمزية.

تقوم استراتيجية القطاع السياسي الخاص على هدف مركزي واحد هو الوصول إلى كرسي السلطة. ويسوغ هذا الهدف الذهبي لكل أطراف اللعبة السياسية باسم تطبيق البرنامج السياسي، أو إصلاح أحوال البلاد والعباد، أو تحقيق التنمية، أو إنجاز التحديث السياسي، أو مباشرة الإقلاع الاقتصادي، أو الدفاع عن الهوية وتطبيق الشريعة ... إلخ.

نقطة "الخلاف العالي" الجوهرية في الصراع بين القطاعين هي مسألة المشروعية.

القطاع السياسي العمومي يعتبر نفسه ضرورة حيوية للمجتمع، بل العقل السياسي للمجتمع، وجماع إرادته العامة، ورمز سيادته، وحارس

هويته. وتصبح المنافسة أعسر وأصعب كلما تعالی القطاع السياسي العمومي في سلم المشروعية صعوداً من المشروعية المبتدلة (الديمقراطية) القائمة على الانتخاب، إلى المشروعية القائمة على حراسة التراث والماضي، إلى المشروعية اللدنية لشخص ملهم يمثل روح الأمة، إلى المشروعية العليا المستمدة من المقدس.

ومع ذلك نجد في تاريخ الفكر البشري عدة محاولات لنزع هالة القدسية التي يحاول القطاع السياسي العمومي إضفاءها على نفسه. نذكر من هذه المحاولات الفوضوية والماركسية، لكنني أود أن أتوقف هنا قليلاً عند محاولة لنزع الورود والرياحين عن هذه الآلة الجهنمية في ارتباط مع فكرتنا عن الصراع بين القطاعين العمومي والخاص في السياسة.

قد نفكر في المنظر الاقتصادي الليبرالي المعروف فريدريك ون هايك، ولكن من الأولى أن نعود إلى أستاذه وملهمه المتطرف : موراي روثبارد Murray Rothbard المفكر الاقتصادي الأمريكي المعاصر الذي يطالب بتخصيص Privatisation الدولة نفسها.

يدعو روثبارد إلى الدفع بالمنطق الليبرالي إلى حدوده القصوى بتحويل جهاز الدولة نفسه إلى القطاع الخاص، أي إلى تحويل القطاع السياسي العمومي إلى قطاع خاص. وهذه الخطة تقوم على تخصيص كل المرافق العمومية بما في ذلك الدفاع والأمن والعدالة. وهذا يقتضي إسناد دور الأمن والدفاع لمقاومات وشركات شرطة خاصة تكون مهمتها تلبية الطلبات الخاصة في مجال الأمن المقدمة من طرف الزبناء الاجتماعيين.

إن الدولة، أو القطاع السياسي العمومي في نظر روثبارد، تمثل الشر المطلق، وهي بتعبيره "أكبر تنظيم إجرامي في كل العصور، وأكثر المافيات فعالية عبر التاريخ". فالضرائب التي تقوم الدولة بانتهابها من المواطنين هي مجرد سرقة أضيفت عليها صبغة المشروعية عن طريق القانون.

والخدمة العسكرية أو المدنية التي تفرضها هي أكثر أشكال العبودية حدة في المجتمعات المعاصرة.

وبدون أن نستطرد في سرد آراء هذا المفكر الفوضوي الأمريكي، نقول إن ما يستنتج من تحليلاته هو أن الدولة في العمق قطاع سياسي خاص في ملك شذمة من البيروقراطيين السياسيين الذين انتزعوا المشروعية غصباً من أصحابها الأصليين، ونصبوا أنفسهم محتلين للإدارة العامة، وللمصلحة العامة، وللمشروعية القانونية، وهي آراء كافية لتهديم الحدود القدسية المصطنعة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في السياسة.

قد يقال إن هذا المفكر الليبرالي الذي يدفع بالمنطق الليبرالي إلى حدوده القصوى، يسقط في النزعة الفوضوية التي وضعت على رأس جدول أعمالها تفكيك الدولة من حيث هي جهاز تسلط وقمع، لكننا نجد تقريباً نفس الفكرة لدى الفكر الماركسي التقليدي الذي يعتبر الدولة جهازاً سياسياً خاصاً استولت عليه البورجوازية وسخرته لصالحها، والمطلوب هو نقله من حالة الخصوصية البورجوازية إلى حالة العمومية البروليتارية (التي أثبتت التجربة الكبرى لهذا القرن طابعها الطوباوي).

إن النموذجين السابقين الليبرالي الفوضوي، والماركسي كلاهما يقدمان الدعم النظري الكافي للطعن في مفهوم القطاع السياسي العمومي ويساعدان على التشكيك في مفهوم العمومية، وعلى كشف الأقنعة، أقنعة القدسية الدهرية التي اكتسبها بالتدريج مفهوم القطاع السياسي العمومي، وكأنه شيء آخر غير قطاع سياسي خصوصي أضيفت عليه هالات القدسية وسمات التميز والجبليّة، والانتماء إلى الطبيعة، طبيعة الأشياء ذاتها. فلنقل على الأقل بأن الأمر ليس بمثل الرسوخ الذي يقدم إلينا به، وإن الرهان الاستراتيجي للقطاع السياسي العمومي هو أن يميز نفسه عن القطاع السياسي الخاص، ويكسب نفسه من صفات التمثيلية العمومية، والمشروعية

الدستورية بما يمكنه من تسوية سيطرته وكأنها فعل الطبيعة ذاتها. ولعل النتائج ذاتها تطل مفهوم القطاع السياسي الخاص الذي يتلمذ على نمذجه السابق ليحول بدوره النسبية إلى المطلق، ويلحق هو أيضاً التاريخ بالطبيعة .

الفصل الثاني في السلطة

استراتيجيات السلطة

إذا كانت الحرب هي السياسة بوسائل أخرى في لغة كلاوزفتر، فإن السياسة بدورها هي الحرب بوسائل أخرى.

من شأن هذا التعريف أن ينزع عن السياسة أقنعتها وأوهامها ومساحيقها المختلفة. إنها فن إدارة الصراع بأساليب وأدوات تمتد من العنف الفيزيائي إلى العنف الرمزي. والصراع السياسي هو صراع حول المصالح العاجلة والآجلة للأفراد والفئات : مصالح احتياز السلطة، واحتياز المال، واحتياز الحظوة.

كل سلطة تعرف أن لها حظوة وحظ تحكم في مسار المجتمع كله، وحظوة وحظ تحكم في ثروته المادية والرمزية، وأنها موضع تطلع الجميع، ورغم أنه يفترض أنها تمثل المجتمع، والمصلحة العامة، فإن لديها سبباً أولياً في التمييز بين مصلحتها (مصلحة السلطة) ومصلحة الدولة، ٤ يدفعها إلى المزاوجة الرفيعة بين مصلحتها في البقاء والاستمرار ومصالح الدولة.

إذا ما استلهمنا كتابات ماكيفلي الذي كان أول من استوعب المفهوم الحديث للسياسة وممارسة السلطة، نستطيع أن نميز بين ثلاث استراتيجيات كبرى للسلطة. هدف هذه الاستراتيجيات الأقصى هو أن تحافظ على ذاتها وتحقق لنفسها الاستمرار، انطلاقاً من تصور ليبرالي للسياسة قوامه أنها صراع حول الخيرات والسلطات والرموز، أو بكلمة واحدة صراع مصالح وهذه الاستراتيجيات الكبرى هي : استراتيجية الشراسة، استراتيجية الكذب، استراتيجية الوهم.

استراتيجية الشراسة، هي استراتيجية القوة السافرة، والصرامة المطلقة، وهي على النقيض من خطط الضعف، لأنها تقوم على أن أي تهاون أو تنازل أو تسامح معناه انفتاح ثغرة ضعف في كيان السلطة. فمشاعر العطف والحشمة والحنو لا مجال لها في عالم السياسة لأنها مؤشر ضعف وحاجة. فكل شبهة تردد أوجبة تساهل ستقرأ على أنها مؤشر ضعف يمكن أن يسيل لعاب الطامحين والطامعين. وكل تنازل سيجر وراءه سلسلة من التنازلات، وهو ما سيفتح باب التداعي والانهيار.

الاستراتيجية الثانية هي استراتيجية الكذب والخداع.

تعلم السلطة، كامل العلم، أن الكذب، الذي هو رذيلة أخلاقية هو هنا فضيلة سياسية من الدرجة الأولى، وذلك لأنه كذب وظيفي هدفه تيسير اشتغال وأدائية نظام السلطة وتمكينه من الاستمرار. والكذب هنا يعني إخفاء كل أو بعض الحقائق وإخفاء بعض الأسرار وبعض الأشخاص، كما يعني إظهار بعض الأشياء على غير حقيقتها. وبما أن حبل الكذب قصير، فإن ذاكرة الشعب بدورها قصيرة. وفي هذا المجال يستحسن تجنب الكذبات الكبرى وتقسيط الكذب إلى وحدات صغرى (كذبيات - Mensogèmes).

الكذب السياسي في مظهره السلبي (الإنكار والإخفاء) والإيجابي (الادعاء والإظهار)، من حيث هو رواية غير مطابقة للواقع، يستهدف تجميل وجه السلطة وتحسين صورتها، بإخفاء ما هو شاذ وقبيح أو غير مقبول. وكما تقول "حنا أرنت" في دراستها حول «الحقيقة والسياسة» فإن «الأكاذيب قد اعتبرت دوماً أدوات ضرورية ومشروعة، ليس فقط بالنسبة لمهنة رجل السياسة أو الديماغوجي بل أيضاً لرجل الدولة».

فالسياسة والسلطة ليستا مملكة الحقيقة، وربما لم تكن كذلك في يوم من الأيام.

أما الاستراتيجية الثالثة فهي استراتيجية الوهم والإيهام. فالمعطى الأساسي في عصرنا هذا هو الطفح الديموغرافي الهائل. وهو علة عدم التوازن بين الخيرات والبشر. فالتفاوت بين الناس في الأنظمة الليبرالية المعاصرة ليس فقط حتمية طبيعية أو اقتصادية، بل ربما كان ضرورة وحاجة أيضاً. وبما أنه من المستحيل في ظل هذا النظام لإرضاء الجميع، وعلى الأخص الطبقات الدنيا، وتحقيق الإشباع للجميع، وتوفير السكن والاستشفاء والتعليم لكل الناس فإن دغدعة الأحلام، والوعد بالجنة الأرضية يفرض نفسه كإحدى الآليات الأساسية لشد الناس إلى النظام السياسي باعتبار أنه سيحقق يوماً هذا الأمل.

والنظام السياسي الناجح هو الذي لا يكتفي بتقديم الوعود بتنفيذ المطالب النقابية والاجتماعية والسياسية المطروحة بل يعد بتحقيق الآمال والأحلام الكبرى في التقدم والعدالة والحرية وغيرها. فهو يعلم أن اليأس هو الموقد للثورة، وأن الأمل هو الترياق الذي يمكن من استمرار الحياة حتى لو كانت قاسية.

والأداة الأساسية في هذا الباب هي الخطابات والبلاغات واللغة المعسولة عموماً. ودور وسائل الإعلام الحديثة هو تبليغ هذه الوعود وإشاعتها على نطاق واسع، وحفز الآمال وقمع اليأس القاتل.

ومن بين أشهر تقنيات الوهم والإيهام الالتفاف على المشاكل عن طريق تشكيل لجان ومجالس (عليا أو جهوية، دائمة أو مؤقتة) تُرصد لها ميزانيات وبنائات وأجور وموظفون رمزيون حتى تكون السلطة قد تملصت من كل مسؤولية في عدم الإنجاز.

الشراسة، الكذب، الإيهام ذاك هو الثالث الاستراتيجية في عمل أية سلطة تريد لنفسها الاستمرار. وبما أن كل سلطة هي بطبعها وطبيعتها ميالة إلى الخلود والاستمرار، فإن تلك هي – في منظور ماكيافيلي – أقانيمها الثلاثة.

في أسس النظام الشمولي

عرفت المجتمعات القديمة ظاهرة الاستبداد السياسي بأشكال متفاوتة، إلا أن العصر الحديث، وبالضبط القرن العشرين، شهد ظاهرة فريدة في تاريخ البشرية، هي ظاهرة الأنظمة الشمولية (التوتاليتارية) في الغرب أولاً ثم في العالم المتخلف ثانياً. وتتميز الدولة الشمولية عما عداها من أشكال الاستبداد المذكورة في التاريخ، بأنها ليست فقط سيطرة سياسية وربما استغلالاً اقتصادياً، بل هي بالإضافة إلى ذلك هيمنة سياسية كاملة على المجتمع، وتسلط سيكولوجي شامل على الأفراد، مستعملة في كل ذلك مظاهر التقدم التكنولوجي الرهيبة التي تم الحصول عليها.

الدولة الشمولية ظاهرة خاصة بالعصر الحديث ونموذجها الأمثل هو الدولة الهتلرية والموسولونية والستالينية. هذه الدولة هي ضرب من الاستعمار الداخلي للمجتمع، والاحتلال الكامل للفرد، تحصى عليه أنفاسه، وتقرأ (بل تتحكم في) مافي صدره، وتكيف وعيه، بل تحدد لاشعوره، وتلون خياله، وتتحكم في كل المجال السياسي بحيث تكون الدولة هي كل شيء وما عداها لا شيء.

هذه الظاهرة العصرية الفريدة حفزت الفلسفة السياسية الحديثة على التفكير في الأسباب العميقة والبعيدة لهذه الظاهرة الجديدة نذكر على الأقل أبرزها متمثلاً في كتابات الفكر الألماني (مدرسة فرانكفورت) والأمريكي (حنة أرنت) بالخصوص.

وتعتبر كتابات هذه الفيلسوفة كتابات متميزة في هذا الباب. ومنها نستلهم الملامح العامة للنظام الشمولي.

وقد حددت هذه الدراسات السمات الأساسية لهذا النظام السياسي في جملة عناصر تتمثل في :

1 - أولوية ماهو جماعي على ماهو فردي حيث يقدم النظام الشمولي نفسه على أنه ممثل للتاريخ وللمصلحة الاجتماعية العامة، فافرضاً بذلك اختياراته السياسية على أنها اختيارات تاريخية مطلقة، ومقدماً إياها كقدر تاريخي لاراد له. في ظل هذا النظام ينسحق الفرد انسحاقاً مطلقاً حيث تمارس الدولة نوعاً من الاستعمار الداخلي الذي يجعل الأفراد مجرد وسائل وأدوات لتحقيق برامجها وأهدافها باسم مصلحة جماعية لاجدال فيها.

2 - أولوية الدولوي L'étatique على الاجتماعي وغلبة منطق السياسة الرسمية على منطق المجتمع، وغلبة الواجب على الحق. في هذا النظام يتم إلحاق المجتمع إلحاقاً كلياً بالدولة، فتصبح الدولة ومنطقها وحاجاتها إملاءات لا تقاوم. وبدل أن تكون الدولة تابعة للمجتمع، معبرة عن مطالبه وحاجاته، وبدل أن تكون الدولة دولة المجتمع، يصبح المجتمع تابعاً كلياً للدولة، ويفقد المجتمع مجتمع الدولة، أو بعبارة أخرى فإن سياسة الدولة تكيف المجتمع كلياً لصالحها وتفرض منطقها وتكيف التطور التقني لصالح تقوية موارد الدولة، ولتمتين وتوسيع سلطاتها في الميادين كافة.

3 - أولوية الإيديولوجيا على الواقع. والمقصود بالإيديولوجيا هنا مجموعة التصورات والخطط والتمثيلات السياسية التي هي أقرب ماتكون إلى وهم أو متخيل تفرضه القوى البيروقراطية والتقنية المسككة بتلابيب الدولة بكل الأساليب. وهكذا يتم تكيف جميع المطالب الاجتماعية ومطامح المجتمع المدني مع هذا الوهم الإيديولوجي المسبق المسيطر على كل المجالات.

4 - أولوية القوة على الإجماع. اللغة المستعملة في التدبير السياسي للدولة الشمولية هي لغة الحديد والنار والأمر، لا لغة الحوار والديموقراطية والاستشارة، لغة السجون والتكيد ومؤسسات إعادة التربية والتأهيل حيث

تصبح المعارضة اختلالاً عقلياً، والتمرد جنوناً، وتصبح مؤسسات الطب العقلي جزءاً أساسياً من الآلة السياسية الرهيبة.

5 – أولوية الكارزمية على المسار الموضوعي للتاريخ، حيث تتم شخصنة المجتمع بكامله في قائده، الذي يتماهى مع الحزب ومع الدولة ومع المجتمع، ومع التاريخ، فالقائد هو عقل المجتمع، وإرادته هي إرادة المجتمع، كلامه حكمة، ورأيه قانون، هو الذي يهب الحياة وينفث الموت.

إذا أردنا بحركة معكوسة، وصف ماهية النظام الشمولي وصفاً اختزالياً قلنا إنه النظام الذي يختزل الفرد كلياً إلى المجتمع، ويختزل المجتمع كلياً إلى الدولة، ويختزل الدولة إلى الحاكم :

الفرد ← المجتمع ← الدولة ← الحاكم

إنه نظام يتدبّر بالفرد الغفل، المواطن المجهول، وينتهي بالفرد المعلوم الذي تصب فيه كل ملاكات وثرعات الفرد والمجتمع والدولة.

ولاشك أن النظام الديمقراطي نظام يسير في الاتجاه المعاكس. فإذا كان المسار المتلاحق الوارد أعلاه للنظام الشمولي هو مسار الاستلاب المتدرج، فإن المسار الديمقراطي المعكوس هو مسار التحرر وإقرار الحقوق.

النظام الشمولي بلغة أخرى هو النظام الذي تمتص فيه الدولة مجسمة في الحاكم كل حقوق الأفراد والمجتمع، وكل حرياتهما. وهذا النظام ليس، في منظور الفلسفة السياسية المعاصرة، وبالأخص لدى حنة أرنت، ليس نظاماً ديكتاتورياً، بل هو نظام سياسي نوعي أصيل يختلف اختلافاً ماهوياً عن أشكال الاضطهاد والسيطرة السياسية الأخرى. إنه نظام يحول الشعب إلى جمهور، والقانون إلى عجينة رخوة، والفرد إلى مسمار، والدولة إلى آلة لإرهابية جهنمية، والإيديولوجيا إلى شعار جماعي، والأحزاب إلى عيون

وآذان تتجسس على الشعب، ويحول كل المؤسسات إلى مجرد ديكور
للسياسي.

السلطة الباهرة، السلطة الفاتنة

يعود مفهوم «تكنولوجيات السلطة» إلى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو الذي تخصص في دراسة آليات السلطة، أي أدائها، وكيفية إمساكها بتلابيب المجتمع. ولن يهملنا هنا مناقشة أطروحة فوكو المركزية حول السلطة والتي ترفض كل اختزال للسلط المختلفة في المجتمع إلى سلطة واحدة هي السلطة السياسية متمثلة في الدولة، وبالتالي إغفاله لعدم تساوي وتكافؤ السلط المختلفة : سلطة الآباء، سلطة الأمهات، سلطة الأسرة ككل، سلطة الأساتذة، سلطة الإعلام...إلخ.

بل إن ما يهملنا هنا هو التوقف قليلا عند مسألة تكنولوجيات السلطة. وهنا أيضا نذكر أن فوكو رفض الوقوف عند المنظور السلبي للسلطة : السلطة تقمع، تُحَرِّم، تُحَرِّم وتقول لا ... لا، وأنه أبرز الممارسة الإيجابية (بالمعنى الرياضي لا بالمعنى القيمي) للسلطة، من حيث أن هذه الأخيرة توجه، تصنع المعرفة، وتصنع الحقيقة، وترسم المثل، وتنتج أو تحت على الإنتاج. ففي مجال الجنس مثلا تمارس السلطة تكييفًا وتوجيهًا، وبالتالي إنتاجًا للفعل الجنسي.

لكن المسألة التي يبدو لي أنها لم تحظ بما يكفي من التحليل هي المسألة التالية : ما السر في هذه الجاذبية، في هذا الإغراء الذي تمارسه السلطة دوماً؟ ما هو السر في كون السلطة على العموم باهرة وفاتنة؟ لماذا يتهافت الناس على السلطة ويفتنون برجالاتها ورموزها، ويتقربون إليها في ضرب من الانسحار والانفتان، ويتمسحون بها كما يتمسح الوثنيون بمقدساتهم؟

يجب أن نشير أولاً إلى أن السلطة تسحر الجمهور، نعم؛ لكنها تسحر أولاً أصحابها وحملتها وتبهرهم، وتخرجهم من طور الاستواء إلى طور الاعتلاء. فرجال السلطة إنما يتلبسون سيكولوجياً مقتضياتها ومتطلباتها. وأول هذه المتطلبات هي الميل العُظمي (Paranoïd)، والشعور بالسمو والاعتلاء. ولن أقف هنا عند حدود تقديم فرضيات تفسيرية من طبيعة نفسية أو اجتماعية، كمظاهر التفوق التي تجعل رجال السلطة هم الذين يحكمون بين الناس ويفصلون في الأرزاق، ويوزعون الاستحقاقات والخيرات والرخص والأذونات، بل سأغامر بتقديم فرضية تفسيرية ميتافيزيقية لهذه الظاهرة : ظاهرة الميل العُظمي في كل سلطة. ومؤداها أن الكائن البشري كائن ضعيف وهش ومتناه. وهذا الشعور ينهش قلب كل كائن فتراه يتحایل عليه استجابةً أو إخفاءً بألف وسيلة ووسيلة : بكسب المال أو مراكمة الممتلكات والخيرات، أو بتحصيل مظاهر الحظوة الرمزية والمعنوية في مختلف المجالات الثقافية والرمزية. وربما كان اجتياز منصب سلطة من بين أكثر الترقيات قوة وإشفاء لهذا الشعور الأنطولوجي السلبي.

فالسلطة تمنح لحاملها أو لصاحبها هذا الدواء السحري الذي يطفئ لظاه ويستجيب لتعطشه عن طريق التشبه اللاوعي بالذات الإلهية. السلطة ترفع صاحبها فوق مستوى البشر العاديين، الفنانين، المحتاجين، وتجعلهم هم (أي البشر) في حاجة إليه، وتشعره بأنهم أدنى منه من حيث المرتبة الأنطولوجية ذاتها. إن مكانة السلطة (وبخاصة السلطة السياسية التي هي جماع وعصارة كل السلط الأخرى) هي مكانة فوق بشرية في أعين أصحابها وحملتها أولاً ثم في أعين مستهلكيها ورعاياها ثانياً. في كل سلطة إذن قدر من التشبه بالذات المتعالية (Théomorphism).

وليست طقوس البهاء والفخامة، من كراسي فارهة وملابس مزركشة من سندس واستبرق، ومن ألوان زاهية وموسيقى صاخبة ورسوم وتماثيل

وأشكال، ومن بنايات فخمة توحى بالوجاهة والسمو، والوقار، والجدية (التي تحد من القهقهة وتحجمها إلى مجرد ابتسامة وقورة مأكرة)، ناهيك عن الممارسات الفاتنة الأخرى : المشية المتأنية المتأنقة والكلمة المدروسة "الحكيمة"، والسيارات الفارحة طولاً وعرضاً هي ما يُولد هذا الشعور العظامي التشبهي، بل إن هذه الطقوس والممارسات هي استجابة لهذا الشعور العظامي التشبهي وتشخيص له في الملموس.

بدون إفساح المجال ابستمولوجياً لهذا البعد الميتافيزيقي سيظل تحليل آليات السلطة ناقصاً وغافلاً عن آلية أساسية من آليات فعل السلطة وهو الإبهار والإفتان والإغراء (Fascination).

هذا البعد القدسي والتقديسي، الذي يشكل آلية رئيسية في عمل كل سلطة تعكس الأدبيات السياسية في كل التراثات الثقافية. فاعتبار الحاكم ظلًا لله على الأرض، أو خليفة لله في الأرض هو نوع من إضفاء القدسية ذات النزعة التشبيهية على الحاكم. هذه الصورة يعبر عنها الشاعر العربي في كلامه إلى الخليفة الفاطمي : «فاحكم فأنت الواحد القهار».

من بين الاتجاهات الفكرية الحديثة التي ناهضت هذه التصورات والممارسات وصبت جام نقدها على الدولة نذكر الاتجاه الفوضي ورائده الروسي باخونين في كتابه «الله والدولة» (1871)، حيث ربط بين الشعور الديني والشعور السياسي، واعتبر الأول تمهيداً وتبريراً للثاني.

لذلك تعتبر إزالة الهالة القدسية عن أشخاص ومؤسسات وممارسات السلطة خطوة أساسية ضمن أي مشروع ديمقراطي، والشرط القبلي لتحقيق الحداثة السياسية.

في الأساس الميتافيزيقي للسلطة

ترجع نظريات التعاقد نشوء السلطة في المجتمع إلى اتفاق الناس وتعاقدهم الضمني على التنازل عن قسط من حرياتهم لصالح هيئة تتولى تنظيم وتدير أمور المجتمع. السلطة من هذا المنظور ناتجة عن تعاقد وتنازل يستهدف تنظيم شؤون الجماعة للخروج من حالة الفوضى إلى حالة النظام أو للانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية كما يقول أصحاب نظرية العقد الاجتماعي.

السلطة بهذا المعنى هي وسيلة الخروج من الفوضى، وانعدام الأمن، أي أنها ناشئة إلى حد ما عن الفوضى والتسيب وحالة حرب الجميع السافرة ضد الجميع. هذا التحليل يصدق على المستوى الجماعي، أما على المستوى الفردي فالأمر يتطلب بعض التعديل؛ ذلك أن هناك جذراً فردياً نفسياً وميتافيزيقياً لمسألة السلطة.

بأي معنى ؟

تداهم شعور كل فرد إنساني مشاعر الدونية الميتافيزيقية والإحساس بالنقص. فالكائن البشري منذور دوماً للإحساس بنهائيته وبمحدوديته وبأنه آيل إلى زوال، فتراه يجتهد ليل نهار لمراكمة المظاهر والمشاعر التي تحد من غلواء هذا الشعور الميتافيزيقي، ومن ثمة يمكن اعتبار السعي الدؤوب نحو الكسب والربح وتحصيل الممتلكات، ونحو مراكمة الأموال واحتياز السلط محاولات لسد هذه الثغرة.

وربما كان احتياز السلطة السياسية هو إحدى أقوى الآليات القادرة على التعويض عن الإحساس الميتافيزيقي الدائم بالمحدودية والقصور والانتذار للموت. فحيازة السلطة تمكن الفرد الذي امتلكها من التغلب على هذا القلق الميتافيزيقي، وتجعله يشعر بالامتلاء والتفوق على الآخرين، وكأنه أصبح كائناً من طينة أخرى، من عالم آخر تنتفي فيه الحاجة والمحدودية والانتها. وقد التقط أحد الفلاسفة هذه العلاقة السرية الرهيبة بين السلطة والموت حيث قال «إن البحث عن السلطة يمكن أن يكون مجرد وسيلة رمزية - سحرية لمقاومة القلق الناتج عن شعور المرء بأنه سيموت. فتهافت الناس من أجل الحصول على ذرة من السلطة المالية أو السياسية لا يفسر فقط بهمهم من أجل الحصول على المتع والخيرات أو برغبتهم في الحصول على الهيبة الناتجة عن الجاه والمكانة المتميزة، بل إن هذا التهافت ناتج عن الحاجة الملحة إلى مراكمة الحياة، وبالتالي إلى إبعاد الموت»¹.

أكد أن السلطة في حد ذاتها لذة مركبة أي محصلة للذات أخرى جزئية : لذة المال، ولذة الجاه، ولذة الاستمتاع بكل خيرات الطبيعة وبكل الخيرات البشرية؛ لكن أعظم لذاتها هي اللذة الميتافيزيقية العظمى المتمثلة في الشعور بالتفوق والارتقاء فوق مصاف البشر وفي التشبث والتشبه بعالم الخلود (Théomorphisme)

يقول ابن هانيء الأندلسي في مدح الخليفة المعز لدين الله الفاطمي :
ما شئت لا ماشاءت الأقدار

فاحكم فأنت الواحد القهار

لقد أحسن الشاعر هنا التعبير تلقائياً عن فرضيتنا الميتافيزيقية هاته خير تعبير. إلا أن هذا الشعور بالتفوق والسمو فوق مستوى البشر، والذي يحقق لصاحبه متعاً ما بعدها متع، ليس قاصراً على الرئيس أو الخليفة، بل يطال

1 - L. Vincent Thomas : Mort et pouvoir Payot 1978 p 134

ويداهم معظم الناس الذين تختلط في أحاسيسهم مشاعر التبجيل للقائد بالرغبة اللاواعية في التشبه به واحتياز بعض من قدراته.

إن امتلاك السلطة معناه التحكم في أرزاق ومصائر الآخرين، إنه "مراكمة للحياة" و"طرد للموت". والتحكم في الآخرين يعني التصرف في حياتهم، «والتصرف في حياة الناس هو الوجه الآخر، غير المعبر عنه، للإفلات الذاتي من الموت، عن طريق تعريض الآخرين لها» كما يقول مناحيم (نفس المرجع السابق ص 135).

يتيحاً لمالك السلطة أنه بحيازته سلطة المال والقرار قد تخطى «عتبة الموت»، وحمى نفسه من عوادي الزمن، وقفز فوق مستوى البشر العادي، مستوى الفانين، واستقر في برج الخالدين. فهو على النقيض منهم ليس معرضاً للظلم، أو للسلب، أو للنهب، أو الخصاص، أو الفاقة، أو للاعتداء، أو للاحتقار. بل على العكس من ذلك فهو محط تكريم من طرف الجميع وزلفى، وتمجيد، وتعظيم، وهدايا، وهبات، ومدائح تكال ذات اليمين وذات الشمال، لتؤكد له ذلك الشعور الميتافيزيقي الداخلي الراسخ (والمنتظر دائماً للتأكيد) بالتميز والتفوق والسمو، والجلال. وقد كانت الطقوس الاحتفالية في التنصيب وما يصاحبها من زركشات ونياشين وزخارف لجسد وملابس ملك أو رئيس القبيلة البدائية تؤدي هذه الوظيفة.

ذلك الشيخ النحيف، المقوس الظهر، الذي يمر عليه الناس، وهو يسير سير السلحفاة على الشاطئ، بين جاهل ومتجاهل، كان في يوم من الأيام سيداً، وزيراً يقام له ويقعد، كانت داره عامرة وكان الأناس يتهافتون عليه، ما بالهم اليوم لا يأبهون به، ولا يكاد يلتفت إليه أحد حتى للسؤال عن الساعة؟

عندما كان صاحبنا في السلطة كان مهاب الجانب لأنه محاط بكل مظاهر الأبهة والجلال التي تحرص الدولة على إضفائها على سدنتها. أما

اليوم فقد انفض الجميع من حوله، والسبب في ذلك ليس هو أن الناس لم يعودوا يجدون لديه حامياً لمصالحهم ومفتاحاً لمطالبهم وحلاً لمشاكلهم. قد يكون ذلك وارداً. لكن السبب الأعمق ربما هو أن الناس يرفضون تصديق ما يرون، يرفضون رؤية رجل السلطة عادياً وعارياً من تلك الهالة السحرية التي ترتبط في أذهانهم برجل السلطة كإنسان فوق العادة.

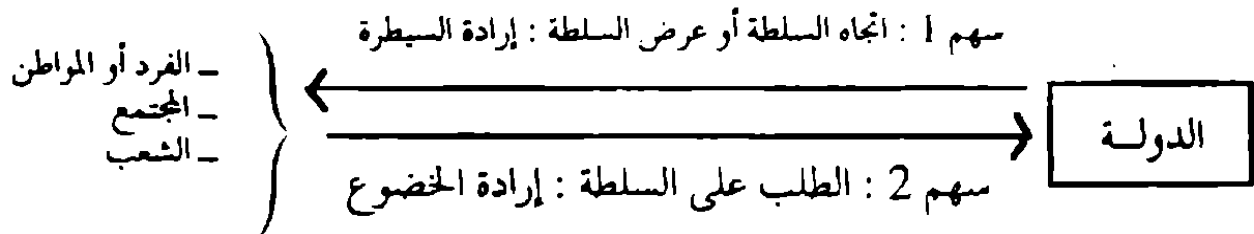
وعلى وجه الإجمال فإن أساس السلطة ليس فقط هو ما هو دنيوي (مكاسب اقتصادية، تسلط سياسي، تفوق معنوي) ككائن محدود، نهائي، ومنذور للموت، لكنه متطلع إلى المجاوزة والخلود. فبعد التعالي والتجاوز يشكل إلى حد بعيد بنية الشعور الإنساني ذاته. وربما كانت تجربة السلطة هي أحد أسير الطرق إلى اكتساح هذا البعد وإلى تجاوز الشرط الإنساني.

ماهية السلطة بين إرادة السيطرة والرغبة في الخضوع

يغلب على التصورات والدراسات المتعلقة بالسلطة والدولة منظور وحيد الجانب. إذ عادة ما ينظر إلى السلطة (ونموذجها السلطة السياسية) على أنها تمارس التحكم، والقمع، والسيطرة والاستبداد والهيمنة الفيزيقية والإيديولوجية، وأن المواطن، حتى في أكثر الدول ديمقراطية وحرية، إنما يتلقى هذه السلطة ويحصلها باعتبارها قوة خارجية قاهرة لا راداً لها.

هذا المنظور الوحيد النظرة، والوحيد الاتجاه يعتبر السلطة سيطرة يتجه سهمها باستمرار، وفي كل العصور والأمصار، من الدولة إلى الفرد (أو المجتمع أو الشعب...).

وإذا كان الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو (M. Foucault) الذي تخصص في دراسة استراتيجيات وأشكال ومستويات السلطة، قد عدّ قليلاً من التصور المركزي والسلبى للسلطة يبرز مظاهر وأشكال انتشارها عبر الشبكة الاجتماعية، ويأظهار وجهها الآخر غير القمعي والمتمثل في دورها في الإنشاء والتوجيه وصياغة العقول والنفوس وتدير أمور الحياة (Bio - pouvoir)، فإنه لم يول السهم رقم 2 أهمية كتلك التي أولاهها له مجايلوه من الفلاسفة (دولوز – غاتاري – ليوتار) والسيكولوجيين (لاكان – لوجندر) وأسلافهم من البويسني (La boétie) وكنط وهيغل بالإضافة إلى فرويد ورايخ ولاغاش وفروم وأدلر.



يرجع الفضل في تعديل هذه النظرة التقليدية للسلطة إلى أصول فلسفية ومضمون هذا التعديل الذي يمثله السهم الثاني هو أن السلطة ليست فقط قوة إرغامية مسلطة من الدولة وأجهزتها المختلفة على الفرد والمجتمع، بل إنها استجابة لطلب صادر عن هذين الأخيرين. فالسلطة بهذا المعنى تلبية لحاجة، واستجابة لمطلب، فكل من الفرد والجماعة في حاجة إلى أن تمارس عليهم السلطة سيطرتها وتصرف فيهم قوتها، وبالتالي فإن أساس السلطة هو الرغبة في الخضوع.

وبعد ذلك تختلف تفسيرات هذه الحاجة، فبعضهم يراها حاجة نفسية، وهذا الاتجاه نلاحظه عند مدارس التحليل النفسي المختلفة؛ والبعض الآخر يراها حاجة ميتافيزيقية.

يتساءل القاضي والكاتب الفرنسي المعروف : البويسى Laboétie (1530-1563م) في مؤلفه «خطاب في العبودية الطوعية» قائلاً بأنه «يريد أن يفهم كيف يحدث أن العديد من الناس، والعديد من المدن، والعديد من الأمم تتحمل وتتقبل أحياناً كل شيء من طرف مستبد واحد ليس له من القوة إلا ما أعطوه له، وليست له قدرة على إيذائهم إلا بقدر ما يرغبون هم في بقاءه، ولا يستطيع أن يمسهم بسوء إذا لم يكونوا يحبون التألم منه بل مواجهته». وكأنه ينتهي إلى أن أساس الاستبداد والسلطة عموماً هو الرغبة في الخضوع أو إرادة الخضوع المعبر عنها من طرف من تمارس عليهم، بل إنه ليتعجب كيف أن الناس يتمسكون بوضعيتهم العبودية ويدافعون عنها وكأنها وضعية نجاتهم وخلاصهم. «إن الناس هم الذي يندرون أنفسهم للخدمة والعبودية، وهم الذي يقطعون حناجرهم».

والطريف أننا نجد لدى كنت و هيغل نوعاً من التفسير المقارب. فالناس في نظر كنت يخشون أن يصبحوا أحراراً لأن من السهل والمريح أن يترك المرء نفسه منقاداً ومقوداً من طرف سيده. وبالتالي فإن ميلنا الطبيعي إلى الكسل والخبط ربما كان هو السبب في تصورنا وتبعيتنا وعبوديتنا، وحاجتنا الصميمة إلى سيد. أما لدى هيغل فالمسألة هي مرتبطة بجدل العبودية والسيادة حيث يرتبط الخضوع بذلك الذي لا يستطيع أن يذهب حتى النهاية في الصراع من أجل اكتساب إنسانيته فيقنع بالعبودية بدل مجابهة الموت. فالخضوع بالنسبة لهيغل هو الوجه الآخر للسيطرة، وهو ناتج عن الخوف من الموت أي عن الرغبة في العيش، بدون مجازفة، وبدون قدرة على الصراع.

وفي هذا السياق نفسه يرجع سارتر الحاجة إلى التبعية إلى الشعور الفردي، وبالضبط إلى سوء النية الذي يوحى للمرء بأنه ليس حراً وليس بالتالي مسؤولاً، ويدفعه إلى الخوف من حرته الخاصة فيقع في برائن التبعية والخضوع. بل إن فلاسفة آخرين يتحدثون عن متعة الخضوع ولذة الخضوع المتجذرة في النفس البشرية.

وهذا التأويل الأخير ينطلق من المنظور التحليلي النفسي الذي يعتبر الفرع المعرفي الذي أولى لتحليل الأسس السيكولوجية للسلطة أهمية كبرى. فقد حفر التحليل النفسي عن الجذور النفسية العميقة المولدة للحاجة إلى الخضوع إما عبر التجربة الأوديبية التي هي الشكل الأمثل للارتباط بالأب، أو عبر الآنا الأعلى الذي يتضمن نوعاً من توهم السيادة والقوة، أو عبر آلية التماهي أو التوحد اللاشعوري بالمعتدى عن طريق الخضوع له.

أما المحلل النفسي الذي دفع بهذا المنظور إلى أقصاه فهو وليم رايبخ الذي حلل ظاهرة خضوع الجماهير للنازية والفاشية في كتابه «السيكولوجيا الجماعية للفاشية» (1933) معلناً أن الجماهير لم تكن مخدوعة بل إنها كانت تريد الاضطرهاد وتطلب السيطرة.

يرجع الفضل إذن للتحليل النفسي بمختلف مدارس واتجاهاته في إلفات النظر للوجه الآخر للسلطة كقوة وسيطرة مطلوبة ومرغوب فيها. فالسلطة بهذا المعنى ناتجة عن الطلب الفرد والجماعي أكثر مما هي ناتجة عن الميل الطبيعي في السلطة إلى ممارسة سيطرتها وقدراتها في التحكم.

إلا أن الأساس السيكولوجي اللاواعي للسلطة الذي نتحدث عنه فروع التحليل النفسي المختلفة ليس أساساً واحداً، ففرويد يتحدث عن هشاشة الكائن وحاجاته الأساسية في الأمن والتغذية، وعن دور «مثال الأنا» الذي يتكون ضمن الأنا الأعلى ثم يستقل عنه في توليد مشاعر الخضوع للزعيم أو الرئيس أو السيد باعتبارهم مثلاً للأنا، ووليم راينغ يتحدث عن الحاجة إلى الخضوع، كما يتحدث آنا فرويد عن الآلية النفسية للتوحد بالمعتدى كآلية نفسية مولدة للخضوع. بينما يتحدث إيريك فروم عن الطبع السادي المازوخي المولد لمظاهر السيطرة والخضوع، في حين يتحدث آخرون (لوجندر مثلاً) عن حب المراقب إلى غير ذلك من العناصر. لكن كل هذه العناصر تصب في خانة واحدة وهي إبراز ذلك الوجه الآخر للسلطة، وهو كونها مرغوبة ومحط طلب اجتماعي وفردى.

من خلال المنظور التحليلي النفسي يبدو أن السلطة ليست سيطرة طبقية مسلطة على الرقاب كما تتصورها النظرية الماركسية، وليست «عنفاً» أضيفت عليه الشرعية الاجتماعية كما يرى فيبر، بل هي، من حيث جذورها السيكولوجية، استجابة لحاجة بشرية عميقة في النفس الإنسانية، حاجة إلى الخضوع ولذة في الاستمتاع بالسيطرة.

لكن ألا يتضمن هذا التصور قدراً من إضفاء الشرعية إن لم يكن على السلطة في حدودها المعقولة، فعلى الاستبداد والشطط في استعمالها.

مراجع :

- **Les conceptions politiques du XXème siècle** - chatelet et kouchner, PUF 1981
- **Les théories du pouvoir, :** - Russ, Jacquelin poche, 1994

الفصل الثالث

الحزبية بين التقليد والتحديث

في الانشطار السياسي

كل سلوك سياسي، نظرياً كان أو عملياً، معرض لجاذبيتين قويتين :
جاذبية مركزية جاذبة نحو المركز، وجاذبية مركزية طاردة. الجاذبية الأولى
جاذبية توحيدية، والجاذبية الثانية جاذبية انشطارية وانفتاتية.

عوامل التوحيد في الممارستين النظرية والعملية في السياسة هي
الخطر الخارجي، إما من حيث وجوده الفعلي أو من حيث الإيهام بوجوده.

ففي فترات الدعة والرخاء، تنقلص الحاجة إلى الخطر الخارجي كعامل
موحد.

لكن في فترات الأزمة، والندرة واحتدام الصراع حول الموارد والسلط
تبرز الضرورة القصوى لاستدعاء مسألة الخطر الخارجي.

ومن عوامل التوحيد كذلك وجود شخصية لدنية (كارزمية) تحتكر
التوجيه وحق التأويل، وتتخذ طابعاً قدسياً يجعل الفاعلين السياسيين في
الحقل (حزب)،

أو دولة...) يلتفون حولها، ويتدافعون في الولاء لها والتقرب منها إلى
حدود الزلفي أو التبرك.

وقد يكون العنصر الموحد في المجال السياسي هو وجود إيديولوجيا قوية
قادرة على تقديم تفسيرات جاهزة لكل شيء، وقادرة على الاستجابة
للمطالب الفكرية والروحية لكل الفاعلين في الحقل السياسي.

تصبح هذه الإيديولوجيا بمثابة قوة مغناطيسية جاذبة يتنافس الفاعلون في استعمال مصطلحاتها وترديد خطاطاتها التبسيطية للتاريخ والفكر. وقد تندغم الجاذبية التوحيدية للإيديولوجيا للحزب بالإشعاع الشخصي للزعيم أو القائد، وبالمخصوص عندما يكون هذا الأخير مرجعاً أو منتجاً إيديولوجياً مما يزيد من حظوظ التوحد والائتلاف.

سيادة رهانات الائتلاف والتوحد، أي سيادة الحركية المركزية الجاذبة، معناه قدرتها على الحد من فعل عوامل التفتت والانشطار والعكس صحيح، لأن الأمر يتعلق بميزان قوى بين الجاذبيتين حسب قوانين الميكانيكا. وكل جاذبية من هاتين الجاذبيتين هي محصلة صراع مع نقيضها. المجال السياسي هو دوماً مجال صراع حتى الموت من أجل السلطة والمال والجاء بين كل الفاعلين السياسيين، أي من أجل مصالح سلطوية ومالية ورمزية، معبر عنها في الأغلب الأعم بلغة المثل والمبادئ والغايات السامية، (المصلحة الوطنية، العدالة، التحرر، إلغاء الفوارق الطبقية، نصرة العرق أو الدين...) أو على الأقل هو اندغام رفيع بين المثل المجردة والمصالح المشخصة (الفردية والفتوية). بل إن آلية اندغام الشخص بالمجرد، والعنصر المثالي بالعنصر المصلحي كثيراً ما تشكل في "وعي" الفاعل أو المنخرط في الحقل السياسي على شكل "وعي ملتبس"، تستثمر فيه المثل والمجردات استثماراً رفيعاً لتبرير الشخص والمصلحي وتوجيههما وإضفاء كامل المشروعية عليهما. وذلك لأن هذه العملية التأويلية لا تحدث على بيئة من العقل، بل في المنطقة الواصلة بين العقل واللاوعي. وربما كان هذا هو سر اليقين بل الدغمائية التي يتصرف بها كثير من الفاعلين في الحقل السياسي. وهذا أيضاً هو ما يشكل نواة «اللاوعي السياسي» للأفراد والجماعات.

ولكن إذا كانت هذه الحيلة اللاشعورية تنطلي على الذات الفردية وتجعلها في اطمئنان ومأمن من نفسها، بل توحى لها بأنها على حق وعلى

أثم صواب فإنها ترتطم بلا وعي الآخر و يقينته وتصميمه. ومن ثمة ضرورة الاجتهاد والتأويل مع ما يصحبه من تعنيف للنصوص والمواقف وجرها في هذا الاتجاه أو ذلك. والمقصود بالتأويل هنا لا فقط تأويل نصوص المذهب الموجّه والموحّد بل تأويلاً لأقوال الزعيم، وتأويل إشاراته وإيماءاته وسلوكه وكل الرموز المحيطة به. أي أن الصراع حول المكاسب والمواقف يمر بالضرورة عبر تأويل المتن المرجعي (إيديولوجيا – أو زعيم...) تأويلاً في صالح الذات. وعندما يفتح باب التأويل والاجتهاد يتعرض المتن الإيديولوجي أو الفكري للتأويل وتدخله عناصر وأفكار جديدة، وتهب عليه نسائم لا عهد له بها فيأخذ في التفرع التدريجي. وذلك لأن من سمة أي مذهب أن يتجه – بحركة طبيعية – نحو الانغلاق الفكري بقدر ما يتجه نحو الانتشار السلطوي والتحكمي. وليس هناك ما هو أخطر على أي مذهب من تطعيمه بأفكار وآراء واجتهادات آتية من الخارج. فالصراع السياسي يتطلب التبرير والتأويل والاجتهاد. لكن هذه تحمل في ثناياها بذور الانفجار. ولعل تلك أقوى آليات الانشطار السياسي والمذهبي. إن الصراع السياسي في العمق صراع مصالح ومواقع وقوى يتخذ شكل صراع بين المبادئ والأفكار والمثل، كما يقول أحد الفلاسفة، أو على الأقل هو اندغام رفيع بين هذين العنصرين بحيث توحى مظاهره الخارجية بعكس ما هي عليه آليته الداخلية الحقيقية. ولعل تقدم العلوم الاجتماعية، وقيام الجسور بينها، وتكامل أساليبها المعرفية سيمكن يوماً من ملامسة وتفكيك هذا التشابك الرفيع بين المصالح والمثل في الحقلين السياسي والمذهبي، ومن اقتلاع الأوهام والتبريرات من جذورها والكشف عن الخلفيات العميقة للانشطار السياسي، من حيث هو انشطار يعكس صراع مصالح معبر عنها بلغة المبادئ والمثل.

الحزبية والنظام الأبوي

نقصد بالبطركية Patriarcat أو الأبوية النظام الاجتماعي القائم على سلطة الأب والجد الذكر الذي يهيمن على ممتلكات العائلة الموسعة (زوجة أو زوجات، أولاد، أحفاد)، ويتحكم في الزواج والطلاق وفي كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

نظام كهذا مرتبط بالعائلة التقليدية كنظام أساسي (قاعدي) للمجتمع برمته. وهذه النواة العائلية هي مركز النشاط الاقتصادي والاجتماعي وغيره، فيها تتمركز السلطة في الأب والجد الذكر الذي يفرض هيئته واحترامه على الجميع بدون استثناء.

هذه الخلية الاجتماعية التنظيمية الأساسية تشكل قاعدة أساسية في كل مجتمع لدرجة أن المؤسسات الأخرى هي إعادة نسخ للعلاقات الأساسية القائمة داخل العائلة. الأب هو مركز القرار وهو المشرع وهو السيد الحاكم المطاع، ولأراد لأمره، ولا من يستطيع حتى أن يرفع عينيه أمامه والأخرى أن ينس بينت شفة.

وتبين العلوم الإنسانية أن النظام السياسي هو أقرب التنظيمات إلى البنية العائلية. فكأن المجتمع كله عبارة عن أسرة، وكأن الحاكم هو أب الجميع، وسلطة الحاكم مستمدة إلى حد كبير من سلطة الأب، بالإضافة إلى أنها تناظرها وتحاكيها. ومثلما يتعلق أفراد العائلة بالأب، ويتقمصون شخصيته ويتماهون معه، نجد نظير ذلك في السياسة حيث يعيش المواطنون علاقة مماثلة مع الرئيس قوامها التوحد والتقمص والتماهي.

هذا الجذر السيكلولوجي للسلطة هو أساس كل سلطة أو هو اللاشعور السياسي الذي يحكم علاقة المواطن الإبن بالرئيس الأب، ويشكل لحمه كل سلطة.

تشكل هذه العلاقة مؤسسة سياسية أخرى هي الحزب السياسي يعيش فيها أفراد الحزب علاقة وجدانية إيجابية أو سلبية مع الرئيس الزعيم، حيث تختلط في لا وعيهم أو في متخيلهم اللاواعي صورة الرئيس بصورة الأب.

لا بد إذن من إيلاء هذا البعد السيكلولوجي أهميته الخاصة عند تحليل علاقة المواطن أو العضو الحزبي بالرئيس أو الزعيم؛ ويندغم بهذه العلاقة مظهر آخر ميتافيزيقي هذه المرة عندما يتعلق الأمر بنهاية أو استقالة إذ يحضر الموت (الطبيعي والسياسي) بكل دلالاته الميتافيزيقية.

عندما يعلن الزعيم بأنه سينسحب من الحياة السياسية فإن الجموع تعيش هذا الخبر بنظرة حدادية لأنها تعني في النهاية «موت الأب» أو «نهاية الأب» ومن خلالها تنتشر مشاعر سوداء حول نهاية الحياة والرعاية الأبوية والحنان الأبوي. تتعلق الجموع بأهداب الزعيم عندما يعلن عزمه على الاستقالة ويعتبرون ذلك فاجعة لا تعادلها إلا نهاية العالم أو قيام القيامة.

إن استمرار الرئيس/الزعيم في رئاسة الحزب هو ضمان لاستمرار الحزب حياً، واستمرار الحياة عامة، وهذا هو مدلول كلمة «رئيساً مدى الحياة» (الحياة هنا بإطلاق).

وإذا كان من مقتضيات الديمقراطية التجديد في البنيات والأفكار، وتداول السلطة داخل الحزب نفسه، فإن الحزب يجد نفسه ممزقاً بين متطلبات الديمقراطية، وهي متطلبات عقلانية، وبين البنية السيكلولوجية للعلاقة المزدوجة القائمة بين الرئيس والأعضاء : رئيس → أعضاء

وهذه الأخرجة لا يمكن أن يحلها إلا الموت لأنه ينزل على الجميع كقدر لا مرد له. وهكذا يبدو أن الموت هو الكائن الديمقراطي الوحيد في منطقتنا العربية وذلك بمعنىين أولهما أنه أعدل الأشياء قسمة بين الناس، وثانيها أنه هو الحل الديمقراطي الوحيد لإمكان تجدد الديمقراطية الحزبية.

من واقعة الإبقاء على الشيخ رئيساً للحزب نستنتج الخلاصات التالية :

1- تغلب المشروع التاريخية على المشروع العقلانية، والزمن على العقل، والماضي على الحاضر.

المشروع التاريخية تستند إلى أسطورة سياسية تشكل العمود الفكري لإيديولوجيا الحزب : المقاومة ضد الاستعمار. وراثته السر السياسي والإيديولوجي والتنظيمي للحزب من الجيل السابق وعلى وجه الخصوص من الرئيس السابق مما يجعله رمزاً للاستمرارية. فالماضي والتاريخ (السلف) حاضر هنا بقوة على حساب الحاضر المتجدد. إنه انعكاس بدرجة أو بأخرى لحكم الماضي وسلطة الأسلاف والأجداد وسيطرة الأموات على الأحياء.

2- هيمنة النظام الأبوي (الأيسي أو البطركي) في المجال السياسي. فهذا النظام يعيد إنتاج نفسه عبر العائلة وقيمها وتراتباتها وسلطتها، وعبر التنظيمات السياسية هي أيضا بتراتباتها وسلطتها وقيمها. فالحزب عائلة كبيرة ورئيسه هو الأب السياسي للحزب، ومناضلوهم هم أبناءه البررة له عليهم حق الطاعة والامثال والولاء والإصغاء والاحتذاء ولهم عليه حق الإنارة والبهاء والخلود.

3- هيمنة الشخصية النموذج، والمثال، الكارزما، الشيخ الملهم والملهم، الذي تستمد منه البركات وتلتقط من أقواله الحكمة ومن توجيهاته النعمة؛ لا مثل له، ولاراد لرأيه، ولا مجادل لقوله؛ له السلطة وله الحمد والشكر والامتنان ببقائه على رأس الحزب. أليست هذه الحالة السيكلوجية تعبيراً عن أن المناضل لم ينقطع ثقافياً وينتزع لنفسه شخصية مستقلة ذات

حس نقدي. أليس ذلك تعبيراً عن ضمور الحس النقدي، وفضيلة الاستقلال
الشخصي وعنواناً على انخفاض درجة العقلانية السياسية على الرغم من
الشعارات واللافتات!!؟

الانشطار الحزبي بين صراع الأجيال والصراع الإيديولوجي

إذا رفعنا الغشاوات والقشور والشعارات التي يزين بها المتصارعون السياسيون صراعاتهم، سواء كانت غشاوات إيديولوجية فكرية أو شعارات سياسية أو غيرها، وحاولنا النفاذ إلى الأعماق الكامنة وراء مظاهر الانشطار التي شهدناها القطاع السياسي الخاص منذ الاستقلال إلى الآن، فإننا سنلاحظ وجود قاسم مشترك بين كل هذه الانشقاقات وهو أن المنشقين هم دوماً أصغر سناً من المنشق عليهم.

القانون الذي يحكم كل الانشقاقات التي شهدتها الأحزاب المغربية منذ الأربعينات، هو قانون صراع الأجيال.

فالأجيال القديمة، الشائخة، تسيطر على السلطة في العديد من الأحزاب، وتفرض الشرعية التاريخية المعتمدة على الماضي، والمرتبطة بالنشأة والتأسيس بكل رموزه وأسطورياته وحكاياته الكبرى والصغرى، جاعلة من الأحداث السياسية التي عاشتها أحداثاً أساسية مرجعية ومحددة للمشهد السياسي الحاضر.

تقدم الأجيال السابقة، وخاصة القيادية منها، نفسها على أنها الراجعة لماضي الحزب (والأمة) والساخرة على تراثه، والحافظة لهويته، والوصية على رموزه، بل تعتبر أن ما تدافع عنه من أفكار هي الأفكار الأساسية للمجال السياسي كله، كمثال على ذلك تقدم الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية

نفسها كأحزاب حاضنة للتراث النضالي والفكري لهذه الحركة، وأنها هي الوصية على تطبيق كل تراث الحركة فيما يخص تحقيق التنمية والتطور، والديمقراطية والدستور والاستجابة لحاجات المجتمع المختلفة في الشغل والتدريس والتطبيب ... إلخ. تندرج في إطار هذه الاستراتيجية عدة فئات اجتماعية من بينها الشباب، لكن مع الخبرة والتجربة تتبين الأجيال الجديدة أن مجال «الحراك السياسي» نحو الأعلى مجال ضيق بل مختنق. فتولد لديها أزمة : فهي أجيال حققت إنجازات مهنية وترقت في السلم الاجتماعي، وحازت تميزاً اجتماعياً أهم معالمه المكانة، والموقع، والوظيفة ورأس المال... إلخ لكنها لا تجد تعبيراً سياسياً عنها وتمثيلاً جيلياً وفكرياً لها على مستوى القيادة التي يبدو أن فيها تحالفاً كبيراً بين أفراد الجيل السابق. وبالنظر للتكلس التنظيمي وغياب دينامية ديمقراطية يمكن أن تحمل بعض الكفاءات الشابة من الأدنى إلى الأعلى يحصل انحباس في مسارهذه الأجيال وتشعر باختناقات، فتأخذ في التقاط الهنات والاختناقات ومظاهر الضعف مستثمرة إياها في إطار صراع مركب (جيلي إيديولوجي سياسي) قد لا يخلو أحياناً من ملامح طبقية. ومع مرور الزمن الذي يكرس الزعيم زعيماً ويراكم عليه الأمجاد والألقاب، ويضفي عليه الخوارق والبطولات، وينسب له أساطير من الصمود، والحصافة، والقدرة على التكهن بالمستقبل وعلم الغيب تزداد كوات الضوء القليلة عتامة وتجد الأجيال الجديدة نفسها معاقة عن أداء دور سياسي أكثر ملاءمة لخبرتها وما راكمته من كفاءات.

ويبدو على العموم أنه إذا كانت استراتيجيات الهيمنة التي تستخدمها الأجيال السابقة أو الشائخة تعتمد على استثمار أمجاد الماضي ورموزه، فإن الأجيال اللاحقة تطورت تدريجياً استراتيجيات انتقادية وهجومية تركز على النظر إلى ما يجب أن يكون، وعلى الآفاق، والمنتظر والمستقبل متحذثة لغة أكثر تقنية وإمبيريقية ويوتوبية في نفس الوقت.

يستفيد الجيل (أو الأجيال) السابق من سمة خاصة تطبع كل مجال سياسي على وجه العموم وهي قيمة ودور السن في الأداء السياسي «فالحكمة» السياسية (التي يسميها البعض بخياشيم الذئب أو بالروح الذئبية) لا تأتي، كمنبرقا، إلا في آخر العمر، أي بعد أن تكون الأحداث والوقائع قد عركت صاحبها وهيأته لفهم وفك «شفرات» العمل والخطاب السياسيين، أي بعد أن تكون التجربة قد هيأت له الدهاء السياسي اللازم للفوز في الصرع السياسي.

وهكذا تجد الأجيال الجديدة نفسها ممزقة بين طموحاتها وانتظاراتها في الارتقاء السياسي وبين معتقداتها الحزبية ذاتها والطابع القدسي لقاداتها ويختلط لديها الولاء الإيديولوجي والسياسي بطاعة الأب، وفي الأخير تنتفض وتمس «التابوات» السياسية التي نشأت في حضنها، وتنخرط في عملية فطام سياسي ممارسة المحظور الثقافي المتمثل في قتل الأب.

وبعد أن تلتهم هذه الوجبة تعود بدورها إلى إرساء سلطتها وإقامة مؤسساتها الحزبية الجديدة براءة ومشعة بالأمل في انتظار أن تتكلس البنيات من جديد وتتعتق الخطابات والممارسات في انتظار دورة تاريخية أخرى.

المناضل : قديس أم عصابي

يقدم المناضل نفسه على أنه كائن غيري بشكل مطلق، كائن تخلى نهائياً عن ذاته وتزوج نهائياً قضايا الآخرين.

يظهر المناضل دوماً في ثياب رثة أو عادية في أحسن الأحوال، أشعث الشعر، مستعجلاً دوماً لأنه يجري من أجل مصلحة الآخرين حتى لا يفوتها الأوان.

يحرص المناضل على أن يبرز، من وراء الحماس والاستعجال والانفعال، جانب العقلانية والحكمة في شخصه. فهو وإن كان صاحب قضية، وكائناً مفرطاً كلياً في ذاته من أجل الآخرين، رجل حكمة واتزان وعقلانية ورشد.

كل المظاهر والمؤشرات تتضافر، وكل الخطابات تستثمر لتقنعنا بطهرية، وغيرية، ومثالية المناضل السياسي. فهو ابتداء من خطابه اللفظي المرصع بألفاظ : الإصلاح والتصحيح والترشيد وحقوق الكادحين، وحقوق المرأة، وتطبيق الشريعة، والقضاء على الفساد ... إلخ إلى خطابه السلوكي المشبع بالورع والالتزام، إلى سلوكه اللباسي يريد أن يقنعنا بأن العناية العلوية أتت به إلى هذا العالم المدينس ليملاً الأرض عدلاً بعد أن طفحت جوراً.

يتصيد المناضل نقائص العالم ليبنى على ظهرها خطبة عصماء عن سوء الأحوال، ويتصيد هنات الآخرين ليستثمر على قفاها خطاباً أخلاقياً طهيراً. يرثي العالم القائم ويقيم عليه صلاة الجنازة ليعدنا بعالم أفضل، عالم وردي،

ملئ بالخيرات والطيبات مقابل هذا العالم المتردي المملوء ظلماً، وخصاصاً، وقرراً، وبغضاً. يهجو الآخرين ليبين النقص والمحشع والخبث الساري في النفوس وليبين بأنه هو من طينة أخرى غير طينة هؤلاء المتردين.

لكن هذا الكائن الحربائي، الذي يسرت له الإيديولوجيات واليوتوبيات السياسية الحديثة، الدهرية منها والدينية، الماء الذي يصطاد فيه ووفرت لأمثاله فرص التفريخ بالآلاف، بمجرد أن يجد نفسه في منأى عن عيون الجمهور حيث يبين عما لا عين رأت ولا أذن سمعت من فنون الزلفى، والتعلق، والمحابة، والانصياع، والانبطاح. وهكذا يتحول بفعل سحري من صاحب قضية في النهار إلى ماسح أحذية في الليل، ومتعفر بالتراب، ومتمسح بالأعتاب في الكواليس والدهاليز.

هذا الكائن انتهازي في صورة مناضل طهري. إنه أفاق دجال، وبهلوان من أجل بعض الفتات.

النموذج السلوكي الثاني هو المناضل الدوغمائي، المقتنع، والذي لا يتغير سلوكه مهما كانت الظروف والملابسات.

هذا الصنف من البشر تتسلط عليه فكرة وحيدة، تحتل كل فضائه النفسي فيتماهى معها كلياً. تملأ عليه هذه الفكرة أبعاد النفسية الذهنية والوجدانية والمتخيلة.

الحضور الكلي لفكرة واحدة يتخذ طابع فكرة هوسية استحواذية وتسلطية (Idée Obsessionnelle)، يرى من خلالها العالم ويقيم ويوزن الأشياء بالقياس إليها، فما لاءمها ومت إليها بصلة فهو صالح وما خالفها فهو طالح.

علاقة الذات المناضلة بهذه الفكرة التسلطية الاستحواذية علاقة غامضة لأنها لا تنتمي إلى منطقة العقل والمنطق الواضح، بل تضرب بجذورها في غياهب اللاوعي المظلمة.

هذه الفكرة تلعب دور أو وظيفة المثال الذي تتماهى معه الذات، تعويضاً أو استبدالاً أو تسامياً؛ وقد تلعب دور رمز تيمي أو صمني يرمز للألم (أو لإحدى سماتها أو أجزائها) أو للأب، أو للحب المفقود. وبعبارة موجزة فإن الفكرة التسلطية تصبح جزءاً من بنية نفسية تلعب دور أمثلة، أو تكملة، أو تعويض، أو إنكار، أو إيهام، أو دفاع، أو إبعاد لمشاعر القلق المداهمة للذات ... إلخ. ومن ثمة طابعها الدغمائي والمتشنج والعدواني أحياناً؛ فاليقين والاعتقاد المرتكز على فكرة مركزية متسلطة يجلب الطمأنينة النفسية، ويفرض نوعاً من الهدنة على مشاعر القلق والصراع الداخلية، ويطرد أفاعي الشك الداخلي التي تلتهم الذات وتنهشها من الداخل باستمرار.

كما قد تكون خطاباً موجهاً إلى الذات نفسها، هذه الذات التي تداهمها نوازع شريرة وعدوانية، فتشكل الفكرة نواة صلبة لسلوك يستهدف مقاومة هذه النوازع وتكذيبها بإظهار عكسها. إنها نواة سلوكية وفكرية لجيش الخير والطيبة الذي يتصدى لجيوش الشر الداخلية ونوازعها العدوانية. قد يكون من العسير إحصاء أوجه الاستثمار السيكولوجي لفكرة تسلطية لدى المناضل المتفاني في علاقتها التنظيمية والدفاعية والإيهامية بالذات أو في نفس النمط من علاقاتها بالآخرين والجماعة والمؤسسة؛ فهذا عمل ينكب الآن التحليل النفسي على إنجازهِ بصمت، لكن الجديد في الأمر هو رفع الطابع المثالي والغيبي والقدسي الذي كان المناضل يستر به شخصيته.

لقد كشف التحليل السوسولوجي القييري عن المدارات والمكاسب المختلفة لاقتصاديات الخلاص، وكشف تحليل بورديو عن المكاسب المادية والرمزية للمثقفين والأكاديميين الذي قدموا أنفسهم وكأنهم قديسو هذا العصر ورهبانه المتزهدون، ويأتي التحليل النفسي ليلقي ضوءاً آخر على الاستثمارات السيكولوجية المختلفة لكل من يزعم الطهرانية والقدسية والنضال النزيه باسم مبدل قدسي أو دهرى.

استراتيجية كشف الأوهام والمزاعم الطهرانية، تقوم على انتهاج عكس الطريق الذي يسلكه المناضل الطهراني؛ فإذا كان هذا الأخير ينتهج سياسة التسامي (التلقائي أو التمويه) فإن استراتيجية الشك والوجس تقوم على إرجاع هذه التساميات إلى استراتيجيات السيطرة والهيمنة والإيهام والكسب والاستثمار التي تقوم خلفها.

من الزاوية التقليدية إلى الحزب العصري

نقصد بالزاوية في الاصطلاح المغربي طريقة صوفية أو طائفة دينية تجتمع حول شيخ ينحدر من سلالة شريفة أو من نسب صوفي، أو يفرض نفسه بقوة علمه وحدة ذكائه.

فرضيتنا هنا هي أن هناك تماثلا شكليا كبيرا بين الزاوية (الطريقة، الرابطة أو الطائفة) التقليدية والحزب العصري، أو بعبارة أخرى إن الحزب السياسي الحديث هو امتداد عصري للرابطة أو الزاوية

إذا قمنا بتجريد الحزب السياسي العصري من بعض ادعاءاته أي من ترسانة مصطلحاته وخطاباته التبريرية، ومن شعاراته البراقة، ومن عقلانيته الشكلية، وديمقراطيته الداخلية المزعومة، ومن "مركزية الديمقراطية" المشهورة، وايدولوجيا العقلانية المدعاة، فسنعثر في النهاية على الهيكل العظمى لزاوية طرقية تقليدية بهرميتها التراتبية المنحدرة من الشيخ، وبآليات عملها بل وبجل وظائفها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايدولوجية). حين نقول أن الحزب هو زاوية عصرية فذلك لأكثر من وجه شبه بين التنظيمين. فالحزب، رغم جماهيريته، تنظيم مغلق ايدولوجيا حتى وإن كان منفتحاً تنظيمياً. لكل حزب لغته ومصطلحاته وقاموسه ومرجعياته الفكرية وإحالاته الايدولوجية. وكل هذه العناصر تشكل بناء مغلقاً بل قدسيا لا يجوز المساس به أو الخروج عنه. فالشخص الذي يردد مصطلحات جديدة وغير مألوفة ويمتخ من قاموس آخر غير القاموس

المرجعي للحزب هو بالتعريف شخص خارج (خارجي) عن الحزب وكأنه مصاب بمس من لغة مرجعية أخرى. إن الخروج عن اللغة الطقوسية بمصطلحاتها وجملها المكرورة وخطاطاتها التحليلية التبسيطية ردة مابعدا ردة، لأن دور الفرد هو التردد لا الاجتهاد، والائتمار لا التجديد. إن دوره ينحصر في الحفظ والتفنن في انماط التكرار. فالولاء اللغوي والفكري هو عربون الولاء التنظيمي. تزعم الأحزاب العصرية أن عمودها الفقري ونواة وحدتها هي الايديولوجيا والخط السياسي الاستراتيجي الذي يوحد بين أفرادها. وبما أن لدى الجماهير ميلا نحو تشخيص الأفكار والمثل والمبادئ فإن مظاهر التقديس تطال الزعيم الذي يكتسب صفة الشيخ.

هكذا يصبح «الزعيم»/ الشيخ هو محور الحزب، ومركز إشعاعه، ومصدر لغته وايديولوجيته، وخطته السياسية، تنسج حوله الأساطير، وتسقط عليه حكايات الكرامة والتنبؤ والحكمة السياسية اللدنية. وتبني البيروقراطية الحزبية وطواير الحوارين والانتهازيين والمتنظرين لتقديم آيات الطاعة والولاء والامثال، وتحل زيارة الزعيم في بيته بالضاحية محل العلاقات التنظيمية العقلانية. ومن لا يزور الزعيم في بيته ويستدر منه الحكمة، ويشاهده مشهد العين ويصافحه مصافحة اليد فهو «مناضل» ناقص أو مشكوك في إيمانه، لأنه لم يتلق بركة الزعيم، ولم يحظ بالمثل في حضرته.

أما الزعيم الذي كان حداثيا وعقلانيا ومنظما، ويساريا، فإنه يأخذ في استطابة مظاهر التمجيد والولاء الموجهة إلى شخصه، وتساعد نرجسيته العميقة على استيعاب هذه الحفاوة على مستوى الأنا العميق، يستمرئ بالتدريج أشكال الزلفى والتعلق التي توحى له بأنه كائن فريد من نوعه، وأن عقله قد من ذكاء ودهاء، وأن التاريخ لا يمكن أن يسير بدونه؛ وهكذا يصفي الرئيس العقلاني المنتخب الحساب مع وعيه العقلاني والديمقراطي، ويتلبس لبوس الشيخ الذي لا مرد لطاعته.

بل إنه يتحول بالتدريج، ومع مرور السنين إلى ولي صالح. وتنشأ بينه وبين المناضلين البيروقراطيين الحزبيين الكبار علاقة تماء وتقمص. فهؤلاء الذئاب الصغار يعرفون بحاستهم البراغمية السادسة بأن أقصر طريق إلى الخلود في الحزب وتسلق مراتبه هي طريق العبادة والولاء بل طريق التقمص والتماهي. فتراهم يقلدون سيدهم في مشيته، ولبسته، وحركاته، طريقة إلقائه للخطب أمام الجماهير، وعلى منصة البرلمان، بل إنهم يتبارون في تقليد تأتاته ولآلآته وتعثراته وتنغمياته صعوداً وهبوطاً على السلم الصوتي. والافطع من ذلك تقليد واجترار أخطائه النحوية. وهكذا تتحول القيادة السياسية إلى مجرد نسخ باهتة لأيقونة موميائية واحدة، ويصبح وأد العقل والحس النقدي فضيلة مابعداً فضيلة، ويصبح نقيضها رذيلة مابعداً رذيلة. أما إذا كان الزعيم هو المتحكم بميزانية الحزب أو (بالمصطلحات المالية) هو الأمر بالصرف، والموزع للاستحقاقات والعلاوات والأذونات، فإنه سيصبح قبلة الجميع ومعبود الجميع في السروفي العلن.

كانت الزوايا والطرق تعقد مواسم دورية حول السيد أو الشيخ المؤسس وقد حلت محل هذه الطقوس أساليب أخرى هي التجمعات الجماهيرية في الميادين العامة أو في ميادين كرة القدم أو في قاعات السينما. نفس الطقوس نجدها في هذه الحالة أو تلك

كل هذه السلوكات ليست غريبة أبداً. الغريب هو النموذج العقلاني الديمقراطي الذي دغدغ الأحلام والرؤى في فترة من الفترات. فهذا السلوك يتطلب تطوراً اجتماعياً كبيراً، وتشبعاً بالفكر العقلاني، وبالروح التنظيمية، كما يتطلب أن تكون كل مؤسسات المجتمع قائمة على هذا الطراز. وهذا تصور مثالي مغرق في طوباويته سواء في تصوره للزعيم أو في تصوره للجماهير ذاتها.

والمصادرة الفلسفية الضمنية العميقة في ذلك هو تصور الإنسان كما لو كان كائناً عقلانياً بأعمق مافي الكلمة من معنى، فأسطرة الجماهير

وأسطورة الزعيم وجهان لعملية واحدة. فالجماهير بدورها تحكمها الرغبة في الكسب والاستفادة والانتفاع. إن حسها العملي هو الذي يقودها وما الايديولوجيات والمثل التي يرتديها الفاعلون إلا أدوات للتزيين أو للتبرير. النظام الحزبي العقلاني يفترض إنسانا عقلانيا مؤسسيا صارما وهذا ما يتعذر توفره إلى حدود الآن، لأنه أقرب ما يكون إلى المثال. أما الواقع الفردي فتحكمه الرغبات والاهواء أكثر من أي شيء آخر.

المجتمع المدني والدولة المدنية

تركزت معظم القضايا المطروحة للنقاش في الممارسة السياسية العربية وفي النقاش الفكري السياسي في الوطن العربي في العقود الأخيرة حول مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان والمجتمع المدني والدولة المدنية. وهي كلها قضايا تتضمن بشكل مضمحل بعدا نقديا تجاه سلطة الدولة المتضخمة على امتداد الرقعة العربية.

لقد تضخمت سلطة الدولة إلى حد أضحي معه المواطن مجرد تابع مرعى في ظل الدولة الكلية العناية. وسواء كانت هذه الدولة تستمد مشروعيتها من الماضي ورموزه وقيمه، أو من المستقبل اليوتوبي وأمدافه، أو من ايدولوجيا تحررية أو اشتراكية تتعهد بتحقيق التقدم والمساواة فإن نمط علاقتها بالمواطن واحدة ومتماثلة، وهي علاقة استعمال واستتباع لا أقل ولا أكثر. وكلما تضخمت الشعارات والقيم والأهداف التي تنادي أو تقيم بها السلطة لتضفى على نفسها بعض المشروعية، تم تسخير وسحق المواطن إما باسم الدين أو باسم الاشتراكية أو باسم الثورة أو باسم النهضة أو غيرها.

فالاستبداد (ولا أقول الشرقي) ثابت وقائم وآلياته واحدة ومتماثلة وما يتغير هو الغطاء والشعار. لذلك تنصب الجهود الفكرية للمثقفين والمفكرين على استنباط مفاهيم وتنظيمات وممارسات تحد قليلا من سطوة وسلطة الدولة في مجتمعات لا تخلو من تقاليد استبدادية جاءت التقنيات الحديثة المختلفة لتعطيتها وسائل لتقوية سلطتها وإحكام سيطرتها.

ولعل ما يجمع اليوم بين مفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية هو بالضبط استراتيجية مناهضة غلو السلطة واستبداديتها. ذلك أن هذا الاستبداد المتوارث والذي غالبا مااستمد مشروعيته و"مشروعية" استبداده من تأويله الخاص للدين والتراث، قد ظل هو هو، بل لبس في بعض الأحيان لبوسا علميا أو مذهبيا (اشتراكيا أولبراليا) أو قوميا أو غيرها من المقولات الجذابة كالتحرير والتنمية والتقدم غيرها. هذا الثابت السلطوي الاستبدادي في موروثنا السياسي (المؤسسي منه والسلوكي والدهني) هو ما يتعين اليوم تذويبه، وهو ما تتوجه اجتهادات النخبة المستنيرة إلى تقديم الرسائل والمقترحات لضبطه والحد من غلوائه. ولعل هذا هو ما يشكل الناظم الاستراتيجي للنقاش القوى حول المجتمع المدني والدولة المدنية وقد تكون هذه المؤسسات اقتصادية أو نقابية أو غيرها. وبغض النظر عن المسألة التي يدافع عنها البعض والتي تكاد تعتبر المجتمع المدني نفسه من انتاج الدولة في إطارخلقها لمؤسسات وتنظيمات وسيطة تساعد على أداء وظيفتها الأساسية في التنظيم والتحكم والمراقبة، وهي الفكرة التي لا ينفي أصحابها الانفلات النسبي من هذه الوسائط نفسها من هيمنة الدولة، فإن مفهوم المجتمع المدني يعني بالدرجة الأولى كل نويات وأشكال المقاومة التي يديها ويفرزها المجتمع للإفلات من الهيمنة القوية والكلية للدولة، ومن هنا يأخذ هذا المفهوم كل بعده الاستمولوجي والاستراتيجي ضمن النقاش السياسي المعاصر في العالم العربي.

رغم مظاهر التحديث التقني والسياسي التي عرفها المجتمع العربي فإن بنية سلطة الدولة ظلت صلبة وقوية حتى في الكيانات السياسية التي تبنت ايدولوجيا تحديثية وطنية أو قومية أو كونية. لذلك يشكل اليوم مفهوم المجتمع المدني نوعا جديدا من اليوتوبيا السياسية تجسد الأمل في ديمقراطية الحياة السياسية والحد من غلواء السلطة عن طريق إذكاء أشكال ونويات المقاومة هاته. وبنفس الوقت بدأ يتبلور في السنوات الأخيرة نقاش فكري

وسياسي إثر انتشار موجات الاسلام السياسي في الكثير من الاقطار العربية
تركز حول مدى مشروعية وإمكان قيام دولة على أساس ديني في العصر
الحديث.

ذلك أنه بعد فشل الانظمة السياسية العربية التي تبنت ايدولوجيات
ومشاريع وشعارات تحديثية (في التحرر والتنمية والنهضة والتقدم ..) وبعد
الصددمات الراضة الناتجة عن الهزائم العسكرية تجاه إسرائيل، وبعد تبين
استحكام العداء الغربي لكل مظاهر ومحاولات النهوض العربي أخذ مؤشر
بوصلة التاريخ يتجه نحو الأفكار السلفية ونحو الارتداد إلى الماضي احتفاء
واستجارة من جهة ضد عنف التاريخ، وتسليحاً به في الصراع من جهة
أخرى. وهكذا بدأ التراث الروحي للعرب يتخذ صبغة مخزن ومستودع
دفاعي وأداة هجوم ضد الغرب. لقد أدت معالجة وطرح مسألة الديمقراطية
بقوة وإلحاح في الفكر السياسي العربي المعاصر إلى أن الدعوة التبشيرية
بالديمقراطية ضرورية لكنها غير كافية، لأن لها شروط مجتمعية وتاريخية
وفكرية تمثل بالنسبة لها أرضية وضمانة نشرتها استمرارها. أهم هذه
الشروط هي التمييز في الممارسة السياسية بين ما ومن ينسب كلامه للبشر
ومن وما يسنده إلى أساس فوق بشري. فالديمقراطية هي بالأساس محاولة
وممارسة بشرية وكل من ينخرط في ممارسة بشرية قابلة للتعديل والتصحيح
المستمر ولا مجال للتمييز بصدها بادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة. إنها تفترض
التعادل بين الفاعلين من حيث انتمائهم جميعاً إلى التاريخ البشري الحي لا
إلى ما فوق التاريخ. وكل خروج عن قواعد هذه اللعبة هو محاولة لنسفها
وتحويل طبيعتها. لكن من بين الشروط التي استبانها التفكير في الممارسة
الديمقراطية هي بالاضافة إلى ما سبق ضرورة توفر حداً أدنى من الأساس
الاجتماعي. وهذا الأساس يتمثل فيما يمكن تسميته بالمجتمع المدني. وأعتقد
أن هذا هو المدخل الذي تسلسل منه مفهوم المجتمع المدني لي طرح بشكل واسع
في ساحة النقاش الفكري العربي في السنوات الأخيرة. التفكير في

الديمقراطية كطريقة لتحديث البنية السياسية السلطوية العربية دفع إلى التفكير في شروط إمكانها الفكرية والاجتماعية. وشروط الإمكان الاجتماعية تتمثل في قيام المجتمع المدني. وكل النقاشات النظرية والتطبيقية، الفلسفية والسياسية لهذا المفهوم لم تستبعد التقابل الضمني القائم في هذه الفكرة بين السلطة السياسية والمجتمع. فمفهوم المجتمع المدني يشير إلى كل المؤسسات والتنظيمات القبلية، أي تلك التي لم تستدمجها السلطة السياسية وتؤطرها في سياق إعادة إنتاج السلطة للمجتمع. إنها تلك النويات التضامنية والمجالات البكر التي ماتزال تشكل نويات مقاومة أو استضلال (Refuge) من سطوة وهيمنة المجال السياسي. وهذه المؤسسات هي إما ذات طبيعة دينية كالزوايا والطرق والمساجد (ومن هنا يمكن إلى حد ما اعتبار الحركات الإسلامية المعاصرة تعبيرا عن رد فعل المجتمع ضد سلطة الدولة باللجوء إلى هذا المجال الخاص والبياض الذي لم يطله التكييف السلطوي)، أو ذات طبيعة اجتماعية أولية كالعائلة والعشيرة والعرق والجهة والشرف والعادات والتقاليد. في حمأة التكفير عن ماضي الارتقاء في احضان الغرب والفكر الغربي بدأ يتولد في الذهن العربي أمل العودة إلى الدين وإلى التراث كضمانة للمقاومة والصمود والاستمرار فطرحت شعارات أسلمة المجتمع والاقتصاد والفكر، وتطبيق الشريعة، والحاكمية لله ... إلخ. لكن هذه اليوتوبيا الإسلامية الجديدة اصطدمت بمقاومة الواقع الاجتماعي والسياسي نفسه الذي خطا خطوات كبيرة في درب الحداثة. بل إن هذا المشروع اصطدم لا فقط بمقاومة البنيات السياسية والاقتصادية القائمة بل بمقاومة النخب السياسية والثقافية التحديثية نفسها. وهذه العوائق الأولى (مثال مصر، الجزائر، تونس) أمام تيار الإسلام السياسي أعطت دفعة مصداقية للسؤال عن مدى مشروعية وإمكان قيام دولة دينية في العصر الحديث. وقد انبثق هذا النقاش في الدولة العربية الأولى التي كانت موطن ازدهار فئات (بل نظريات) الإسلام السياسي والتي تبلور ونضج فيها النقاش أكثر من

غيرها بين أنصار الدولة الدينية وأنصار الدولة المدنية. ويبدو أن الحوار قد توصل في المرحلة الحالية إلى أن الضرورة الحالية الملحة للدولة المدنية لاتلغي المرجعية الدينية على أساس التمييز بين مستويين : مدنية السلطة والحكم ودينية التشريع.

لكن المهم في هذا النقاش بالنسبة لنا، وما يشكل خيطا رابطا بين مسألة الدولة الدينية ومسألة المجتمع المدني هو كونهما مقولتان تطرحان في سياق وأفق الحد من هيمنة الدولة. ذلك أن الدولة ذات المرجعية الدينية المطلقة يمكن أن تكون أداة استبداد لأنها تخلط بين المرجعية البشرية والمرجعية الإلهية وتضفي المشروعية على الممارسة البشرية انطلاقا من مرجعية دينية.

لذلك إذا كان مفهوم المجتمع المدني هو البحث عن أساس اجتماعي للديمقراطية، وعن سند يحمي المجتمع من استبداد الدولة فإن فكرة الدولة المدنية تعني استبعاد كل سند متعالي للدولة والسلطة البشرية يجعلها تشط في استعمال سلطتها البشرية باسم سند مقدس.

وفي كل ذلك استمرار وتعميق لشروط إمكان قيام مجتمع ديمقراطي عربي حديث عبر مناقشة علاقة السلطة السياسية بالمجتمع من جهة (المجتمع المدني) والدين من جهة ثانية (الدولة المدنية).

من المثقف الحزبي إلى المثقف (النقدي)

ازدهرت في العالم العربي مقولة المثقف الملتزم أو المثقف الحزبي، المناضل من أجل الكادحين، والطبقة العاملة، وعموم الشغيلة والفئات المهمشة بين الخمسينات والسبعينات من هذا القرن نتيجة الانتشار الهائل للأفكار الاشتراكية والماركسية، وازدهار الأحزاب اليسارية.

المثقف الملتزم (أو الحزبي) هو المثقف الذي يضع كل قدراته الذهنية والتنظيمية والحركية في خدمة القضية الأولى قضية الشعب، أو البروليتاريا أو الطبقات الفقيرة عموماً. كان هذا المثقف شخصية كارزمية، رسولية، محملة بهمّ تاريخي واجتماعي ضخمة؛ فهو صاحب رسالة، وهو المرشد الإيديولوجي، والمؤطر السياسي، والمخطط الاستراتيجي، تنداح الحقائق من فمه كما ينساب الماء الرقاق من الأعالي. شخص طاهر على العموم، وعلى الرغم من عقده الشخصية المتمثلة في نوع من البحث الدؤوب عن الاعتراف بالتميز، فهو يتسم في الغالب بالغيرة والتفاني.

هذا الشخص الطوباوي ينذر وقته، وقدراته وممتلكاته في سبيل تحقيق الهدف الذي «يؤمن» به. فهو مستعد للدخول إلى السجن أو حتى الإعدام ولكل أنواع التضحية لأنه وهب حياته سلفاً لخدمة القضية الكبرى قضية تحرر المجتمع من السيطرة الطبقية، ولأنه يعتبر أن الالتزام هو القبول بالموت والتضحية.

لم تكن لدى المناضل الحزبي، الملتزم، في تلك الفترة أو على الأقل لم تكن تتضح لديه طموحات سلطوية أو مالية باستثناء حرصه على «الجهاز» الحزبي، وإقامة نوع من العلاقة «الوجدانية» مع كل ما يتعلق بالحزب حيث يشعر أنه في بيته، وبين عائلته و«ذويه». لم تكن الأعراض الانتهازية في مراحل النضال تلك، مراحل الصراع مع «العدو والطبقي» الداخلي والخارجي، أعراض واضحة. فقط بعد ارتقاء الحقل السياسي، وبداية الدخول التكتيكي في مسلسل المصالحات والتنازلات والتبادلات مع الأنظمة بدأت تظهر عليه بعض الأعراض المذكورة والتي كانت لا تبدو إلا بشكل جنيني وأولي في مراحل الصراع السابقة.

هكذا تحول قسم لا بأس به من المثقفين الحزبيين نحو استبدال المثال بالواقع، والحلم بالامتياز، واليوتوبيا بالمكاسب، وذلك بموازاة عملية الاندراج التدريجي في دواليب التجربة السياسية والديمقراطية الجديدة. هكذا تتحول الدغمائية الإيديولوجية إلى حربائية سياسية، والصلابة المذهبية إلى رخاوة ومرونة، ويتحول التكتيك إلى استراتيجية كاملة.

هذا بينما يستفيق قسم آخر من الانتلجنسيا الملتزمة على واقع جديد قوامه «الواقعية السياسية» و«تدبير الأمر الواقع»؛ يستفيقون من سباتهم الدغمائي الإيديولوجي، ويكتشفون «نهاية اليقينيات» وخسوف الحقائق السياسية المطلقة التي نظروا لها وبشر بها المثقف الملتزم، مستخلصين الدرس التاريخي الأساسي الذي لا يكتشفه ولا يفهمه إلا من عاناه ومارسه. وهو أن المثل والقيم النبيلة واليوتوبية ليست حقائق مطلقة تسبح في زرقة السماء، بل هي «أفكار» وآراء تمر عبر حاملها وتتكيف وفق نفسيته ومطامحه ورغباته.

هنا يحصل الانتقال التدريجي من المثقف الحزبي الملتزم (الذي يتبين أنه ليس إلا الصورة الأخرى لما ندعوه في المغرب بالمثقف المخزني أي المثقف

المرتبط عضوياً بجهاز الدولة) إلى المثقف فقط أي المثقف الجديد المثقف النقدي.

كان المثقف الحزبي الملتزم يصف المثقفين الرسميين بأنهم «كلاب حراسة»، لكن الأيام بينت بأن المثقف الحزبي لم يكن يقوم بغير ذلك أي بغير الحراسة والدفاع عن المؤسسة الحزبية بكل الأشكال وكأن أحد «حراس الحقيقة» التي تعتبر إيديولوجيا الحزب، وخطته ومواقفه بالنسبة له نموذجاً لها. لم يكن المثقف الحزبي في الكثير من ملامحه إلا الصورة الأخرى للمثقف المخزني (مثقف السلطة).

أما المثقف الجديد فهو مثقف يضع نفسه خارج القوالب الفكرية والإيديولوجية والسياسية الجاهزة التي كان المثقف الحزبي يقول «أفكاره» فيها. وذلك لأنه ينطلق من بديهية بسيطة وهي أن الحزب لا يفكر والجماعة لا تفكر، فالذي يفكر هو الفرد. والذي يفكر للحزب هو رئيسه أو منظره الاستراتيجي أو في أحسن الحالات أعضاء قيادته السياسية (بدرجات متفاوتة). بعد ذلك يتم تليف هذه «الأفكار» وتعليبها، وتسويقها على كافة أعضاء الحزب ليتداولوها كحقائق نهائية مطلقة لا رجعة فيها ولا مراجعة ممكنة لها، على هيئة كليشيهات ثابتة يتم ترديدها بشكل يبغي من طرف الجميع. ويكون المناضل مناضلاً حقيقياً، بل مبدعاً، كلما كرر واجتر حرقاً هذه الأفكار، بمصطلحاتها الأصلية، لأنها تستهدف التعبئة والتجيش السريع لكافة الأنصار والمتعاطفين.

أما المثقف فقط فلم تعد لديه هذه الجاهزية الفكرية والسياسية، وكل ما يملك هو عقله النقدي، التساؤلي الذي يمارس كشف الأوهام وتعرية الأساطير.

فهل سيكشفه التاريخ كما كشف سلفه؟

الشيخوخة والسياسة : مدارات الحكمة ورهانات المنافسة

يشتكى الكثير من الحزبيين والسياسيين عموماً من تشيخ القيادات السياسية، ومن سيطرة "الأجيال القديمة" على الساحة السياسية، في حين أن الجماهير المنضوية هي في معظمها جماهير شابة، مشيرين باستمرار إلى هذا التعارض الواضح بين قيادات متشيخة وجماهير شابة.

هذه الشكوى تعكس الرغبة في تحرير السياسة من هيمنة الشيوخ، لأن معنى ذلك هو أن هؤلاء يفرضون في النهاية رؤيتهم للكثير من القضايا انطلاقاً من إحدائيات مستقاة من الماضي. فهيمنة الشيوخ على الفضاء السياسي تعني في العمق سيطرة الماضي على الحاضر، بل سيطرة الأموات على الأحياء. والوجه الآخر لهذه الشكوى هو إخضاع الحاضر للماضي، وتشكيل الحاضر وقولته بما يتلاءم مع النظرة الماضوية. وأدهى ما في الأمر هو التقليل من أهمية الأجيال الجديدة، والنخب الجديدة ومن قدرتها على الفهم والتوجيه.

لكن ارتباط السياسة بالشيخوخة ليس مجرد ارتباط عرضي عابر، بل هو ارتباط صميمي وحميمي وكوني. فالسياسة فن رفيع لأنها تمثل البؤرة التي تلتقي فيها كل الخيوط المكونة للمجتمع. إنها إلى حد ما الفعل الكلي الذي تتفاعل فيه عناصر مختلفة بيولوجية واقتصادية وسيكولوجية وذهنية ودينية وغيرها. وهذه العناصر تتناغم بنسب محددة وتتناضد وفق تراتبية معنية يتعين فك مستغلقاتها وقراءة أسرارها. إن الفعل أو الحدث السياسي

هو حدث تركيبي من حيث تكوينه، ورمزي في دلالاته مما يتطلب نوعاً خاصاً من امتلاك القدرة على فهمه. وذلك لأن الحكمة (لا بمعناها الأخلاقي بل بمعنى الخبرة) تتصدر قائمة الفضائل المطلوبة في السياسة. والحكمة لاتتأني إلا مع العمر.

ومن مفارقات الدهر أن حصول الحكمة يتلازم مع وصول الشيخوخة، أي مع انحلال القوة وتضاؤل القدرة، وكأن الحكمة والقوة قيمتان لا تجتمعان، أو، كما يقول الشاعر : آه لو عرف الشباب ولو استطاعت الشيخوخة (Ah! Si jeunesse savait et si vieillesse pouvait)

لكن تنامي الحكمة يعوض عن تضاؤل القدرة. بل إن تنامي الخبرة يندمج في إطار إضفاء قيمة رمزية، بل أسطورية، على الشيخ السياسي فقط لأنه عايش أحداثاً معينة أضفى عليها اليوم طابعاً أسطورياً، أو لأنه عاش أفراداً وزعماء أصبحت لهم اليوم قيمة ميثولوجية، أو لأنه عاصر العصر الذهبي للإيديولوجيا أو لثقافة سياسية معينة. وكل هذه الانتسابات تكسب الفاعل السياسي دلالات رمزية وأسطورية يصعب نزاعها عنه، فكأنه قد اكتسب سر الأسرار وقدس الأقداس أو البركة التي تجعل منه شخصية استثنائية وفريدة.

وعلى الرغم من قوة وشراسة الصراع بين الأجيال في السياسة، فإن الأجيال الجديدة والنخب الجديدة تجد صعوبة في فرض ذاتها واحتياز موقع متميز لها في الرقعة السياسية. فاستراتيجية المنافسة والمزايدة على الإيديولوجيا أو الرموز القائمة لا تؤدي إلا إلى المزيد من ترسيخ القيم السائدة وبالتالي إلى تفتين مواقع القائمين عليها.

وليس أمام النخب الجديدة، إذا أرادت أن تفرض نفسها إلا الخروج كلياً من الدائرة المغلقة. لكن اصطناع رموز جديدة وأحداث جديدة ليس بالأمر الهين. إن إنشاء مرجعيات جديدة ورمزيات جديدة وإقامة أساطير

(حكايات سياسية) جديدة يتطلب مؤهلات كبرى وظروفاً تاريخية مناسبة، تحدث قطعة مع المرجعيات والقيم والرموز السائدة. وتلك هي الوسيلة الوحيدة للخروج من شرقنة الهيمنة البيروقراطية السياسية للجيل القديم.

وهذا ما يفسر استشراء النزعات التقويمية والإصلاحية في حالة غياب التحولات الكبرى، وخاصة في الفترات التي يسود فيها نوع من الاستقرار السياسي، لأن استراتيجيات المنافسة ورهاناتها تنقلص إلى حدود دنيا تتعلق لا باليوتوبيات، ولا بما يمكن أن يكون بقدر ما تتعلق بتدبير ماهو يومي والحظي.

وبما أن الحكمة المتولدة عن الشيخوخة السياسية تتمتع بمرونة رمزية وبقدرة لا متناهية على احتواء الرموز الجديدة، والشعارات الجديدة وعلى إفراغها من محتواها التجديدي، مع الإبقاء عليها كمجرد هياكل ومفردات خاوية، فإن قدرة نخبة الجيل اللاحق على التجديد ومراعتها على المنافسة المذهبية والإيديولوجية وحتى البراغماتية تعرض نفسها لاختبار عسير ليس من السهل عليها الانتصار فيه.

وإذا كانت بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) قد استطاعت أن تفرض الجدة والشباب، كقيم سياسية أساسية، فإن الكثير من الدول والأحزاب (انظر روسيا واليونان مثلاً) ما تزال فيها السياسة أسيرة الشيخوخة بكل حكمتها ودهائها وأسرارها.

فهرس

7	 الفصل الأول : في السياسة
9	 السياسة بين صراع المبادئ وصراع المصالح
15	 الاستعارة في اللغة السياسية : من الحب إلى الحرب
20	 المعالم الكبرى للحدائث السياسية
25	 في الأساس الفلسفي للإيديولوجيات السياسية الحديثة
29	 السوق السياسية
33	 البعد اليوتوبي للخطاب السياسي
36	 الأسطورة السياسية كفاعل تاريخي
42	 الخطاب السياسي العنصري في الغرب وآلياته الاستدلالية
48	 للسياسة، بالسياسة
52	 نمط إنتاج التاريخ
57	 السياسة والأخلاق
62	 مدارات "الثقافة السياسية الجديدة"
66	 الرأسمالية كثقافة
70	 اللاوعي السياسي أو عالم المظمورات السياسية
76	 جدلية الخصوصية والعولة
79	 نقل التكنولوجيا السياسية الملائمة
82	 أوهام الساسة وأوهام المثقفين
85	 حرب الداخل، حرب الخارج... الأمل والخوف

89	 الاستعارة الرعوية في الحقل السياسي العربي الإسلامي
93	 الرأسمالية الفوضوية
96	 الجماهير : بين التقديس والتبخيس
99	 زمن السياسة ومنطق «اللخطة الراهنة»
103	 قوة الأشياء وقوة الأفكار
106	 قاموس الخطاب السياسي المعاصر
108	 الدولة بين العقلنة والتملك الذاتي
112	 الرأسمالية هل هي ديمقراطية بطبيعتها؟
112	 ترحلات مفهوم «الوطن»
115	 المجتمع المغربي والعنف
117	 العقلنة المشوهة
121	 القطاع السياسي العمومي والقطاع السياسي الخاص
127	 الفصل الثاني : في السلطة
129	 استراتيجيات السلطة
132	 في أسس النظام الشمولي
136	 السلطة الباهرة، السلطة الفاتنة
139	 في الأساس الميتافيزيقي للسلطة
143	 ماهية السلطة بين إرادة السيطرة والرغبة في الخضوع
149	 الفصل الثاني : الحزبية بين التقليد والتحديث
151	 في الانشطار السياسي
154	 الحزبية والنظام الأبوي
158	 الانشطار الحزبي بين صراع الأجيال والصراع الإيديولوجي
161	 المناضل : قديس أم عصايب

- 165 من الزاوية التقليدية إلى الحزب العصري
- 169 المجتمع المدني والدولة المدنية
- 174 من المثقف الحزبي إلى المثقف (النقدي)
- 177 الشيخوخة والسياسة : مدارات الحكمة ورهانات المنافسة

التحويل لصفحات فردية
فريق العمل بقسم
تحميل كتب مجانية

www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

شكرا لمن قام بسحب الكتاب

للسياسية، بالسياسة في التشريح السياسي

يعتقد عامة الناس أنهم يمتلكون وعيا سياسيا، ويفتخرون بأنهم «واعون». وأنه ليس من السهل تضليلهم. وأنهم يعرفون خلفيات الأشياء السياسية، ويقرأون المضامين الكامنة والبعيدة لكل من الخطاب والفعل السياسيين. لكن للسياسة بدورها فنونها وأساليبها التضليلية الخاصة والمتجددة. وربما كان افتخار الناس «بوعيهم» السياسي هو ذاته تعبيرا عن إحدى آليات الإيهام والتخديع التي تمارسها السياسة على ممارسيها ومستهلكيها ومتلقي خطابها. ومن يدري؟

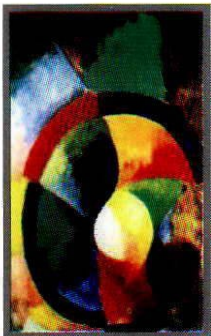
إن السياسة، بدون شك، هي إحدى أكثر الممارسات الإنسانية تعقيدا وتشابكا...

الفعل السياسي فعل كلي تتفاعل فيه بشكل رفيع كل تلك الأبعاد وغيرها، لدرجة أن إخراج Mise en scène الفعل السياسي وكيفية تقديمه، ومراحل عرضه، ولغة طرحه أصبحت في حد ذاتها فنا خاصا.

...

ولعل افتراض وجود قدر من المكر والخفاء والدهاء في كل من الخطاب والممارسة هو ما يبرر على الأقل أعمال المبضع النقدي التفكيكي والتشريح في تناول الظواهر السياسية. فالصورة الناصعة والمجملّة للتحليل قد تكون هي نفسها ضحية شفافية خادعة.

www.ibtesama.com
منتديات مجلة الابتسامة



Robert Delaunay 1912-1943

أشكال دائرية :

ISBN 9981-25-166-6



9 789981 251663

www.ibtesama.com